وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابه

Badji Mokhtar - Annaba University

Université Badji Mokhtar - Annaba

السنـة: 2012 – 2013

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

التنمية الإنسانية في الإقتصاديات المغاربية (حالة موريتانيا)

الشعبة: اقتصاد المعرفة و العولمة

للطالب: أبايه ولد القاسم

مدير رسالة التخرج:

شطاب عباس نادية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار–عنابة

أمام اللجنة:

الرئيس:

بن عصمان محفوظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار–عنابة

الفاحصون:

معطى الله خير الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
زرزار العياشي	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بن رجم محمد خميسي	أستاذ محاضر	جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس
ثلاجية نوة	أستاذ محاضر	جامعة باجي مختار عنابة

تشكرات

في البداية أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة الدكتورة الفاضلة **شطاب عباس نادية** التي كانت عونا وسندا لي طيلة مسيرتي في الدراسات العليا بدءا بالماجستير وإنتهاءا بإشرافها الكريم على هذه الأطروحة ونأمل أن نوفق في رد النزر اليسير من الجميل لها في قابل الأيام.

وثانيا: إلى أعضاء اللجنة الموقرة التي تتشرف علينا بمناقشة هذه الأطروحة ونتمنى أن نستفيد من كل ملاحظاتها وأرائها الموقرة.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أصدقائي وزملائي وإلى كل من قدم لي المساعدة طيلة هذه المسيرة

الإهداء

إلى أفراد عائلتي الكريمة فردا فردا

كل باسمه بلا إستثناء

الملخص:

ما يزال الحديث عن التنمية الإنسانية في مراحله الأولى، فحتى عهد قريب وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي الذي أختزل في تحقيق بعض النجاحات الاقتصادية، ثم أستبدل التركيز على النمو الاقتصادي بالتركيز على التنمية البشرية، ثم أمتد إلى التنمية المستدامة التي تعني الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بين مستويات النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي كلها، بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط طويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها من المجالات، أي توسيع الخيارات أمام الناس.

وانطلاقا مما سبق فإن هذه الأطروحة تتناول دراسة التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية (حالة موريتانيا)، وقوفا عند تحديد هذا المفهوم ومفاهيم التنمية الأخرى، مسلطة الضوء على واقع التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية من خلال تطور مؤشرات دليل التنمية الإنسانية التي تعكس التقدم المحرز على صعيد التنمية الإنسانية ونقاط الضعف والثغرات وطرق قياسها.

كما تشير الدراسة إلى الاقتصاد الموريتاني وحالة التنمية الإنسانية فيه مع تباين ما حصل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الكلمات الدالة: التنمية الإنسانية، النمو، التعليم ، الصحة، الدخل.

Summary:

The human development is still in its early stages. Until recently, perhaps before the issuance of the Developmental reports of the United Nations, development was meant to be the economic growth, which was taken down shorthand to some economic success, and then replace the focus on economic growth by focusing on human development, and then spread to the sustainable development which means the transition from human capital to social capital down to its Human Development as universal dimension, i.e. correlation between all levels of economic, political, social, cultural and environmental activities, based on an integrated approach which depends on the principle of participation and long-term planning in the fields of learning, education, culture, housing, health, environment and other fields, i.e. expansion of the options to the people.

Based on the above, this thesis deals with the study of human development in the Maghreb economies (Case of Mauritania), stopping at the definition of this concept and other development concepts, highlighting the reality of human development in the Maghreb economies through the evolution of the human development index indicators that reflect progress in human development, its weaknesses, loopholes and methods of its measurement.

The study also refers to the Mauritanian economy and the state of human development contrasting it with what happened in the achievement of the Millennium Development Goals.

Key words: human development, growth, education, health, revenue.

Résumé :

Le discours sur le développement humain reste encore dans ses premiers stades. Pendant longtemps la croissance a été assimilée au développement ; c'est dans les années 1990 que les Nations Unies développent dans leur rapport un indice composite sommaire qui mesure les réalisations moyennes d'un pays dans trois aspects fondamentaux du développement humain : santé, éducation et revenu. Cet indice, appelé l'indice de développement humain (IDH), a été introduit comme un remplacement des mesures conventionnelles du développement national, telles que le niveau de revenu et le taux de croissance économique.

L'intérêt premier de cet indice est de souligner que les individus et leurs capacités devraient être le critère ultime d'évaluation du développement d'un pays, et non pas la croissance économique seule. Deux pays avec le même niveau de RNB par habitant peuvent se retrouver avec des résultats tellement différents en matière de développement humain.

Le but du présent travail est de discuter ces contrastes dans les pays du Maghreb et de cerner les priorités des politiques gouvernementales dans ces pays. Notre étude portera une attention particulièrement au cas de la Mauritanie dans sa réalisation des objectifs du Millénaire pour le développement (OMD).

Mots clés: développement humain, croissance, éducation, santé, revenu.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص نظريات التنمية الاقتصادية	28
02	توزيع الأراضي حسب طبيعتها لبلدان المغرب العربي	122
03	الثروة الحيوانية بمنطقة المغرب العربي	124
04	احتياطي النفط في المغرب العربي	126
05	إنتاج النفط الخام في دول المغرب العربي	127
06	تطور احتياطي الغاز في المغرب العربي	128
07	تطور عدد السكان وتوزيعهم العمري	130
08	تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الاقتصاديات المغاربية (1990-2013)	132
09	تطور أعداد الماشية من 1992 إلى 2000	147
10	تطور الماشية من 1998 إلى 2010	148
11	تطور المساحات المزروعة	150
12	تطور الإنتاج الزراعي الصافي	151
13	تطور قيمة حجم صادرات الحديد	159
14	إنتاج قطاع الصيد	170
15	المؤسسات التي تمت إعادة هيكلتها والعمال المسرحون	191
16	تطور النمو بين سنتي 1970-2010	195
17	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي	196
18	وضع موريتانيا بالنسبة للتنمية البشرية2003-2013	198
19	درجة تحقيق أهداف الألفية في موريتانيا 1990-2010	201

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص.....	I
قائمة الجداول.....	
الفهرس.....	
المقدمة العامة.....	أ
الفصل الأول: التنمية والمفاهيم المتعلقة بها	02
خطة الفصل الأول.....	03
تمهيد.....	04
1 مفاهيم التخلف الاقتصادي.....	05
1 1 ماهية التخلف الاقتصادي.....	05
1 2 مشاكل القياس.....	12
1 3 نظريات التخلف الاقتصادي.....	15
1-3-1- نظرية العوامل الجغرافية	16
1-3-2- نظرية العوامل الثقافية والاجتماعية	17
1-3-3- الثنائية الاجتماعية والتقنية	19
1-3-4- نظرية آثار التجارة الدولية	22
2 - مفاهيم التنمية.....	24
2 1 -التطور التاريخي لمفاهيم التنمية	24
2 2 التنمية الاقتصادية ونظرياتها.....	25

2 3 التنمية البشرية 32
2 4 من التنمية البشرية إلى التنمية الإنسانية 40
3 – تمويل التنمية ومستلزماتها 43
3 1 تمويل التنمية 43
3-1-1-مشكلة تمويل التنمية 45
3 1 2 المصادر الداخلية للتمويل 46
3 1 3 المصادر الخارجية لتمويل التنمية 50
3 2 – عوائق مصادر التمويل 55
3 2 1 عوائق مصادر التمويل الداخلي 55
3 2 2 عوائق مصادر التمويل الخارجي 58
3 2 3 إجراءات تعبئة مصادر التمويل 59
3 3 – مستلزمات التنمية 62
3 3 1 تراكم الرأسمال 62
3 3 2 الموارد البشرية 65
3 3 3 الموارد الطبيعية 68
3 3 4 التكنولوجيا والتقدم التقني 70
خلاصة الفصل 74
الهوامش 75

الفصل الثاني: قياس التنمية الإنسانية 82

خطة الفصل الثاني..... 83

تمهيد..... 84

1 قياس دليل التنمية الإنسانية وتحديد دلالاته 85

1 1 - صياغة مؤشرات التنمية الإنسانية 90

1 2 خصائص المؤشرات 90

1 3 المؤشرات الاقتصادية 91

1 4 المؤشرات الاجتماعية والإنسانية 94

1-4-1- مؤشرات الجانب الإنساني 96

1 5 دلالة المؤشرات الإنسانية 99

2 خطوات حساب مؤشر دليل التنمية الإنسانية 101

2 1 مكونات دليل التنمية الإنسانية 101

2 1 1 العمر المتوقع عند الولادة 102

2 1 2 نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة 102

2 1 3 متوسط دخل الفرد الحقيقي المعدل 103

3 - الانتقادات الموجهة لدليل التنمية البشرية 106

3 1 - نحو قياس أفضل للتنمية الإنسانية 111

3-1-1- مؤشر التنمية الإنسانية العربية 112

3 2 -المؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التنمية الإنسانية 113

3 3 -جوانب الضعف أو التناقض في مؤشر التنمية الإنسانية 117

3-3-1- واجب العمل المستقبلي لتطوير قياس التنمية الإنسانية 120

4 -واقع مؤشرات التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية 121

4 1 - الإمكانيات الزراعية..... 121

4 2 -الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية 124

4-2-1- النفط..... 126

4-2-2- الغاز 128

4-2-3- الطاقات البشرية في المغرب العربي 129

4 3 تطور مؤشرات التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية 131

خلاصة الفصل..... 134

الهوامش..... 136

الفصل الثالث: الاقتصاد الموريتاني والتنمية الإنسانية فيه 141

خطة الفصل الثالث..... 142

1 -القطاع الزراعي والموارد الطبيعية في موريتانيا 145

1 1 القطاع الزراعي..... 145

1 1 1 الثروة الحيوانية 145
1 1 2 الزراعة المروية 149
1 1 3 الزراعة المطرية 151
1 1 4 الزراعة الموسمية 153
1 2 القطاع المنجمي 154
1 2 1 الحديد 155
1 2 2 النحاس 159
1 2 3 البترول والجبس 162
1 3 - الثروة السمكية 164
2 -الإصلاحات الهيكلية في موريتانيا وانعكاساتها 170
2 1 برامج التثبيت والتكيف الهيكلي 171
2 1 1 وصفة صندوق النقد الدولي 172
2 1 2 وصفة البنك الدولي 175
2 1 3 أثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية 176
2 2 - برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا 181
2 2 1 برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي (1985-1988) 182
2 2 2 برنامج الدعم والدفع (1989-1991) 185

2 3 برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1995) 187

2 4 الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا 189

3 التنمية الإنسانية والنمو في موريتانيا 192

3 1 -تطور النمو الاقتصادي..... 193

3 2 - حصيلة التطور الحاصل في التنمية الإنسانية 197

3 3 - أهداف الألفية ومدى تحقيقها 199

خلاصة الفصل..... 203

الهوامش..... 204

الخاتمة..... 210

قائمة المراجع..... 218

الملحق..... 231

المقدمة العامة

مقدمة:

لقد حازت التنمية الإنسانية على اهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، حيث أصبحت مفهوما متطورا عن المفاهيم التنموية السابقة، حيث أنها لا تتفق مع المفهوم القديم للتنمية الذي يعتبر الإنسان آلة، بل أعادت موضوع الاهتمام بالإنسان كمحور تدور حوله جهود التنمية ولا تصح إلا إذا تمت بمشاركته ومن أجله، فأصبح هو الركيزة الأساسية لها ووسيلتها وغايتها في نفس الوقت.

وتهدف رسالة التنمية الإنسانية إلى تعميق القناعة بين راسمي السياسات وصناع القرار بوجوب التفريق بينها كمشروع متكامل بالنهوض بالمجتمعات سواء المتخلف منها أو المتقدم لأنها تسعى كلها جاهدة إلى تحقيق أعلى مكاسب فيها، وبين النمو الاقتصادي المعني بزيادة الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادي دون التفكير في نوعية توزيعه، إن توزيع الدخل هو بدون شك أحد الأبعاد الأساسية للتنمية، إلا أنه من الخطأ التركيز على هذا الهدف المحدد دون غيره وإغفال بقية الأهداف والمرامي الأخرى لعملية التنمية، فذلك مظهر من مظاهر التنمية الناقصة.

وطالما أن البشر في أي بلد كان هم هدف التنمية وغايتها، ولا يستحق أي عمل اسم التنمية إن لم يكن لخدمتهم وتطوير حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم والاستجابة لمتطلباتهم المادية والنفسية وتحقيقها، وفي الوقت ذاته هم العامل الحاسم في أي تنمية مهما كان شكلها أو مضمونها، ولا يمكن إنجاح خطط التنمية بدونهم، ولاشك أن العلاقة جدلية بين الإنسان

والتنمية، والتأثير متبادل بينهما وشامل وعميق عمق أهدافها، ولا يمكن معالجة جانب واحد من هذه العلاقة دون مواجهة الجوانب الأخرى.

لدى أنصب التحليل في كل الدراسات المتعاقبة إلى التركيز على أهمية أن يحظى موضوع التنمية الإنسانية أو البشرية بعناية قصوى في كل عملية تنمية يراد لها النجاح.

كما أن هذا المصطلح أي التنمية الإنسانية قد فرض نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم كله، وخاصة منذ عقد التسعينات، كما لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقاريره السنوية في إعطاء هذا المفهوم دورا بارزا وذلك من خلال نشر وترسيخ هذا المصطلح.

وباختصار ما حاولت توضيحه تلك التظاهرات الدولية المتعاقبة من أن الناس ونوعية حياتهم هي القضية المركزية لأي بديل تنموي يمكن التفكير فيه، وأن تحقيق ذلك يأخذ السبق على أي إنجاز اقتصادي أو سياسي ذي طابع إقصائي، فلا جدوى من نمو اقتصادي قد ينجح في تحقيق زيادة في مؤشرات الاقتصاد الكلي ولكنه لا يؤدي إلى زيادة في فرص العمل، إذ لا يمكن اعتبار مثل هذا النمو إنجاز مجتمعيا وتنسحب نفس النتيجة على النمو الذي قد تعود فائدته على القلة تاركا غالبية الناس تعاني من حدة الفقر وتدني القدرة الشرائية، كل ذلك يعني أن الاعتقاد الذي بقي لفترة طويلة نسبيا ومازال يتصور أن النمو الاقتصادي في المراحل الأولى لابد وأن يرتبط بتدهور في توزيع الدخل هو اعتقاد بعيد عن

الدقة، وحتى تحقيق نجاحات في تجارب معينة لا يعني بالضرورة تعميم تلك التجارب، ولا حتمية التسليم بها.

وتعتبر النتائج المتحققة على صعيد التنمية الإنسانية في الدول النامية والتي تهمنا أكثر جد ضعيفة والدول المغاربية تقع ضمن هذه المجموعة من البلدان السائرة في طريق النمو، حيث أن مؤشرات التنمية فيها لا تبعث على الارتياح خاصة وأن متوسط الدخل الفردي في جل هذه الاقتصاديات هو من أقل الدخول في العالم وخاصة موريتانيا من هذه الدول زيادة على الفقر والأمية بمفهومها البسيط(القراءة والكتابة) والتي تمثل في هذه البلدان نسب مرتفعة، ناهيك عن ضعف مساهمة المعرفة والابتكار في اقتصاديات هذه الدول.

والسؤال الذي يفرض نفسه لماذا برز مفهوم التنمية الإنسانية وما مدى تبنيه في الدول المغاربية؟ وما مدى التجانس أو التفاوت بين هذه الدول في النتائج المحققة على صعيد التنمية الإنسانية؟

هذه التساؤلات وغيرها سوف يحاول الباحث الإجابة عنها في هذا البحث، ولا يتسنى له ذلك إلا بصياغة مجموعة من الفرضيات يعتبرها توضيحات أولية غير يقينية لتلك التساؤلات والتي تكمن فيما يلي:

1 -إن تحقيق التنمية الإنسانية أصبح هدفا أساسيا لدول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة.

2 -أصبحت المنظمات الدولية تعتمد في حكمها على تطور الدول أو تخلفها من خلال الحرية، والمشاركة وحقوق الإنسان.

3 -يمثل الإنسان عنصرا ديناميكيا في عملية التنمية الإنسانية من حيث مدخلاتها ومخرجاتها ويعتبر عنصرا حاكما في بقية الموارد الطبيعية والمجتمعية لا محكوما بها.

4 -هناك بدايات محتشمة للاقتصاديات المغاربية في مجال التنمية الإنسانية.

5 -التنمية الإنسانية تقوم على التمكين للإنسان في جميع جوانب الحياة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة ببيان أهمية التركيز على التنمية الإنسانية التي تبدأ بالناس وللناس وذلك بتكوين قدراتهم وحسن توظيفها وحرية استخدام هذه القدرات والأخذ بها في الاقتصاديات المغاربية للقضاء على الاختلالات والمشاكل التي تعاني منها هذه الاقتصاديات.

دوافع الدراسة:

كان الدافع الأساسي الذي شجع الباحث على تناول هذا الموضوع هو غياب دراسة وافية عن بلدان المغرب العربي في موضوع التنمية الإنسانية وخاصة بالنسبة لموريتانيا منها، وكذلك رأي الأستاذة المشرفة نظرا لأهمية الموضوع وجدته وعدم تناوله بالقدر الكافي.

المقدمة العامة

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تبيين أهمية الجوانب الآتية:

1 -أهمية الإنسان في عملية التنمية الإنسانية.

2 -التأكيد على أهمية النمو الاقتصادي لكن ليس هو الغاية.

3 -البحث في مصادر التمويل سواء الخارجية منها أو الداخلية.

4 -واقع التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية من خلال دليل التنمية الإنسانية.

5 -الإنسان هو غاية ووسيلة التنمية.

الدراسات السابقة:

شكلت التقارير الدولية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع لهيئة الأمم المتحدة في نشرها ابتداء من 1990، المراجع الأساسية لكل الدراسات التي تناولت أو أضافت بالتحليل موضوع التنمية الإنسانية والتي اختارت له اسم التنمية البشرية بدءا بتقريرها الأول سنة 1990 الذي تناول مفهوم وقياس التنمية البشرية وصولا إلى تقريرها لعام 2013 الذي تناول موضوع "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع" هذه التقارير على دوريتها درست جوانب محددة من هذا الموضوع الهام، بالإضافة إلى المبادرة التي قامت بها جامعة الدول العربية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإصدار تقارير سنوية خاصة بالبلدان العربية سمي بتقرير التنمية الإنسانية العربية بدءا من عام 2002، مع كم هائل من

الدراسات والبحوث والندوات الفكرية التي عقدت في أكثر من مكان والتقارير الوطنية للتنمية البشرية والإقليمية وبعض الرسائل الجامعية التي تناولت جزء من هذا الموضوع.

منهج البحث:

اعتمد في هذا البحث منهجا وصفيا تحليليا، بالاستناد إلى الرصيد المعرفي الذي قدمته تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبياناته الإحصائية، وبعض الكتب والكتابات التي تمس أو تتحدث عن هذا الموضع وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال محاولة تعميم وإسقاط الأحكام الواقعة في الدول النامية على الواقع في المغرب العربي وخاصة موريتانيا مع مراعاة الخصوصيات التي تميزها عن بقية الدول ومن خلال تحليل المعطيات الإحصائية وربط تغيراتها بالسياسات الاقتصادية والتنموية المتبعة.

صعوبة الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضت الباحث خلال قيامه بهذا البحث ندرة الدراسات والمعلومات التي تتناول هذا الموضوع وكذلك فترة خروج مقال محكم في مجلة جامعية.

تقسيمات الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول منها التنمية والمفاهيم المتعلقة بها وقسم إلى ثلاثة مباحث تحدث المبحث الأول عن مفاهيم التخلف الاقتصادي ونظرياته.

أما المبحث الثاني فتناول مفهوم التنمية وتطوره التاريخي والانتقال من التنمية البشرية إلى الإنسانية كما بين المبحث الثالث تمويل التنمية وعوائقه ومستلزماته.

أما الفصل الثاني: فقد تناول قياس التنمية الإنسانية ابتداء بقياس دليل التنمية ودلالاته وقوفا عند صياغة مؤشراته ودلالاتها.

وتناول المبحث الثاني خطوات حساب مؤشر دليل التنمية الإنسانية ومكوناته ثم الانتقادات الموجهة إليه ولدليل التنمية البشرية.

كما تناول المبحث الأخير منه واقع التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية مستعرضا الإمكانات والموارد والطاقات البشرية مبينا تطور مؤشرات التنمية في هذه البلدان.

أما الفصل الثالث: فتحدث عن الاقتصاد الموريتاني والتنمية الإنسانية فيه وقد قسم إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الموارد الاقتصادية في موريتانيا مبينا تطور مساهماتها في الاقتصاد الوطني.

أما المبحث الثاني: فتناول برامج الإصلاح الهيكلي وانعكاساته على المجتمع الموريتاني.

والمبحث الأخير فتناول التنمية الإنسانية والنمو الاقتصادي في موريتانيا مبينا وضعها بالنسبة للتنمية الإنسانية ونسب النمو الاقتصادي وتطوره فيها.

الفصل الأول

خطة الفصل الأول:

تمهيد

1 -مفاهيم التخلف الاقتصادي

1 1 -ماهية التخلف الاقتصادي.

1 2 -مشاكل القياس

1 3 -نظريات التخلف الاقتصادي

1-3-1- نظرية العوامل الجغرافية

1-3-2- نظرية العوامل الثقافية والاجتماعية

1-3-3- الثنائية الاجتماعية والتقنية

1-3-4- نظرية آثار التجارة الدولية

2 - مفاهيم التنمية

2 1 -التطور التاريخي لمفاهيم التنمية

2 2 -التنمية الاقتصادية

2 3 -التنمية البشرية

2 4 -من التنمية البشرية إلى التنمية الإنسانية

3 - تمويل التنمية

3 1 -تمويل التنمية

3 1 1 مشكلة تمويل التنمية

3 2 1 المصادر الداخلية لتمويل التنمية

3 2 عوائق مصادر التمويل

3 2 1 عوائق مصادر التمويل الداخلي

3 2 2 عوائق مصادر التمويل الخارجي

3 2 3 إجراءات تحفيز مصادر التمويل

3 3 مستلزمات التنمية

3 3 1 تراكم الرأسمال

3 3 2 الموارد البشرية

3 3 3 الموارد الطبيعية

3 3 4 التكنولوجيا والتقدم التقني

خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد حازت التنمية الإنسانية على اهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، حيث أصبحت مفهوما متطورا عن المفاهيم التنموية السابقة، كالنمو والتنمية، والتخلف وتعتبر التنمية الإنسانية أن الاستثمار في تحسين القدرات البشرية للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاستثمار في الرأس المال المادي ولكنه يختلف عنها، حيث يجعل البشر هم محور التنمية والمشاركين فيها أيضا، ويعيد الإنسان إلى وضعه الصحيح في النشاط الاقتصادي بعد أن مرت عقود متعددة كان التركيز فيها على الكيفية التي يتم من خلالها زيادة تراكم رأس المال بهدف زيادة الإنتاج والثروة، واتخذت من زيادة الدخل القومي معيار للنمو الاقتصادي والتنمية

وللتعمق أكثر في هذا المفهوم التنموي الجديد فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقت إلى:

1 -مفاهيم التخلف الاقتصادي

2 -مفاهيم التنمية

3 -تمويل التنمية

1 -مفاهيم التخلف الاقتصادي:

إن تعريف ظاهرة ما –أيا كانت– ليس مسألة سهلة، إلا أنه على قدر كبير من الأهمية، ذلك أن هذا التعريف يجب أن يكون معدا بطريقة واضحة بحيث يعيش النطاق الذي سوف ينصب عليه تحليل الظاهرة، ويستبعد ما لا يكون كذلك. كما يجب أن يكون هذا التعريف دقيقا وشاملا حتى نتمكن من بيان عناصر الظاهرة وأسباب وجودها واقتراح السياسات اللازمة للتعامل معها، وينطبق هذا القول على ظاهرة التخلف الاقتصادي وماهيتها، وعلى ذلك نتناول تعريف التخلف ومشاكل القياس المتعلقة به.

1 1 -ماهية التخلف الاقتصادي:

أورد الاقتصاديون تعريفات عدة لمفهوم التخلف الاقتصادي وحاولوا التميز بينه وبين التخلف في مجالات أخرى حضارية أو ثقافية أو غيرها. فقد أشار هيغنر إلى أن الدول المتخلفة هي "تلك التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 25% من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية" [1] وذلك بناء على التعريف الذي وضعته لجنة خبراء شكلها الأمين العام للأمم المتحدة في أواسط القرن العشرين، وقد ذكرت هذه اللجنة أن الدولة المتخلفة هي التي ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عن مثيلة في الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو أستراليا أو أوربا الغربية، وبهذا المعنى يكاد يكون التخلف الاقتصادي مرادفا للفقر.

وقد عرفه [2]: " بأنه في جوهره نشاط اقتصادي متغير يتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك والرخاء مع وجود العوامل الكامنة التي يمكن أن تؤدي إلى التقدم والازدهار".

ومن واقع هذا المفهوم أو التعريف نلاحظ: ربط التخلف بانخفاض في مستويات الاستهلاك نتيجة لأسلوب المقارنة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة.

ونرى بأن التخلف الاقتصادي لا يمكن أن يتعايش مع أوضاع سياسية واجتماعية وثقافية متقدمة. كما أن زيادة مستويات الاستهلاك والرخاء ليست كفيلة بتحول المجتمع من حالة التخلف والجمود إلى التقدم والرخاء، إذا لم يرتبط ذلك التحول بتطور المقدرة الإنتاجية للمجتمع.

كما أن للدكتورين محمود يونس و عبد المنعم تعريف آخر للتخلف وذلك بأنه "عدم الاستفادة من المقدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتقنية الحديثة بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة، كما يعني عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان" [3].

نلاحظ أن هذا التعريف يركز على المكاسب التقنية ضمن الجانب الاقتصادي التي يفتقدها المجتمع المتخلف بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة الذي يعجز بالتالي عن توفير الحد الأدنى من الرفاهية لأفراده، فنفي التخلف وفقا لهذا المفهوم هو مجرد استخدام متزايد

للطرق التقنية الحديثة فيزداد الإنتاج المادي بشكل يعظم منفعة الأغلبية الساحقة من السكان بالمجتمع.

ولكن القضية أبعد وأشمل من هذا التصور الت بسيطي الذي دفع الكثير من البلدان النامية التي تأثر مفكروها وساستها بهذا المفهوم إلى التركيز على نقل واستخدام التقنية الحديثة في مجال توطين صناعاتها من أجل القضاء على مظاهر التخلف دون مراعاة القيود التسويقية والتوظيفية والبيئية و التكاليفية مما أدى إلى تحول تلك البلدان إلى مجرد مستهلك للمنتجات التقنية في السوق الدولية دون القدرة على توظيفها والتحكم فيها وتطويعها وإعادة إنتاجها ووضعت في أشكال جديدة من التبعية، ولم تصل إلى تلبية حاجات سكانها لتحقيق لهم تلك الرفاهية المستهدفة.

كما ورد تعريف آخر للتخلف على أنه أي التخلف الاقتصادي "هو ما يعكس انخفاض وتدني الدخل الحقيقي للفرد".[4]

إن التعريف السابق ربط التخلف بكميات اقتصادية حصرها في انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع العلم بأن هناك دولا متخلفة يرتفع فيها متوسط الدخل الفردي ليفوق أحيانا المتوسط المتاح على مستوى الدول المتقدمة ذاتها.

ومن جانب آخر فقد أشار باور ويامي (Bower and yamay1959) إلى أن التخلف الاقتصادي يعني ببساطة انخفاض مستوى الإنجازات الاقتصادية والتقنية وليس

بالضرورة التخلف في الإنجازات أو الصفات الأخرى.[5]

ويقصد بذلك دولا مثل الصين والتي لها حضارة متقدمة، إلا أنها في منتصف القرن العشرين كانت متخلفة اقتصاديا، ويلاحظ أن هذا التعريف يضيف التقدم التقني إلى جانب الإنجازات الاقتصادية، كما أنه لم يقتصر على الدخل وحده كمعيار عن الإنجازات الاقتصادية، بخلاف ما ورد في تعريف هينغر، ولذلك نجد أنهما أشارا إلى إمكان وجود اختلافات وتباينات في ما بين الدول النامية من حيث استقرار النشاط الزراعي وعدمه أو الخصائص السكانية أو الإطار المؤسسي، ومدى وفرة الموارد الطبيعية أو ندرتها، وكذلك الأوضاع الابتدائية الموجودة في كل منها، ومعدلات النمو التي مرت بها.

أما سيمون كورنتش (Kurentes 1954) فقد استعرض ثلاثة مفاهيم ممكنة للتخلف وقام بتحليل كل منها وهي:[6]

أ. **عدم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة:** أي أن كل دولة لا تستخدم الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لها، ولم تفلح في تشغيلها بصورة كاملة في ظل المعرفة التكنولوجية السائدة، فإنها تكون متخلفة. وأرجع هذا الفشل في الاستخدام الكامل للموارد إلى أسباب عدة منها العوائق الكامنة في المؤسسات الاجتماعية الداخلية أو الخارجية، وهذا التعريف يجعل جميع دول العالم دولا متخلفة، حيث لا توجد دولة في هذا الكون تقوم بهذا التشغيل الكامل لمواردها في أي وقت من الأوقات

مهما بلغت درجة ثرائها وتقدمها الاقتصادي، ومن ثم فإن هذا التعريف لا يعتبر تعريفا مقبولا أو مفيدا لمفهوم التخلف الاقتصادي.

ب. **التخلف الاقتصادي النسبي:** عرف التخلف الاقتصادي في هذه الحالة على أنه التأخر في مستوى الأداء الاقتصادي وخصائصه بالمقارنة مع دول أخرى. وعلى هذا يكون التخلف مسألة نسبية ، واختلافا في الدرجة قد تصنف معظم دول العالم على أساسه كدول متخلفة. وهو من ناحية أخرى غير محدد، حيث لا نعرف ما هي الدول التي ستتخذ كمقياس أو كمرجع للتخلف النسبي ولذلك يستبعد هذا التعريف للتخلف الاقتصادي نظرا لعموميته الشديدة وكونه غير محدد، وقليل النفع من الوجه التحليلية.

ج. **انخفاض مستوى المعيشة:** والمفهوم الممكن الثالث للتخلف، كما طرحه كوزنتس، هو فشل الدولة في إتاحة مستويات معيشية مقبولة لغالبية سكانها، مما يترتب عليه تفشي البؤس والحرمان المادي في الدولة، وهذا هو المفهوم الشائع في الاستخدام حاليا في أدبيات التنمية الاقتصادية.

إذن يرتبط مفهوم التخلف الاقتصادي بانتشار الفقر وما يلحق به من سمات أخرى مثل انخفاض مستوى التغذية، والرعاية الصحية، واتساع فجوة النوع بين المرأة والرجل، وانتشار الأمية والأمراض وما إلى ذلك، و لقد تجسد مفهوم التخلف بهذا المعنى في مقولة

سادت في مصر في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين في ثلاث كلمات هي "الفقر والجهل والمرض"[7] .

ونخلص مما سبق أن التخلف الاقتصادي هو ظاهرة نسبية ربطتها غالبية محاولات الاقتصاديين لتعريفها بمستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن معظمهم قد أشار إلى وجود خصائص أخرى للتخلف مع تباين في الدرجة من دولة إلى أخرى وهذا المنهج في تعريف ماهية التخلف يمكن أن يوصف بأنه "وظيفي" حيث يفصل الخصائص التي إن اتسمت بها دولة فإنها تكون متخلفة وما عداها تكون عكس ذلك، وقد كان ليبشتن[8] من أوائل الاقتصاديين الذي وضعوا قائمة مفصلة لخصائص الدول المتخلفة وأهم هذه الخصائص – إلى جانب انخفاض مستوى الدخل، أي الفقر– هي:

أولا: الخصائص الاقتصادية:

وتشمل هذه الخصائص على عدة متغيرات من بينها ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون على الزراعة مع اكتظاظها بالسكان، ووجود بطالة مقنعة وانخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال وتميز الأنشطة الاقتصادية بأنها معيش يق إلى حد كبير، أي لا تتم ممارستها من أجل السوق كما أن الأنشطة الغير زراعية تكون بدائية، وينفق معظم السكان غالبية دخولهم على المأكل، وتتكون صادرات الدولة أساسا من المنتجات الأولية، هذ ا بالإضافة إلى تدني الأساليب التكنولوجية المستخدمة.

ثانيا: الخصائص الديمغرافية:

وأهمها ارتفاع مستوى الخصوبة، وانخفاض متوسط العمر المتوقع لحياة الفرد عند ولادته، وعدم ملائمة مستوى التغذية وازدحام المناطق الريفية بالسكان.

ثالثا: الخصائص السياسية والثقافية:

التي تتمثل في انتشار الأمية الهجائية وارتفاع نسبتها إلى مجموع السكان، وتخلف النظام التعليمي، وانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال، وضعف قوة الطبقة المتوسطة أو عدم وجودها على الإطلاق، وتدني وضع المرأة الاجتماعي وتحكم التقاليد بصورة أساسية في سلوك جل السكان.

رابعا: خصائص تقنية أخرى:

من بينها انخفاض إنتاجية الفدان من الأراضي الزراعية، وعدم توافر تسهيلات التدريب وعدم ملائمة وسائل الاتصالات ووسائل النقل وخاصة في المناطق الريفية مع بدائية تكنولوجيا الإنتاج.

وعليه فإن التخلف ظاهرة شاملة متعددة الأبعاد يفتقد فيها المجتمع لعوامل داخلية وخارجية للنظم الكفء التي تحكم شبكة العلاقات المجتمعية، ويتخلى عن القيم الحياتية الإيجابية التي توفر الظروف النفسية التي ترفع كفاءة العنصر البشري، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة المجتمع على الاستخدام الرشيد لموارده ويعجز عن إشباع الحاجات الحقيقية لأفراده، فيزداد اعتماده على غيره من المجتمعات بصورة تؤدي إلى تعطيل عملية التطور

المتكامل فيعجز عن مواصلة تطوره الحضاري [9]، و بعد استعراض أهم التعاريف الواردة لمفهوم التخلف نتعرض لمقاييسه.

1 2 -مشاكل القياس:

إن مفهوم التخلف نسبي، ويعتمد أساسا على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي وبعض المتغيرات الأخرى التي تبين أنها ترتبط ارتباطا وثيقا به. وهنا تنشأ مشكلة القياس التي يهتم بها الاقتصاديون كثيرا. وتوجد قضيتان أساسيتان في هذا الصدد هما: اعتماد وحدة قياس موحدة لقياس الدخل القومي ونطاقه، ووضع الحد الفاصل بين التخلف والتقدم.

وبالنسبة للمشكلة الأولى فإن عملات الدول متنوعة وتتطلب المقارنات الدولية توحيدها في عملة واحدة، ولهذا يتم اللجوء إلى استخدام أسعار الصرف، وخاصة سعر الصرف الرسمي، وكي تكون المقارنة سليمة يلزم أن تكون أسعار الصرف توازنية وان تكون الأسعار المحلية المستخدمة في تقويم الدخل القومي وتقديره غير مشوهة. إلا أن هذه الشروط لا تتوافر في كثير من الحالات.

ومنها يطبق البنك الدولي أسعار صرف أخرى إلى جانب أسعار الصرف الرسمية، وهي أسعار صرف بتعادل القوة الشرائية، وفيها درجة كبيرة من التقدير والتحكم إلا أنها تعطي صورة أقرب لمتوسط دخل الفرد من زاوية الرفاهية الاقتصادية وما يتمتع به من سلع وخدمات.

أما الجانب الآخر في هذه المشكلة الأولى، فيتعلق بالنطاق الذي يعتمد في قياس الناتج المحلي أو الدخل القومي، فيوجد اختلاف بين الدول في نسبة السلع والخدمات التي تدخل نطاق السوق وما يتم استهلاكه بإنتاج ذاتي، وهذه الأخيرة لا تدخل –في غالب الحالات– ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وتؤدي هذه المشكلة إلى تحيز قياسات الدخل القومي.

والمشكلة الثانية المرتبطة بالقياس تتعلق بتحديد الحد الفاصل بين التقدم والتخلف بمعيار الدخل القومي، فإذا تم تحديد مستوى معين، لنقل مثلا 700 دولار في السنة، فسوف تنشأ مشكلة يمكن أن تسمى "مشكلة الدولار الواحد" إذ لو بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي 701 دولار، فستكون الدولة متقدمة على أساس هذا المعيار، أما إذا بلغ هذا المتوسط 699 دولار فتكون متخلفة، وهذا أمر غير مقبول، ولهذا يعمد البنك الدولي حاليا إلى تصنيف الدول على أساس ثلاث مستويات من الدخل، وكل مستوى على أساس مدى من الدخل وليس على أساس نقطة واحدة. ومن ثمة يقسم دول العالم إلى دول الدخل المنخفض، والمتوسط والمرتفع وتقسم فئة الدول ذات الدخل المتوسط بدورها إلى قسمين هما: الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ودول الدخل المتوسط المرتفع.

فحسب الدكتور محمد سلطان أبو علي [10]، فإن الدول المنخفضة الدخل ي صل نصيب دخل الفرد من الناتج الإجمالي فيها 735 دولار أو أقل.

والدول المتوسطة الدخل المنخفض فيتراوح متوسط نصيب الفرد ما بين 736–2935 دولار، و هذه تقع فيها موريتانيا من بلدان المغرب العربي. و الدول المتوسطة الدخل المرتفع فيتراوح نصيب الفرد ما بين 2936 – 9075 دولار ، و هذه تقع فيها باقي دول المغرب العربي و إن بتفاضل فنجد أقلها المغرب ثم تونس فالجزائر و ليبيا. أما المجموعة ذات الدخل المرتفع فإن مستوى نصيب الفرد من الناتج الإجمالي فإنه يكون أزيد من 9076 دولار فما فوق، وتقع فيها جل بلدان الخليج العربي.

وهناك مقياس يعتبر من أهم المقاييس في هذا المجال وهو مقياس التنمية البشرية إذ يعتبر من أواخر المحاولات الطموحة لتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة بشكل منظم وشامل وقد جاء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية. وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير، والذي بدأ في عام 1990م، في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية فيحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر و هي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد و هي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.

ويستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف وهي طول فترة الحياة، وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار(ويمثل الثلثين) ومتوسط سنوات الدراسة (ويمثل الثلث الباقي)، ومستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي، المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة. وباستخدام هذه المكونات الثلاثة فإن

هذا المقياس يعمل على ترتيب كل البلدان إلى ثلاث مجموعات: التنمية البشرية المتدنية (0.0- 0.50) والتنمية البشرية المتوسطة (0.50-0.79) والتنمية البشرية المرتفعة (0.80-1.0) وهكذا فإن هذا المقياس يأخذ ثلاث مؤشرات وهي توقع الحياة والتعليم ودخل الفرد الحقيقي[11].

ومهما حاولنا من توخي الدقة في القياس –وهذا أمر مطلوب– ولا تتوقف الجهود المبذولة لبلوغه فإن كافة المقاييس غير كاملة، وسوف تظل لها نقائص وعدم اكتمال، إلا أن استخدامها أفضل من كافة الوجوه عن التوقف عن قياس المتغيرات الاقتصادية والمؤشرات التي تساعدنا على فهم الظواهر الاقتصادية وتحليلها.

1 3 -نظريات التخلف الاقتصادي:

عبر نصف القرن الماضي، صيغت نظريات عدة في محاولة تفسير أسباب تخلف الدول والأقاليم، البعض فسره بأسباب جغرافية وارتفاع درجة الحرارة والرطوبة مما قد ينتج عنه انتشار الأوبئة والأمراض وفسرت نظريات أخرى التخلف بالثنائية الاجتماعية أو التكنولوجية، كما وضعت نظريات تفسره على أنه مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي التي تمر بها الدولة. وأرجع البعض التخلف الاقتصادي إلى الآثار السالبة للتجارة الدولية والاستعمار، وعزاها البعض الآخر إلى عدم القابلية للانقسام التي تتميز بها الاستثمارات الكبيرة مما يحرم الدول المتخلفة من تحقيق دفعة كبيرة تخرجها من تأخرها، ونتيجة لعدم الرضا والشعور بعدم التوصل إلى النظرية العامة إلى تفسير التخلف وتضع خريطة الطريق

نحو التنمية الشاملة، فما زالت هناك نظريات حديثة تحاول تفسير الظاهرة بطريقة أوضح ونعرض أهم هذه النظريات بإيجاز.

1-3-1- نظرية العوامل الجغرافية والطبيعية:

ترجع نظرية العوامل الجغرافية والطبيعية حالة التخلف الاقتصادي في البلدان المتخلفة اقتصاديا، إلى حالة المناخ غير الملائم الذي لا يساعد على العمل والنشاط والتقدم في حين أن المناخ الملائم يهيئ أساسا لتقدم بعض البلدان، ويستند أصحاب هذا الرأي على واقع أن معظم البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر تقع في مناطق ذات مناخ معتدل، بينما تقع معظم البلدان المتخلفة بمناطق ذات مناخ استوائي حار . ويرى أصحاب هذا الرأي أن الكرة الأرضية مقسمة إلى بلدان متقدمة اقتصاديا في المناطق الشمالية والشمالية الغربية وإلى بلدان أخرى متخلفة وفقيرة تقع في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ومعلوم أن المناطق الحارة والاستوائية الرطبة تساعد على انتشار كثير من الأمراض الأمر الذي يحد من نشاط الفرد، كما أن تعرض المناطق الاستوائية للأمطار الغزيرة والفيضانات المتكررة تؤدي إلى تعرض الأرض للتعرية والانجراف مما يعر قل استخدام الأسمدة الكيميائية، وتنتشر في المناطق الاستوائية الآفات والحشرات التي تعرض المحاصيل الزراعية لكثير من الأمراض.

وهناك اعتراضات كثيرة على هذه النظرية، فرغم أن المناخ الملائم يمكن أن يعد عاملا مساعدا على العمل والنشاط والتقدم في حين أن عدم توفر المناخ الملائم لا يعد سببا كافيا لتفسير حالة التخلف، بل هو سبب يساعد على استمرار هذه الحالة. فهناك كثير من

البلدان النامية تقع في مناخات معتدلة مثل بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ودول أمريكا اللاتينية، ومع ذلك فهي تعاني من حالة التخلف. كما أن هذا المناخ السائد في البلدان النامية لم يمنع الدول المستعمرة من إقامة مناطق زراعية ومجمعات صناعية كبرى في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

ولذلك فليست "العوامل الجغرافية هي السبب في هذا التحول الحضاري ولكنها بالطبع أسباب أخرى"[12].

وبالإضافة إلى العوامل الجغرافية فإن البعض يعتقد بأن الموارد والثروات الطبيعية يمكن أن تساعد في تفعيل التقدم الاقتصادي إذا ما تم استغلال الموارد بكفاءة في حين أن عدم توفر الموارد يمكن أن يكون أحد العوامل المعوقة للتقدم. ويبدو أن هذه النظرية ضعيفة عند النظر إلى الموارد الطبيعية غير المستغلة في عدد من البلدان المتخلفة، وعليه من الصعب أن نجد أسباب التخلف الاقتصادي في العوامل الجغرافية والطبيعية، إذ أن التخلف لم يكن حالة أبدية تتسم بها بلاد دون غيرها فهناك عدد من البلدان كانت منبعا للحضارات العظيمة القديمة مثل العراق ومصر والهند فما الذي خلفها؟[13]

1-3-2- نظرية العوامل الثقافية والاجتماعية:

يربط البعض بين التخلف الاقتصادي وبين التخلف الثقافي والاجتماعي، ذلك لأن تدني المستويات الثقافية والاجتماعية يؤدي إلى عرقلة فرص التقدم، حيث أن العادات والتقاليد السائدة في المجتمعات المتخلفة تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي وعلى التوجه نحو

الاستثمار والادخار، و قد يساعد على التخلف الثقافي والاجتماعي على التوجه نحو المضاربة وشراء العقارات وممارسة النشاط التجاري ذي الربح والمردود السريعين بدلا من التوجه نحو الاستثمار في الصناعة والتكنولوجيا، وإضافة إلى ما تقدم فإن العادات والتقاليد لا بد وأن تؤثر على نمط استغلال الوقت والفرص المتاحة للتقدم والعمل وكذلك على مدى توجه المرأة نحو العمل والمشاركة في النشاطات المختلفة الأمر الذي ينعكس على الإنتاج والإنتاجية.

وهناك من يؤكد على الدور الذي تلعبه العوامل السيكولوجية (النفسية) في تفسير حالة التخلف الاقتصادي وإدامتها مثل غياب روح المغامرة وانعدام الروح الفردية وضعف الحوافز الاقتصادية وعدم وجود المنظم. لكنه يعلق البعض على ذلك بالقول أن مثل هذا الرأي ينطلق من منظور تجريدي بحت حيث يحصر قضية التخلف في مجموعة معينة من المتغيرات التي يتميز بها نمط السلوك الاجتماعي للأفراد في المجتمعات التقليدية[14].

وعلى كل حال فرغم أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية والنفسية في تفسير حالة التخلف إلا أن مثل هذه العوامل هي نتاج لحالة التخلف نظرا للعلاقة القوية والتأثير المتبادل بين التخلف الثقافي والاجتماعي والنفسي وبين التخلف الاقتصادي ولا يمكن أن تشكل سببا لها.

1-3-3- الثنائية الاجتماعية والتقنية:

وضعت نظريات على أساس أن الدولة المتخلفة ليست متجانسة في جميع جوانبها، بل يوجد منها ما هو حديث وآخر تقليدي وغير ذلك، وثمة صيغ ثلاث لنظريات الثنائية، إحداها اجتماعية، والأخرى تكنولوجية، والثالثة تقترح تحويل فائض العمل الموجود في القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، لكي يتاح رفع مستوى الدخل والإنتاجية، وأهم عناصر هذه النظريات ما يلي:

- **الثنائية الاجتماعية:**

ويعزي بوكيه (Boeke 1953) أسباب التخلف الاقتصادي إلى الثنائية الاجتماعية التي تسود في الدول المختلفة، بحيث تتميز هذه الأخيرة بوجود نظامين أحدهما مستورد من الخارج والآخر أصل في المجتمع، وهو الذي أطلق عليه الكاتب المذكور اسم "المجتمع الشرقي" نظرا لأنه كان يعمم التجربة التي شاهدها في إندونيسيا على بقية الدول المتخلفة وهذا المجتمع الشرقي عادة ما يتميز بعدة خصائص منها:[15]

- عدم وجود الحافز على الادخار والعمل والاستثمار بدرجة تكفي لإحداث التنمية الاقتصادية.

- ضعف الروح التنظيمية وغياب الرغبة في تحمل المخاطر في المجتمع التقليدي مع قصر مدى الأفق الزمني للاستثمار، وانتشار الرغبة في تحقيق أرباح اجتماعية وليست بالضرورة اقتصادية.
- إن منحنى عرض العمل – أي العلاقة بين الأجر وعدد ساعات العمل– يكون ملتفا إلى الخلف، بمعنى أن ساعات العمل تنخفض بعد ارتفاع معدل الأجر عن حد معين مما يؤدي إلى وضع سقف على زيادة الإنتاج، وبحيث لا تتحقق الوفرة في عرض السلع والخدمات.
- تضاعف عدد السكان في الدولة خلال فترة وجيزة من الزمن نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وكثافة الرغبة في تكوين أسرة كبيرة العدد، ويؤدي ذلك إلى دخول الدولة المعنية إحدى حلقات الفقر المفرغة التي تتمثل في عدم توافر الادخار للازم للاستثمار بالقدر الكافي، وزيادة الضغوط على الموارد المتاحة في المجتمع، ومن ثمة ثبات مستوى الناتج المحلي الإجمالي وعدم نموه، ويدخل انخفاض معدل الادخار في حلقة مفرغة مع انخفاض الدخل، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار فالدخل وهكذا ويترتب على هذا عدم تمكن الدولة من الوفاء بمتطلبات الاستثمار في البنية الأساسية العينية والاجتماعية وبالتالي الفشل في سد الحاجات الرئيسية من صحة وتعليم وغيرها.

- **الثنائية التكنولوجية أو التقنية:**

ترى هذه النظرية أن المجتمعات المتخلفة بقيت حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تتميز ببدائية الوسائل التكنولوجية التي تعتمدها في الإنتاج، وإن قطاعات الاقتصاد القومي فيها "معيشية" بصورة أساسية تنتج من أجل الاستهلاك الذاتي وليس للسوق، وبأنه كان يسود فيها نوع من التوازن بين الموارد والسكان إلا أن إدخال بعض الصناعات بواسطة المستعمر إلى هذه المجتمعات ترافق مع زيادة كبيرة في عدد السكان لم تشهدها الدول التي باتت متقدمة إبان مرحلة تخلفها في الماضي. وهذا ما جعل مهمة الدول المتخلفة في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر صعوبة وثمة ثنائية تكنولوجية باتت قائمة في هذه الدول، حيث اختلفت دوال الإنتاج في القطاع الحديث المتقدم عن نظيرها في القطاع التقليدي نتيجة لعجزه عن استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة.

وقد انتقدت هذه النظرية بسبب عدم واقعية افتراض النسب في الإنتاج وافتراض أن هناك طريقة واحدة فقط لإنتاج السلع، ولأن وجود هذه الثنائية التكنولوجية لا يفسر أسباب تفشي البطالة في القطاع التقليدي.

ويحتاج تفسير التخلف الاقتصادي لتحليل أعمق من مجرد تواجد ثبات النسب في دوال الإنتاج، وذلك على افتراض صحته.

- **عرض العمل غير المحدود:**

تقول هذه النظرية بثنائية القطاعات في الدول النامية، قطاع حديث صغير وقطاع تقليدي كبير يتميز بوجود وفرة في الأيدي العاملة لدرجة أن عرض العمل يصبح "غير محدود". وتقترح تغيير أوضاع التخلف الاقتصادي عن طريق امتصاص الأيدي العاملة الفائضة عن احتياجات الإنتاج في القطاع التقليدي وتحويلها إلى القطاع الحديث الرأسمالي إلى أن يتم القضاء على البطالة وزيادة الدخول زيادة كبيرة.

1-3-4- نظرية آثار التجارة الدولية:

قام بعض الاقتصاديين بتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي بالآثار السالبة التي تنتجها التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني من حيث تعميق الثنائية في المجتمع ومن ثم إبطاء معدل التغيير فيه. أي أن الآثار السالبة للتجارة الدولية تزيد على الآثار الإيجابية التي قد تنتجها، من حيث توسيع نطاق السوق وإتاحة المجال للإ سفادة من المزايا النسبية للدولة. ومن ناحية أخرى فإن وجود الاتجاه طويل الأجل نحو تدهور شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول المصدرة للمواد الخام والسلع الغذائية، يؤدي إلى إلحاق الضرر بالدول المتخلفة، و قد أكد راؤول بريبش على أهمية هذا العنصر في إلحاق الضرر بالدول المتخلفة، وذلك من واقع مشاهدته لتجربة أمريكا اللاتينية، ويقرر بري بش أنه بالنظر إلى خريطة تقسيم العمل الدولي في القرن التاسع عشر فإن دول أمريكا اللاتينية كدول تنتمي إلى الأطراف، كان عليها أن تنتج الغذاء والمواد الخام للمراكز الصناعية الكبيرة (دول المركز).

وتستفيد هذه الدول من التقدم التكنولوجي من خلال التبادل الدولي، ومن ثم لا يكون لديها حاجة للتوجه للتصنيع، ويرى بريبش "أن تصنيع دول أمريكا اللاتينية لا يتعارض مع التطور الكفء لإنتاج المواد الأولية إلا أن هذا التصنيع يحتاج إلى المعدات الرأسمالية الواجب استيرادها من الخارج في الوقت الذي لا تمتلك فيه هذه الدول قدرا كافيا من العملات الأجنبية"[15] ، كما يشير إلى أن تدهور شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية ينتج عن تحركات الأسعار التي ترتبط بدخول المنظمين والإنتاجية في كل من دول المركز ودول الهامش.

ففي المركز تزيد دخول المنظمين وعناصر الإنتاج الأخرى بمعدل أعلى من زيادة الإنتاجية في حين يحدث العكس في دول الأطراف، حيث تزيد الدخول بنسبة أقل من زيادة الإنتاجية ويشارك هانز سينجر (Singer 1950) بريبش في وجهة نظره هذه، حيث يصرح أن الدول المتخلفة تتميز بهيكل اقتصادي ثنائي أحدهما قطاع ذو إنتاجية عالية تخصص منتجاته للتصدير، يتعايش مع قطاع منخفض الإنتاجية تذهب منتجاته إلى السوق المحلية. يؤدي تدهور شروط التبادل الدولي التي أشار لها بريبش إلى تمتع الدول الصناعية بمزايا التجارة الدولية من جانبين، كمستهلكين للمنتجات الأولية وكمنتجين للسلع المصنعة، في حين أن الدول المتخلفة لا تحصل إلا على أسوأ النتائج كدول مستهلكة للمصنوعات من ناحية ومنتجة للمنتجات الأولية من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من وجود بعض التجارب التي تظهر أن التجارة ال دولية –سواء نتيجة لتقلبات الأسعار أو لتدهور شروطها– كانت سببا في تأخر حالة بعض الدول مثل الأرجنتين في ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن هناك أمثلة أخرى تبرهن على أن آثار التجارة الدولية كانت إيجابية في إحداث التنمية الاقتصادية وهو ما يعبر عنه حالة الدول المنتجة والمصدرة للبترول. ويرى البعض أن التجارة الدولية كانت محايدة في آثارها على التخلف، وفي المحصلة فإن التحليل لآثار التجارة الدولية على التخلف يظهر أن أثرها كان مواتيا في حالات معينة وضارا أو محايدا في حالات أخرى.

وبعد التطرق لأهم مفاهيم التخلف والنظريات المفسرة له نبحث مفهوم التنمية ومستلزماتها.

2 – مفاهيم التنمية:

على الرغم من أن التنمية كانت من الموضوعات الأولى التي شغلت الفكر الاقتصادي واستأثرت لفترات طويلة بالبحث العلمي، غير أنه لحد اليوم لا تزال تطرح تحديات ورهانات كبيرة على كافة الشعوب والأمم التي يحدوها تطلعا لغد أفضل، وانعكس ذلك على تباين في تعريفها والطرق الأفضل لنيلها وكذلك مستلزماتها.

2 1 –التطور التاريخي لمفاهيم التنمية:

تعد التنمية سمة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي غاية وطموح تعمل للوصول إليه بشتى الطرق والوسائل، الأمر الذي جعل منها محل جدال ونقاش فكري

وسياسي منذ النصف الثاني من القرن العشرين يوم كانت السيطرة للثنائية والقطبية وما رافقها من تضارب المصالح وهو ما يفسر غياب تعريف موحد للتنمية على الرغم من الاتفاق حول مضمونها.

2 2 -التنمية الاقتصادية ونظرياتها:

إن مصطلح التنمية أكثر صعوبة في التعريف أو القياس، لأنه لا يقتصر على المعطيات الكمية (كالنمو الذي يتعلق بقياس التغير الكمي في الدخل الفردي من فترة لأخرى، فإذا كانت الزيادة في الناتج الوطني تفوق الزيادة في عدد السكان، فإن الناتج الفردي يزيد، ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي فالنمو يحدث بشكل تلقائي معتمدا على تطور عناصر الإنتاج أو تقدم فني أو تراكم لرأس المال)، وإنما يتضمن أبعاد كيفية مثل العدالة الاجتماعية ودرجة الفقر، المستوى التعليمي والثقافي، الصحي والغذائي، ومستويات المعيشة والرفاهة والأوضاع السياسية والبيئية لكل مجتمع من المجتمعات. ولذلك فإنه من المحتمل حدوث نمو اقتصادي بدون تحقيق تنمية ولكن من المتعذر النجاح في التنمية بدون حد أدنى من النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي شرط ضروري وإن لم يكن كافيا لتحقيق التنمية بمعناها الواسع[16].

فمفهوم التنمية يرتبط بالدول النامية ومما سبق يمكن صياغة تعريف شامل للتنمية بأنها: "إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة، تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف

إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من المجتمع"[17].

فالتنمية بمفهومها الجديد عملية متعدد الأبعاد، تنطوي على تغييرات هامة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك في سلوكيات ومواقف أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة وهي تحسين حقيقي في نوعية الحياة التي يكفلها المجتمع لأفراده.

ونلاحظ مما سبق أن التنمية الاقتصادية على العكس من النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

ويمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية "بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج" [18]، ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

- الشمولية: فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي ومن هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن

التحديث والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية. ولكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الالتزام بالجانب الأخلاقي، فهناك من المعرفة الحديثة ما هو مخرب و مدمر، وحتى يكون للمعرفة الحديثة دور تنموي يتعين أن يتم الاستعانة بها في إطار أخلاقي محدد. فالعلم الحديث قدم الطاقة النووية والهندسة الوراثية ولكل منهما جوانب إيجابية وجوانب لا أخلاقية. ولا شك أن التنمية تعني الاستفادة منهما في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع. كما تتضمن التنمية مزيد من الحرية السياسية والديمقراطية ومزيدا من المشاركة واللامركزية ويتضمن هذا البعد مشاركة الضعفاء في صنع التنمية.

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر). فلقد لوحظ في فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن أنه بالرغم من أن كثيرا من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص مستمر. وهذا يعني بأنه على الرغم من حدوث نمو اقتصادي لهذه الدول إلا أن حالة الفقراء كانت تزداد بؤسا. ولقد أثار هذا الأمر شكوك الاقتصاديين في مدى جدوى الجهود التي تبذلها هذه الدول في مجال النمو

بالنسبة للطبقة العريضة من السكان. ولذا أصبح شرطا من شروط التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

وبصفة عامة يجمع معظم الاقتصاديين على أن التنمية ترتكز على القوى الأساسية لكل من:

- الموارد البشرية (عرض العمالة، مستوى التعليم، والتدريب).
- الموارد الطبيعية (الأرض، المعادن، الظروف البيئية).
- التكوين الرأسمالي (الآلات والمعدات، المصانع والطرق).
- التكنولوجيا (العلوم، التقنيات الحديثة، الحاسوب).[19]

أما فيما يخص نظريات التنمية التي تمثل الأساس النظري الذي اعتمدت عليه البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية. نشير إلى أنه لا يشترط لنجاح دولة ما أن تطبق نظرية بعينها وبكل تفاصيلها، بل من الممكن والمستحسن أن تستعين بمجموعة من النظريات التي ترى أن تطبيقها سيلاءم احتياجات التنمية المنشودة، والجدول التالي يوضح ملخص لنظريات التنمية الاقتصادية:

جدول رقم (01): ملخص نظريات التنمية الاقتصادية

النظرية	محور اهتمام النظرية
نظرية آدم سميث	اهتمت بالتخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية، كما اهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.

نظرية مراحل النمو روستو	اهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع من التخلف إلى التنمية وقسمتها إلى خمس مراحل أساسية.
نظرية هارود ـ دومار	إهتمت بالإدخار و رأت انه كلما زادت قدرة الإقتصاد الوطني على الإدخار و الإستثمار كلما زاد الناتج الوطني.
نظرية فائض العمل إرثرلويس	تركز على انتقال فائض العمالة الريفية إلى الحضر، حتى يأخذ التحول الهيكلي وضعه بتوازن النشاط الاقتصادي، وانتقاله من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة.
نظرية الدفعة القوية روزنشتين	ترى أن القضاء على التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة حتى تجتاز الدول مرحلة الانطلاق.
نظرية النمو المتوازن نيركس	أكدت على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.
نظرية النمو غير المتوازن هيوشمان	تؤكد تلك النظرية على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الزائدة– ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا– في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

نظرية النمو النيوكلاسيكي سولو	هذه النظرية هي النمو المباشر لنظرية هارود دومار واعتبرت هذه النظرية التكنولوجيا متغير خارجي، لأنه من وجهة نظر سولو أن إيرادات رأس المال ذات عائد متناقص، مما يعني أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد، وإنما لا بد من حدوث صدمات خارجية تتمثل في التكنولوجيا.
نظريات النمو الداخلي 1-نظرية بول رومر	اهتمت هذه النظرية بالمعرفة المتولدة من رأس المال المادي والتي تؤدي إلى تحقيق وفرات إيجابية، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال، فهذه النظرية تفترض ثبات إيرادات رأس المال ومن ثم تعتبر التكنولوجيا متغيرا داخليا.
2-نظرية لوكاس (تراكم رأس المال البشري)	اعتبرت هذه النظرية أن رأس المال البشري عاملا من عوامل النمو، فرأس المال البشري يعتبر المصدر الرئيسي لمخزون المعرفة التي من الممكن أن تزاد عن طريق التعليم والتدريب، كما يؤكد لوكاس على أهمية دور الدولة من أجل تشجيع عملية التعليم والتدريب اللازمة لتنمية رأس المال البشري.

المصدر: أوسرير منور، التنمية الإقتصادية في البلدان النامية الإستراتيجيات والأبعاد،

Revue des reformes Econ omiques et intégration en Economie mondiale, n°3/2007, p06.[(20)]

وفي ختام استعراض نظريات التنمية وإن كان بشكل موجز نود أن نؤكد النقاط التالية:

- أن الهدف من استعراض نظريات التنمية هو محاولة لاكتشاف المتغيرات والعلاقات الأساسية في عملية التنمية، ذلك أن التعرف على هذه المتغيرات –وترتيبها طبقا لأهميتها إن أمكن– يحدد معالم الطريق لواضعي السياسة الاقتصادية وللمخططين حيث أن هذه المعرفة تشير إلى أي المتغيرات يجري العمل على التأثير فيها وعلى تغييرها.
- أن ما يقف وراء التقدم الاقتصادي ليس عاملا أو متغيرا أساسيا واحد، ومن ثم فإن استحداث عمليات الإنماء تتطلب أخذ الكثير من المتغيرات الإستراتيجية في الحسبان. فمثلا ليس الاستثمار العيني وحده هو أكثر أهمية لإحداث النمو. بل أن للاستثمار البشري وزنه الكبير كذلك في هذا المجال. فضلا عن ذلك فإن العوامل الاقتصادية ليست وحدها هي التي لها اليد الطولي في خلق ودعم التنمية الاقتصادية، بل للعوامل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية وغيرها أهمية كبرى كذلك.[21]
- توجد الكثير من العوامل المعوقة لعملية التنمية مثل الضغوط السكانية والاحتكارات العالمية وتدهور شروط التجارة ويشير ذلك بالطبع إلى مجالات تتطلب مجهودات كبيرة من القائمين على عمليات التنمية في البلدان النامية وكذلك من الهيئات

والمؤسسات الدولية فضلا عن إسهام الدول المتقدمة وذلك للتخفيف من وطأة هذه العوامل غير المواتية لعمليات الإنماء وللتقليل من أعبائها وآثارها.

وبعد استعراضنا للتنمية الاقتصادية وأهم نظرياتها نصل إلى التنمية البشرية ومفهومها.

2 3 -التنمية البشرية:

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام 1990م عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية ويمكن تعريف التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع القدرات البشرية و الانتفاع بها [22]، و يلاحظ أن التنمية البشرية لها جانبان هما: جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات ، و فيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب. أما الجانب الثاني فيعني الاستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الإنسان، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج، والتمتع بالفراغ والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن الإنسان هو محور عملية التنمية فهو وسيلتها وهدفها.

ومن الملاحظ أن مدخل التنمية البشرية يختلف عن غيره من مداخل التنمية أو النمو الأخرى، فمدخل الدخل ينظر للنمو على أنه حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي، ومن الواضح أن هذا المدخل يهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين طبقات المجتمع، كما لا يتعرض للتحسن في نوعية الحياة البشرية. فلا يوجد هناك ما يضمن ترجمة النمو

الاقتصادي إلى تنمية بشرية بطريقة تلقائية، فالشخص قد يكون لديه دخل مرتفع ولكن قدراته البشرية محدودة، كأن يكون غير متعلم أو لا يتمتع بصحة جيدة.

أما مدخل تنمية الموارد البشرية فهو ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثله في ذلك مثل رأس المال المادي والأرض، وهو يقيم الاستثمار في رأس المال البشري ممثلا في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار، ومن ثم يحكم على جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال.

غير أن مدخل التنمية البشرية يحكم على جدوى برامج الاستثمار تلك من خلال تأثيرها على مقدرة الناس على القراءة والتعلم، وتأثيرها على مستوى التغذية لديهم، وتأثيرها في مستواهم الصحي. وهي تعتبر مجدية إذا ساعدت في تحسين القدرات البشرية حتى إذا كان معدل العائد النقدي الصافي منها صغيرا. وهذا يعني أن مدخل التنمية البشرية ينظر للإنسان ليس فقط كوسيلة وإنما أيضا كهدف، أما مدخل التنمية الموارد البشرية فهو ينظر إلى الإنسان كوسيلة فقط [23].

وتقع في صلب فكرة التنمية البشرية عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رخاء، وهذه الخيارات ليست نهائية أو ثابتة. ولكن بغض النظر عن مستوى التنمية، فإن عناصرها الأساسية الثلاثة تشتمل القدرة على العيش حياة طويلة وفي صحة جيدة، واكتساب المعرفة والتمتع بفرص الحصول على الموارد اللازمة للعيش حياة

لائقة. على أن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد، فالناس يقدرون أيضا الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإتاحة الفرص أمامهم للإبداع والإنتاج، واحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.[24].

ومن الواضح أن الدخل هو مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد أن يحصل عليها الناس، وإن كان أحد الخيارات الهامة لكنه لا يشكل المجموع الكلي لحياتهم، والدخل أيضا هو وسيلة، لكن التنمية البشرية هي غاية.

ومن جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلاً من وضع الناس في خدمة التنمية، ومن هذا المنظور فإن التنمية البشرية تعني ضمنا ت خويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم، سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أو بالأمن الشخصي، أو بالوضع السياسي. كما أن التنمية البشرية تؤكد على وثوق الصلة بالقيم المحلية و المعرفة كأدلة مرشدة وأدوات الاعتماد هذه الخيارات.

وتقوم على ثلاثة أركان هي أن يكون السكان هم موضوع التنمية، وأن تتم من أجلهم، وأن تكون لهم إسهامات ومشاركات في التنمية[25].

فأما الركن الأول فإنه يؤدي إلى تطوير التنظيم المجتمعي من خلال استثمار الإنسان في تنمية الموارد البشرية. وأما الركن الثاني فإنه يعمل على الارتقاء بنوعية الحياة من خلال ممارسة التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق عدالة في توزيع مكاسبها. أما الركن الثالث فإنه يهدف إلى النهوض بالعطاء البشري من خلال مشاركة البشر في إدارة التنمية.

ومما تقدم نخلص إلى أن للتنمية البشرية جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية، فهي تشمل التعليم والمعرفة والحياة الطويلة الصحية والسكن المقبول أو اللائق، وهذا يعني مستوى معيشة لائق. إلى جانب ذلك هناك قضايا هامة جدا مرتبطة بالتنمية البشرية، كالحرية والديمقراطية وأمن الإنسان وتطوير المجتمع المدني كذلك. فتعد عملية التنمية البشرية إذن حالة من التفاعل الجدلي والمستمر بين الإنسان والمجتمع وبين الإنسان والطبيعة فهي تسعى إلى تطوير الإنسان جسمًا وعقلاً وقدرة على المشاركة وتطوير هذه القدرة والارتقاء بها (ولذلك تكون التنمية البشرية وصلت إلى حالة التنمية في تطوير قدرة الإنسان، وبالتالي حالة وقدرة المجتمع بوصفتها الجدلية، وبوجود قدر من التماسك بين طرفي هذا التفاعل، وعليه فإن هذه القدرات وتلك الحالات التي يمكن تحديدها وفق أولويات معينة تتطلب توفير معايير قياسها).

- **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي:**

التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها فالهدف هو إثراء حياة الناس، ويلاحظ أحيانا انعدام الصلة التلقائية والمباشرة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وحتى عندما توجد صلات بينهما فإنها قد تتآكل تدريجيا ما لم تعززها إدارة ذكية ماهرة[26].

لذلك يجب حماية هذه الصلات خوفا من أن تدمرها تحولات مفاجئة في السلطة السياسية أو في قوى السوق.

يستكشف تقرير التنمية البشرية لعام 1996 طبيعة وقوة الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وقد اكتشف أمرين مقلقين، الأول أن النمو لم يتحقق خلال معظم السنوات الخمس عشر الماضية في حوالي مائة بلد تضم ما يقرب من ثلث سكان العالم، والثاني أن الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية قاصرة بالنسبة لأهالي البلدان الكثيرة ذات التنمية غير المتوازنة، وهي الدول التي يتحقق فيها نمو اقتصادي جيد مع قدر ضئيل من التنمية البشرية أو التي تتحقق فيها تنمية بشرية جيدة ولكن مع قليل من النمو الاقتصادي أو بلا نمو على الإطلاق[27].

ويتبين من سجل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على مدى السنوات الثلاثين الماضية أنه لا يمكن لأي بلد أن يتبع مسارا للتنمية غير المتوازنة على مدى فترة زمنية طويلة بحيث لا يقترن النمو الاقتصادي بتقدم في مجال التنمية البشرية، أو العكس، فالتنمية غير المتوازنة قد تستمر عقدا أو ما يقارب من ذلك، ولكنها تتحول بعدئ ذ إلى ارتفاعات سريعة في كل من الدخل والتنمية البشرية، أو تتحول إلى تحسينات بطيئة في كل من الدخل والتنمية البشرية[28].

وهذا يعني أن تتبع البلدان واحدة من أربعة أنماط:

- تحقيق نمو اقتصادي بطيء مع تنمية بشرية سريعة
- تحقيق نمو اقتصادي سريع مع تحقيق تنمية بشرية بطيئة.
- تحقيق نمو اقتصادي وتنمية بشرية يدعم كل منهما الآخر.

- تحقيق نمو وتنمية بشرية يخلق كل منهما الآخر.

مما تقدم نجد أنه من الممكن تحقيق تقدم قصير الأجل في مجال التنمية البشرية – ولكنه لن يكون تقدما مستداما بدون تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي كما أنه لا يمكن أن يكون تقدما مستداما بدون تنمية بشرية وهذا يوضح لنا الصلات المتينة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

واستطاعت الدول النامية أن تقطع شوطا لا بأس به في مجال التنمية البشرية خلال السنوات الثلاثين الماضية. ربما يعادل الشوط الذي قطعته المجتمعات الصناعية على مدى قرن كامل، فقد تم تخفيض معدل وفيات الرضع في تلك البلدان بما يزيد عن النصف، وزادت نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية معا بأكثر من الضعف وازداد مؤشر متوسط العمر بمقدار سبعة عشر عاما الثلث تقريبا.

ولكننا لا نرى المنجزات التي تحققت في مجال التنمية البشرية بسبب انشغالنا بالمؤشرات الاقتصادية البحتة واتجاهاتها.

ولكن التنمية البشرية التي حقق تها المجتمعات البشرية على مدى السنوات الثلاثين الماضية، كانت تمثل مزيجا من التقدم البشري غير المسبوق و البؤس البشري الذي لا يمكن وصفه، و قد حدث التقدم البشري على جبهات ومستويات عديدة، كما أن التراجع قد حدث على جبهات ومستويات عديدة أخرى، وقد حققت كل دولة أو مجموعة من الدول تقدما في

مجال التنمية البشرية كما تقاس بدليل التنمية البشرية وبدرجات مت فاوتة سنتناوله أي دليل التنمية البشرية في الفصل الثاني بالتفصيل وتجدر الإشارة إضافة إلى ما سبق أن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستند في تعريفه للتنمية البشرية إلى أربع تشكل المكون الرئيسي لهذا المفهوم وهي المساواة والإنتاجية و الاستدامة والتمكين[29].

أ -المساواة:

وتعني تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد على أسس قانونية واضحة كما هي في ممارسات الدولة، ويتطلب ذلك مفهوما جديدا للتنمية يتجاوز في ذلك المفاهيم القديمة أو تلك المستحدثة في الانتهاء والتابعية والتي لا تنظر للفرد المواطن في ضوء انتمائه الوطني بقدر ما هو انتمائه الإثني: الديني والعرقي والنوعي، ولتحقيق ذلك فإن تغييرا هيكليا لابد أن يحدث في فكر الدولة ومصفوفة قوانينها المكتوبة وأعرافها وإجراءاتها وكذا تغييرا في مفهوم الأفراد والمجتمع ومؤسساته الأهلية، للأسس التي يقوم عليها التقسيم التقليدي للقوة في المجتمع. أي بمعنى آخر أن تحقيق مبدأ المساواة في المجتمع يتطلب تغييرا أساسيا في هيكل علاقات القوة في المجتمع لصالح كل أفراده وليس بعضهم ... وهي رغبة أو هدف لا يمكن تحقيقها بين ليلة وضحاها وإنما من خلال العمل المضني والجاد على صعيد الدولة كما هو على صعيد المجتمع وأفراده .

ب – الإنتاجية:

لا يشير هذا المفهوم فقط إلى التراكمات المادية والتكنولوجية كمحطة لعمليات النمو الاقتصادي، وإنما في اقتران وارتباط ذلك بمسألتي الإنصاف والعدالة ... أي أن الإنتاجية كمحصلة لعمليات التنمية مرتبطة وبذات الوقت والأهمية بتحولات أساسية في حاجات الناس ومستوى وطرائق معيشتهم و أمانهم الاجتماعي والسياسي وانعكاس كل ذلك على ارتفاع أو انخفاض معدلات الإنتاجية في المجتمع.

ج– الاستدامة:

ولا يعني ذلك ديمومة عمليات النمو والتنمية في أطرها ومعدلاتها الاقتصادية وإنما في توازنها وتوافقها مع تغير حاجات الناس والمجتمع من حيث النوع والكم وطرائق الإشباع، في ظرفها الآني المعاصر وكذلك في منظورها المستقبلي.

د– التمكين:

ويعني ذلك وبشكل عملي الإشراك الكامل لكل أفراد المجتمع في تقرير لمسارهم ومستقبل مجتمعهم، وتتحقق عملية التمكين من خلال تحقيق شرط الديمقراطية، والحرية السياسية والشفافية واللامركزية وسيادة القانون كوسائط من خلالها يتمكن الناس كل الناس من المشاركة في صناعة القرار واتخاذه.

2 4 -من التنمية البشرية إلى التنمية الإنسانية:

رغم أن مصطلح التنمية البشرية في أصله الانجليزي (human Developement) يعني التنمية الإنسانية إلا أن التقرير العربي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد فضل التعبير الإنساني لمصطلح (Human) عن البشري اعتقادا من أن الأول يحمل دلالات أعمق من مصطلح البشرية.

ويعرف القائمون على التقرير العربي التنمية الإنسانية "بأنها عملية توسيع للخيارات " ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي والآخر اجتماعي أو سياسي أو ثقافي. حيث أن الإنسان محور تركيز جهود التنمية، فإنه لا بد من توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات الإنسان كل إنسان. فهي بهذا تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع خيارات الإنسان والنتائج التي تم تعزيزها وينطوي هذا التعريف على دلالات عدة قد يكون من أهمها:[30]

أ -أن الخيارات الإنسانية تتعزز حينما يكتسب الفرد القدرات وتتاح له الفرص.

ب -لا بد من النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة وليس هدفا مطلقا لعملية التنمية. فارتفاع مستويات الدخل، يساهم وبشكل كبير في خلق الرفاه الإنساني بمفهومه الواسع، إذا ما استطاع الإنسان أن يحول ذلك النمو إلى حياة أفضل، إلا أن ارتفاع مستويات الدخل ليست هي الغاية بحد ذاتها، فالطريقة أو الرؤية التي يوظف فيها أو من خلالها الدخل يمكن أن تخلق السعادة أو التعاسة للإنسان.

وينزع المفهوم في تركيزه على الخيارات إلى الإيحاء ضمنا إلى أن الطريقة والمدى الذي يستطيع فيها الإنسان أن يؤثر في القرارات والعمليات المحيطة والمتعلقة به، يؤثر في الشكل أو النموذج الذي تتشكل فيه حياته، بمعنى آخر أن انتزاع الإنسان لحقه في المشاركة في مختلف عمليات التنمية ومستوياتها كما هي مشاركته في صناعة القرار ومراقبته وتعديله لقراراتها، يفرض أو بالأحرى يساهم في تعزيز مسار التنمية وتحسين نتائجها وتجويدها.

وبهذا فإن القائمين على التنمية الإنسانية العربية يجدون في مفهوم التنمية الإنسانية، مفهوما أوسع من مفاهيم التنمية الأخرى، حتى تلك التي تركز على الإنسان فالتنمية البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط وتتعامل مع الإنسان بكونه أحد مداخل التنمية وليس المنتفع الرئيسي منها. في حين يركز نهج الحاجات الأساسية على تحقيق حاجات الإنسان الرعائية وليس على تحقيق أو توسيع خياراته. وهو في ذلك كمنهج الرفاه الإنساني، والذي ينظر إلى الإنسان أو الناس كمنتفعين وليس كمشاركين فاعلين في العمليات التي تشكل حياتهم. أما مفهوم التنمية الإنسانية، فإنه بإشتماله على كل هذه الجوانب يمثل مدخلا أكثر شمولية لاتجاه عملية التنمية ويوظف مفهوم التنمية مصفوفة من المؤشرات الأساسية، تجمع بين تلك المؤشرات المأخوذة بها في تقارير التنمية البشرية وأخرى استحداثها التقرير العربي للتنمية الإنسانية من أهمها الآتي:

أ. العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في عمومها.

ب. والتحصيل التعليمي كما يعرفه أو يأخذ به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية.

ج. مقياس الحرية كتعبير عن حجم التمتع بالحريات المدنية والسياسية.

د. مقياس تمكين النوع ويعكس هذا حجم ومدى تمكين النساء في المجتمع العربي كما يعكس كذلك قصور هذا التمكين على المستوى الاقتصادي والسياسي والحقوقي والثقافي، فالمرأة في المنظور الاجتماعي العربي هي رمز المتعة والتكاثر وليس لها حق كبير في المشاركة واتخاذ القرار.

هـ. الاتصال بشبكة الانترنت مقاسا بعدد حواسيب الانترنت الأساسية للسكان، وذلك للتعبير عن حجم التواصل مع شبكة المعلومات الدولية كأحد الفرص والآليات التي تنتجها عمليات العولمة، وحجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري) وحجم الأضرار التي يمكن أن يحدثها هذا الانبعاث وتأثيره على البيئة. كم ا أنها تعرف بالمستوى الذي تصل إليه حالة الإنسان في كينونته في فترة زمنية محددة من حيث قدراته وطاقاته الإنسانية المتعددة والمركبة من خلال إشباع احتياجات البقاء والتطور والتواصل والمشاركة والتحرر والحرية والانتماء والكرامة في مجتمع من المجتمعات.[31]

إذن فالت ـنمية الإنسانية هي عملية توسيع الخ ـــيارات الم ـــتاحة أمام الناس وأهم هذه الخيـــارات هي تحقيق حياة طويل ـة خالية من ال .علل والكتساب الم ـــعرفة والتمتع بمعيشة كريمة. [32] وهي إحدى المدخ ـــلات الرئيسية لإحداث الت ـنمية فالإنسان هو المحرك الأول لعناصر العمل والإنتاج والإنسان هو محرك التنمية الاقتصادية وهو صانع التقدم.

- إن أسلوب التنمية هو استثمار الموارد البشرية والمادية والتنظيمية استثمار أمثل مع تضافر الجهود الحكومية.
- إن الإنسان هو المستهدف في عملية التنمية الإنسانية.
- التنمية الإنسانية هي وسيلة وغاية لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه.

3 - تمويل التنمية ومستلزماتها:

3 1 -تمويل التنمية :

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية والذي يشكل الاستثمار جوهره، ذلك أن مفتاح التنمية في البلدان النامية هو الاستثمار وأن ذلك يحتاج إلى وجود إدخارات حقيقية، أي عمال ومواد الأغراض الإنتاج، والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية (القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية).

والسؤال الذي يبرز في مجال التمويل بالنسبة للبلدان المعنية هو هل تقرر الدولة وتحدد مساعيها التنموية في ضوء حجم التمويل المتاح لها أم ينبغي عليها السعي لتوفير ما هو ضروري من تمويل للتنمية؟

والجواب على مثل هذا السؤال هو أن الوسائل تختلف فيما بين البلدان بخصوص مسألة الربط بين الأهداف التنموية التي تتبناها البلدان وبين حجم التمويل المطلوب.

فالسبيل الأول يقوم على أساس تحديد المقدار المطلوب من إنتاج السلع والخدمات أولا ثم تقدير الاحتياجات اللازمة من رأس المال. وهنا تجري المحاولات لتحديد العلاقة بين معدل الاستثمار الصافي الجديد وبين معدل نمو الناتج، ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات الكلية من الاستثمارات. ويمكن الاستعانة في هذا الجانب بنموذج هارود – دومار للغرض المطلوب. والسبيل الثاني الذي يمكن أن يعتمد هو إجراء تقديرات تفصيلية الاحتياجات كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي للاستثمار، ثم يتم بعدها تقدير إمكانات التمويل المحلي، والفرق بينهما يحدد حجم التمويل المطلوب تدبيره.[33]

إذن يقع تمويل التنمية في البلدان النامية على عاتق المدخرات الوطنية لتكوين رؤوس الأموال من أجل الاستثمارات المختلفة، كما يستعان بالمدخرات الأجنبية في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية للبلاد.

3 1 1 -مشكلة تمويل التنمية:

إن من أهم العوائق والعراقيل التي تواجه إحقاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل حيث يشكل رأس المال الأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفء للموارد المتاحة ومن ثم فإن أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية هو كيفية "تمويل متطلبات هذه التنمية في ضوء قصور" المدخرات المحلية عن زيادة التكوين الرأسمالي وإقامة المشروعات الاستثمارية الأمر الذي أدى إلى لجوء الدول النامية للحصول على تدفقات مالية من مصادر خارجية لقد استقطب التمويل باعتباره عنصرا ضروريا في إحقاق عمليات التنمية اهتمام كثير من المفكرين الذين منحوه الكثير من التعريفات نورد أهمها كما يلي:

يقصد بالتمويل الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها لأغراض الاستثمار.

وهو عملية تشمل كل نواحي الحياة ومختلف أنماط المشروعات الكبيرة منها والصغيرة، ولذلك فهو العصب الأساسي لعملية التنمية. إذ بدون توفر المال يصبح من الصعب تصور إمكانية أن تنجح عملية التنمية في أي مجتمع.[34]

كما يعرف التمويل بأنه: "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.[35]

وتتنوع مصادر التمويل وتختلف فهي إما أن تكون مصادر محلية تعتمد على الإمكانات المالية المتوافرة داخل الدولة، أو أن تكون هذه المصادر خارجية، وذلك بالاعتماد على القروض من دول أخرى. وسنعرض فيما يأتي كل مصدر من هذه المصادر:

3 1 2 -المصادر الداخلية للتمويل:

تتضمن هذه المصادر جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوافرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء أكانت هذه الموارد مستغلة بالكامل أم بشكل جزئي، أو كانت موارد غير مستغلة ويقصد بالموارد هنا الموارد الاقتصادية التي تشتمل على الموارد الطبيعية والموارد البشرية.

وبالإضافة إلى هذه المصادر الداخلية للتمويل، يمكن أن يضاف إليها الادخارات بنوعيها: الادخارات الطوعية التي يحققها الأفراد والمؤسسات طواعية وتتضمن:

أ. إدخارات القطاع العائلي:

وهي إدخارات الأفراد والعائلات والمؤسسات الخاصة، وفي الغالب يقاس حجم الإدخارات في هذا القطاع بالفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك.[36] ومعروف أن هناك فجوة واضحة بين الدول النامية والدول المتقدمة في هذا الموضوع، فالادخار العائلي في المجتمعات المتقدمة يؤدي دورا مهما وبارزا كمصدر للتمويل التنموي، لأنه يشكل المصدر الرئيسي للادخارات المحلية. أما في البلدان المتخلفة أو النامية فإن هذا النوع من الادخارات لا يسهم كثيرا في الادخارات المحلية، وبالتالي فدوره كمصدر للتمويل التنموي مازال متواضعا، مقارنة بدوره في البلدان المتقدمة.

ويعود ضعف الادخار العائلي في البلدان النامية إلى ظروف خاصة بهذه البلدان تشكل أسباب واضحة لهذا الضعف، أهمها: انخفاض الدخل القومي وانخفاض دخل الفرد والميل الزائد للاستهلاك، والتقليد الأعمى، أو ما يعرف بظاهرة المحاكاة الاستهلاكية للأنماط السائدة في البلدان المتقدمة.

ب. ادخارات قطاع الأعمال الخاص:

ويقصد بهذا القطاع جميع المشاريع الإنتاجية التي تستهدف الربح أو تحقيق الأرباح غير الموزعة التي تحتفظ بها الشركات، فزيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة الادخارات عادة.

ج. **ادخارات القطاع العام:**

أي الأرباح التي تحققها المشروعات التي يملكها القطاع العام، وهي تمثل الفرق بين القيمة النهائية للسلعة المنتجة وتكاليف إنتاجها.

وبصورة عامة فإن هذين النوعين من ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخار قطاع الأعمال العام، لا يسهمان كثيرا في الادخار القومي، وذلك لأسباب كثيرة أهمها:

- اتجاه أصحاب الشركات الخاصة نحو الاستهلاك الزائد.
- قلة الحوافز لدى أصحاب المشاريع لتوسيع مشروعاتهم لعدم ملائمة تلك المشاريع للبيئة الاقتصادية والاجتماعية.

وتظهر هذه المشكلة جلية في البلدان العربية عموما، حيث يسود اعتقاد راسخ لدى أصحاب الشركات بأنهم لا يستطيعون الركو ن والاطمئنان و بشكل مطلق إلى الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في فترة زمنية معينة.

- فشل الاستراتيجيات التي تتبعها الدول النامية وخاصة فيما يتعلق بالتقييم في مجال المشروعات الصناعية على وجه الخصوص، بسبب اعتماد هذه المشروعات على استيراد مدخلات الإنتاج من الخارج.

ونتيجة لذلك ينشأ في حالات كثيرة، عجز الادخارات المالية الطوعية عن الوفاء بالتزامات التطوير التنموي، وذلك عندما تفشل في أن تكون مصدرا لتمويل المشروعات التنموية، مما يدفع الجهات المعنية بالدولة للجوء إلى مصدر آخر للتمويل، وهو الادخارات الإجبارية أي تلك التي تقتطع من أجور العاملين والموظفين ومرتباتهم بطريقة إلزامية، وتشمل هذه الادخارات: الادخارات الحكومية الناتجة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

أما الإيرادات العامة فتشمل جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الحكومة من مصادر مختلفة أهمها: الضرائب والقروض والطوابع والهبات والمساعدات.

أما النفقات العامة فتشمل المبالغ النقدية التي تنفقها الحكومة على الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وكما هو الحال بالنسبة للقطاع الخاص يواجه القطاع العام في الدول

النامية مشكلة تتمثل بقلة مساهمته في الادخار القومي ويعود ذلك لقصور معدل الزيادة في الإيرادات عن معدلات الزيادة في النفقات الجارية في هذا القطاع.

ويربط الكثير من الباحثين بين هذا الواقع وبين عدد من الظروف والأسباب المحيطة بهذا القطاع والتي أدت إلى ظهور هذه المشكلة وتتضمن هذه الأسباب ما يأتي: [37]

- **أسباب اقتصادية:**

مثل التوسع في إنشاء المشاريع الاقتصادية مما يزيد من الإنفاق العام في هذا المجال، ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومنع الاحتكار وزيادة فرص التوظيف والتوسع فيها.

- **أسباب اجتماعية:**

تتعلق بتطور الوعي الاجتماعي وتزايد عدد السكان، الأمر الذي يعني تزايد كبيرا في معدلات الأجور أو المرتبات، وزيادة في الإنفاق الكلي في هذا المجال، ولهذا انعكاساته السلبية دون شك على القدرات الادخارية لمشروعات القطاع العام.

- **أسباب سياسية:**

وتتمثل هذه بزيادة مسؤولية الدولة نحو مواطنيها، وزيادة في حجم الإنفاق العسكري كما يتجلى بوضوح في الكثير من أقطار العالم العربي، أضف إلى ذلك زيادة الإنفاق في مجال التمثيل الخارجي الدبلوماسي للدولة.

وبالإضافة إلى الأنواع السابقة من الادخارات هناك أيضا الادخارات الجماعية، وهي تلك التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لتشريعات معينة ملزمة

بقانون مثل: أرصدة صناديق التأمينات بأنواعها، وصناديق الادخار، وهذه خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة أو الهيئة العامة، أو بالوحدات الاقتصادية التابعة لها.

وتتميز هذه الادخارات عن الادخارات الحكومية في أن الأفراد المساهمين فيها، سوف يحصلون على خدمات صحية وتعويضات أو معاشات، وبالتالي فهي تتسم في استقرار العلاقات الاجتماعية جراء تأمينها لحياة الأفراد ومستقبلهم.

3 1 3 المصادر الخارجية لتمويل التنمية:

يحدث في حالات كثيرة أن تعجز المصادر الداخلية المحلية عن توفير الادخارات اللازمة لتمويل المشروعات التنموية، كما يحدث عادة في الكثير من دول العالم، وعلى وجه الخصوص في غالبية الدول العربية باستثناء الدول النفطية. ذلك أن الإنفاق العام ومتطلبات الدولة الكثيرة والمتنوعة مع إرادتها المحدودة قد يستنزف دخلها القومي وما يزيد على هذا الدخل في غالبية البلدان النامية.

فتضطر الدولة تحت ضغط الحاجة إلى تمويل مشاريعها التنموية إلى التوجه نحو المصادر الخارجية للتمويل من أجل أن تغطي العجز في المصادر الداخلية، وهو الإجراء المتعارف عليه، والمشكلة التي اعتادت إدارة التنمية في تلك الدول على مواجهتها بهذا الإجراء.

وتتضمن المصادر الخارجية للتمويل عدة قنوات رئيسية يمكن للدولة أن توفر عن طريقها الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وأهم هذه المصادر هي:

أ. الصادرات:

تحاول الدولة أن تحصل من خلال هذه الصادرات على ما يلزمها من أموال وعملات صعبة تعد عاملا أساسيا في تدعيم مشروعاتها وبخاصة في المجالات الصناعية والزراعية.

وتؤدي حصيلة الصادرات عادة إلى زيادة في الدخل القومي وزيادة الإنفاق، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يشكل عنصرا جاذبا للمستثمرين لزيادة استثماراتهم، إلا أن هذا المصدر التمويلي قد يواجه العديد من المشكلات التي تحد من قدراته التمويلية، ومن أبرز هذه المشكلات انخفاض قيمة الصادرات السلعية لأسباب منها: ضعف الإنتاج المحلي في الدول النامية عموما، وزيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، وتدهور أسعار السلع الأولية المصدرة كما هو الحال عندما تنخفض أسعار الحديد والبترول والفوسفات التي تنتجها وتصدرها بعض البلدان النامية.

ب. الاستثمارات الأجنبية:

تشكل هذه الاستثمارات دعامة قوية للقدرات التمويلية للدولة وبخاصة إذا ما توفرت الظروف الجاذبة التي تجعل المستثمرين يقبلون على تلك الدولة لإقامة المنشئات الصناعية والخدمية المختلفة. ومن المعروف أن هذه الاستثمارات تسير باتجاه واحد في الغالب أي من البلدان المتقدمة نحو البلدان النامية الفقيرة ، مما يشكل مصدرا للتدفقات المالية من تلك الدول المتقدمة إلى جانب أنه يشكل مناسبة أو قناة تنتقل عبرها الموارد الإنتاجية

والتكنولوجية إلى الدول النامية من تلك الدول الغنية والمتقدمة مثل: الآلات والمعدات، والطاقة والمعرفة التكنولوجية.

وتأتي الاستثمارات الأجنبية على شكلين:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:**

وفيها يقوم الأجانب بإدارة استثماراتهم بأنفسهم بسبب ملكيتهم الكاملة لمشروعاتهم التنموية المختلفة، أو لأنهم يمتلكون حق إدارتها، كما هو الحال في مشروعات الصناعة والزراعة عادة، وبعض الأنشطة الإنتاجية.

- **والشكل الثاني الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:**

وتتمثل في القروض أو بشراء الأسهم والسندات الحكومية في الدول النامية المضيفة أو المستقبلة، وذلك من قبل الأجانب، وهذا النوع من الاستثمارات لا يشرف عليها أصحابها الأجانب بشكل مباشر.

ج. **المساعدات الخارجية:**

تعد المساعدات الخارجية بمثابة تدفقات من رؤوس الأموال تقدمها الدول المانحة الغنية للدول النامية، وبخاصة تلك الدول غير النفطية التي تعاني صعوبة في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية بالاعتماد على تجارتها الخارجية ومواردها الداخلية المحدودة.

وهناك صيغتان لهذه المساعدات فهي إما أن تكون ثنائية الجانب، و هي التي تتم بين حكومتين أو بين أجهزة تابعة لحكومتين، أو متعددة الأطراف وهي التي تتم عن طريق المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

وتختلف دوافع هذه الم ساعدات لدى الدول المانحة لها عن دوافعها لدى الدول المتلقية لها. فالأخيرة تريد المساعدات الاعتبارات سياسية واقتصادية لتحقيق مصالحها الذاتية، أما الدول المانحة فتقدم هذه المساعدات عادة لاعتبارات ودوافع سياسية بالدرجة الأولى.

وتختلف المجالات التي توظف فيها هذه المساعدات من دولة لأخرى. وذلك تبعا للظروف الخاصة بكل دولة، والدوافع الحقيقية لطلب تلك المساعدات وتلقيها.

وعلى العموم فقد جرت العادة أن توظف غالبية الدول، وخاصة في عالمنا العربي هذه المساعدات في المجالات الآتية:

- سداد الديون الخارجية.
- إقامة المشروعات التنموية والاجتماعية في المجالات الخدمية المختلفة كمجال التعليم والصحة والزراعة.
- إقامة مشروعات إنتاجية يخصص إنتاجها لسداد الديون الخارجية.

د- القروض الخارجية:

تشكل القروض الخارجية المصدر الرابع من المصادر الخارجية للتمويل وتؤدي هذه القروض الموجهة عادة من الدول الأجنبية المتقدمة دورا في مجال تمويل المشروعات التنموية في البلدان النامية.

ويقصد بالقروض الخارجية تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها حكومة أو منظمة إلى حكومة دولة أخرى ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان.

ومن هنا فإن هذه القروض تعد بمثابة التزامات على الدولة الم قترضة لها، ولذلك فإن تكرار هذه القروض و تراكمها على الدولة يوقعها في شرك الديون الباهظة التي قد تعجز عن الوفاء بها أو سدادها، كما هو الحال في القروض الكبيرة التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ضمن شروط قاسية قد لا تستطيع الدولة الوفاء بها في كثير من الأحيان إلا أن هذه القروض تظل بمثابة الأمر الذي لا مفر منه في كثير من الحالات، وبخاصة عندما لا تتوافر لإدارة التنمية في أي دولة مصادر التمويل الأخرى البديلة.

- **أنواع القروض:**

هناك العديد من أنواع القروض منها: القروض الخارجية قد تكون قصيرة الأمد لمد ة قصيرة، وأحيانا طويلة تزيد على خمس سنوات، سواء بالنقد الأجنبي أو بالسلع والخدمات. وهذه القروض قد تكون قروضا عامة عائدة إلى الحكومات والبنوك المركزية في البلدان النامية، أو قروضا مضمونة وهي العائدة إلى القطاع الخاص، يحصل عليها المقترض

الخاص، وتكون مضمونة السداد بوساطة عامة، كالحكومات أو المؤسسات الرسمية. وهناك أيضا قروض البنوك التجارية، وهذه توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة كتسهيلات مصرفية لتمويل بعض العجز المؤقت في حصيلة الأقطار النامية المدينة من النقد الأجنبي.

و تتعدد استخدامات القروض التجارية وتتنوع هذه الاستخدامات من دولة إلى أخرى، تبعا لظروف كل دولة سواء الاقتصادية أم السياسية وعلى العموم فإن أهم المجالات والأغراض التي اعتادت الدول المقترضة أن تستخدم فيها القروض ما يأتي:

- الأغراض الاقتصادية: بمعنى تمويل المشروعات الإنتاجية المختلفة من أجل أن تحقق تنمية اقتصادية في تلك الدول.
- الأغراض الاستهلاكية التي قد تكون عينية أو نقدية.
- الأغراض العسكرية: وبالتحديد شراء الأسلحة، وتحديث الجيوش، و مثل هذه القروض لا يوجد لها مردود إنتاجي وليس لها منفعة اقتصادية مباشرة.

3 2 – عوائق مصادر التمويل:

مما تقدم يتبين أن مصادر تمويل التنمية متعددة لكنها لا تخلو من عراقيل ومشاكل تعيق عملية التنمية في البلدان المختلفة

3 2 1 عوائق مصادر التمويل الداخلي:

تواجه المدخرات المحلية مجموعة من العراقيل والعوائق تعيق الحصول عليها واستخدامها في عملية التنمية ومن أهمها:

- **بالنسبة للادخار العائلي:** [38]

- نجد انخفاض الدخول: بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا أواخر السبعينات حوالي 400 دولار سنويا وفي بعض دول آسيا لم يتجاوز 300 دولار سنويا والسبب في ذلك هو ارتفاع الميل للاستهلاك وهو ما يؤدي إلى انخفاض الادخارات.
- أثر المحاكاة: وهو تقليد الأفراد في الدول النامية لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.
- عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية والتي تتلائم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.
- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد اليوم عن طريق امتناعهم عن الإنفاق على الاستهلاك تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

- **بالنسبة لقطاع الأعمال:**

تتعرض مدخرات قطاع الأعمال في الدول النامية لمجموعة من الصعاب مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين قطاع الأعمال والقطاع العائلي نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول فعادة ما يتضمن القطاع العائلي المشروعات التي لا تتخذ شكل شركات مساهمة مثل المشروعات الفردية وشركات التضامن وبالتالي مدخرات

هذا النوع تدخل ضمن مدخرات القطاع العائلي كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه لعملية التنمية.

- **بالنسبة للقطاع العمومي:**

إن من أهم الأسباب التي تخفض من الإيرادات الجارية للدولة هو قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
- اتساع عمليات المقايضة أي العمليات العينية.
- عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد في التهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:

- فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء إلى الاكتناز
- الابتعاد عن المنافسة والمحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.
- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.
- ضيق أسواق الأوراق المالية.

3 2 2 -عوائق مصادر التمويل الخارجي:

إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية العراقيل التي تواجه صادراتها وفي هذا الإطار نذكر:

- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
- ضعف حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.
- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم المستلزمات الإنتاجية للعملية الصناعية.
- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية
- عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي[39].

ومن أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية هي هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لهذه المراكز والقبول بما يعرضه من شروط مجحفة على الدول المقترضة[40].

وبالرغم من مزايا المساعدات الرسمية المقدمة للدول النامية بغرض التنمية، إلا أنها تتضمن جوانب سلبية إذ تخدم مصالح الدول المقرضة في البلدان النامية، أكثر من جانبها الإنمائي.[41]

3 2 3 -إجراءات تعبئة مصادر التمويل:

بما أن مصادر التمويل تنقسم إلى مصادر محلية وأخرى أجنبية فإنه يمكن تقسيم هذه الحلول والإجراءات إلى قسمين بحسب نوع المصدر.

➢ **الحلول والإجراءات المقترحة لتعبئة وتحفيز التمويل الداخلي:**

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة هذه المشاكل يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخارات وذلك من خلال القطاعات الثلاثة:

- **مدخرات القطاع العائلي:** [42]

تتسم هذه المدخرات في العالم الثالث بالضآلة ولا بد من تعزيز الجهود للرفع من مستوى مدخرات هذا القطاع ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا المجال ما يلي:

- التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين.
- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار وذلك ضمانا لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.

- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأ وراق المالية أكثر إغراء من الأصول العينية.
- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.
- تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين والتوعية الكافية بفائدة الادخار في تأمين مستقبلهم.
- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

- **مدخرات قطاع الأعمال:**

تتوقف مدخرات قطاع الأعمال على السياسة المتبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.[43]

- **المدخرات الإجبارية:**

يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب من الضرائب والزيادة في مستوى الإيرادات الجارية. و التقليل من النفقات والمتمثلة في بنود الإنفاق التي تتم أحيانا بالإسراف والتبذير وبالتالي يجب محاولة ضغط إنفاق مثل هذه البنود إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي.

أما فيما يخص التمويل بالعجز أو التمويل التض خمي فهو ضرورة ووسيلة هامة لتكوين الادخار الإجباري لكن من أجل تفادي مخاطر التضخم يجب إتباع عدة وسائل ومن أهمها[44].

- عند إقرار حجم التمويل بالعجز يجب أن يتم اختيار المشروعات التي تمول بحيث تكون مولدة لفرص العمل وسريعة العائد.
- يجب تحديد كمية التمويل بالعجز بحيث تتوافق مع حاجة الاقتصاد الذي ينمو.
- عند استخدام التمويل بالعجز فإن جهود يجب أن تبذل الامتصاص الفائض من النقود التي تم حقنها في الاقتصاد.
- وأخيرا يتعين فرض ضوابط على أسعار السلع وخاصة السلع الأساسية أو ما يعرف بسلع الأجور.

➢ **الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية:**

إن زيادة رأس المال شرط ضروري للتطور الاقتصادي في الدول النامية ومن هناك كان رأس المال الأجنبي هاما في هذه العملية التنموية خاصة في المراحل الأولى للتنمية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة واستثمارات ضخمة هذه الدول ليس بمقدور إدخاراتها المحلية تلبية هذه الحاجة مما يفرض عليها تبني سياسات جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال توفير البن ية التحتية اللازمة وكذلك تقديم التسهيلات اللازمة ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر:

- البيئة السياسية والاستقرار السياسي.
- واقع ترتيبات سعر الصرف في البلد المضيف والنظام المصرفي له.
- التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة.

3 3 – مستلزمات التنمية:

إن التنمية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها والتي تمثل عوامل الإنتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية. وسوف نستعرض أهم هذه المستلزمات بإيجاز.

3 3 1 -تراكم رأس المال: [45]

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار أو التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو، والسلع الرأسمالية تتوزع بين عدة

أنواع، فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن، والتي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الأخرى.

وهناك استثمارات البنية التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة وتشييد الطرق.

والنوع الآخر هو الإنفاق على البحوث والتطوير والذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال أو كلاهما. و أخيرا هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة ولكنها في نفس الوقت تجعل الأفراد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.

وإن المفهوم المتعارف عليه عادة لرأس المال هو مبلغ من المال يستخدم في إنشاء مشروع معين أو وحدة إنتاجية أو في شراء أسهم وسندات أو أراض أو عقار لغرض تحقيق الربح أو كسب مالي، وهذا يختلف عن المفهوم الاقتصادي لرأس المال كعنصر مهم من عناصر الإنتاج، لأن الأموال لا تستخدم دائما في عمليات إنتاجية ينتج عنها سلع أو خدمات أخرى. فعندما تستخدم الأموال مثلا في شراء أرض، أو عقار، أو سيارة مستعملة، أو أسهم وسندات، أو عملات أجنبية بهدف تحقيق كسب مالي، فهي تعتبر أداة لانتقال ملكية هذه الأشياء من شخص إلى آخر لا ينتج عنها خدمات أو سلع أخرى أي أن عملية انتقال الملكية بحد ذاتها هي ليست عملية إنتاجية لذلك يعرف رأس المال في علم الاقتصاد باعتباره عنصر من عناصر الإنتاج، بأنه جميع السلع الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج

خدمات وسلع أخرى وتكون منتجة في عملية إنتاجية سابقة كالأبنية والمكائن والمعدات والمواد الأولية وأي شيء آخر تتوفر فيه شروط رأس المال التالية:[46]

- أن يكون في إنتاج خدمات وسلع أخرى.
- أن يكون منتج في عملية إنتاجية سابقة.

فالأبنية السكنية والطرق والجسور والمطارات والمدارس والمستشفيات والسيارات تعتبر رأس مال لأنها تستخدم في إنتاج خدمات سكن أو خدمات صحية وتعليمية أو خدمات نقل ومواصلات لأنها منتجة في عملية سابقة، والتي هي عملية بناء تلك الأبنية، والطرق والجسور، والمطارات والمدارس، والمستشفيات كذلك المعامل والمكائن والمعدات، ومشروعات الكهرباء والماء والوقود وخامات المعادن المستخدمة في الزراعة أو الصناعة. تعتبر رأسمالا لأنها تستخدم في إنتاج سلع أخرى وهي منتجة في عمليات إنتاجية سابقة أي أنها أنجزت بفترة سابقة قد تكون بعيدة زمنيا أو قريبة والتي تسمى عادة بفترة تكوين رأس المال، كما يطلق على عملية بناء أو تكوين رأس المال اسم الاستثمار. لذلك عندما نتكلم عن الاستثمار في علم الاقتصاد يعني عملية بناء أو إنتاج السلع الإنتاجية التي تتطلبها عمليات إنتاجية أخرى.

أما في العلوم المالية فيضاف لذلك الاستثمار غير المباشر والذي يتضمن الموجودات المالية كالأسهم والسندات والودائع بالبنوك وهي موجودات مهمة تزيد من ثروة المالك وتدر عليه بعوائد مالية مجزية إلا أنها اقتصاديا لا تعتبر رأس مالا لكونها لا تدخل مباشرة في

العمليات الإنتاجية، وتبعا لذلك فإن شراء الأسهم والسندات وما شابه يعتبر استثمارا ماليا ولا يعتبر استثمارا اقتصاديا لعدم مشاركته في تكوين رأس المال بالمفهوم الاقتصادي ويسمى استثمارا غير مباشرا. أي بعبارة أخرى أنه يمثل عملية انتقال الملكية من شخص لآخر. أما إذا قامت شركة بطرح أسهمها في الأسواق المالية. بهدف استخدام المبالغ المستحصلة من عملية بيع الأسهم لغرض استثمارها في توسيع طاقاتها الإنتاجية كبناء معمل جديد، فإن الاستثمار المالي يتطابق في هذه الحالة مع مفهوم الاستثمار الاقتصادي.

وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ولعل نموذج هارود و دومار للنمو خير دليل على ذلك، حيث يؤكد النموذج المذكور على العلاقة الطردية بين معدل نمو الدخل القومي وبين معدل الاستثمار (الادخار).

وأخيرا فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها إلى الموارد الحقيقية يجعل قدرة هذه البلدان على تكوين رأس المال ضعيفة، ولهذا يتعين على مثل هذه البلدان العمل على تراكم رأس المال (المادي والبشري) إذا أرادت أن تعمل على رفع معدلات نمو الدخل الوطني الحقيقي بشكل كبير.

3 3 2 -الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية حيث

أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، وحيث أن الإنسان غاية التنمية لذلك فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان وحيث أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني. ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية. (47)

و العمل ليس هو عاملا رئيسيا من عوامل الإنتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو ومن التنمية. ففي معظم البلدان النامية يعتبر العمل من العوامل الإنتاجية الفائضة، وأن عدم استغلاله الاستغلال الأمثل سوف يخفض من مستوى الإنتاج وبالتالي مستوى المعيشة وكما ارتبطت التنمية بتراكم رأس المال فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلا بالتعليم والتدريب والتغذية ...الخ و...الذي يشبه الرأسمال المادي في ثلاثة أمور هي: (48)

- يتطلب رأس المال البشري فترة تراكم أو تكوين سبق استخدامه في الإنتاج، وهي فترة التدريب أو التعلم فالطالب الجامعي عندما يقضي أربع أو خمس سنوات لتحصيل الشهادة الجامعية مثلا يمر بفترة تكوين رأس مال بشري يكتسب خلالها علوم ومهارات تزيد إمكانياته الإنتاجية.
- إن زيادة رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة الإمكانات الإنتاجية بافتراض أن العامل المتدرب، أو المتعلم تعليما عاليا يمكنه أن ينتج أكثر من العامل غير المتدرب مثل لها يزيد الرأس المال المادي الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد الكلي.

- يتطلب تكوين رأس المال البشري عملية استثمار مثلما يتطلب تكوين رأس المال المادي. فالطالب الجامعي عندما يدفع رسوم الدراسة للجامعة التي يدرس فيها يقوم بعملية استثمار من خلال دفع تكاليف الخدمات التعليمية التي توفرها (تنتجها) الجامعة وتساعده في تكوين رأس مال بشري.

إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري. وفي المراحل الأولية للتنمية فإن العمل المادي هو الوحيد المسؤول عن استخراج الموارد الطبيعية ومن تراكم الفوائض فإن العامل الإنساني يلعب دورا مهما ومتزايدا، وإن جانبا مهما من مساهمة الموارد البشرية في التنمية هي عندما يعمل الفرد كمدير ومنظم إلا أن ما يلاحظ على البلدان النامية هو أنها اتجهت نحو الاستثمار (أي تكوين رأس المال) المادي دون إعطاء الاهتمام اللازم للاستثمار في الموارد البشرية وذلك لعدة أسباب:

- أن الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية كما أسلفنا غالبا ما تكون طويلة، ولهذا فإن ثمار هذا النوع من الاستثمار لا تظهر بصورة سريعة.
- عدم توفر الدراسات الكافية التي تبرهن على وجود علاقة بين الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية وبين الناتج القومي.

- تركيز معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية.

و يمكن القول أن فشل أو تعثر برامج التنمية في البلدان النامية كثيرا ما يكون ناجما عن فقدان الملكات الماهرة وليس عدم توفر الموارد المالية[49].

3 3 3 -الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية والأمم المتحدة من جهتها، تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.
- تمكن البلد أيضا من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية. فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية. ويشار في هذا الصدد إلى أن توطين النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر قد تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية إذ أن وجود الحديد والصلب في بريطانيا في بداية الثورة الصناعية قد حدد ليس فقط توطن النشاط الصناعي ولكنه أيضا قد حدد طبيعة التصنيع

فيها. كما أن ثروة الموارد الطبيعية هي التي مكنت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا من الوصول إلى مستويات عالية من الدخل الفردي رغم انخفاض نسبة التجارة الدولية إلى الدخل القومي. وعلاوة على ذلك هناك بعض الأمثلة لبلدان اعتمد نموها بشكل كلي على مواردها الطبيعية كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

أما الذين لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية في التنمية فيقولون بأنه من الصعوبة بمكان الحديث عن دور الموارد الطبيعية ككل في التصنيع. فالانخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع الذي تحقق منذ القرن الثامن عشر قد أثر على أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لعملية التصنيع، لأنه جعل مشكلة الحصول على المنتجات الأولية بتكلفة أقل ومن أماكن مختلفة أقل صعوبة من السابق. كما أن التقدم التكنولوجي قد عمل على تقليل كميات المواد الخام المطلوبة للإنتاج، وجعل استخدامها أكثر كفاءة وسهل عملية استبدال مواد خام طبيعية بمواد أخرى اصطناعية، وكل هذه التغيرات ومظاهر التقدم التكنولوجي قد جعل من كمية ونوعية بعض الموارد الطبيعية أقل أهمية مما كانت في السابق. فالتحسينات في الأسمدة وتطوير التقنيات جديدة في الأداء وغيرها قد عملت على تحسين خصوبة التربة.

إضافة إلى ما تقدم فإن التقدم التكنولوجي قد ساهم في توسيع إمكانات اختيار طرق عديدة ومختلفة لانجاز الوظائف الإنتاجية، والتي أدت إلى تقليل أهمية الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية.

وتختلف الصناعات فيما بينها حسب علاقتها بمصدر المواد الخام فهناك العديد من الصناعات لا ترتبط بمصدر المواد الخام بل إنها مرتبط مع السوق. وفي مثل هذه الحالة يمكن توطن الصناعة بعيدا عن مصدر المواد الخام. وبالمقابل هناك صناعات يكون غياب الموارد الطبيعية المعنية أو بعدها عائقا أما م قيام بعض الصناعات المنجمية والزراعية والتي تسمى صناعات متجذرة [50].

وعلى كل حال يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية، وخصوصا في المرحلة الأولى للتنمية، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية، لا يمكن أن تعتبر شرطا لازما لإحداث التنمية. لأن هناك دول تقدمت اقتصاديا وليست لديها موارد طبيعية تذكر كاليابان مثلا ودول أخرى.

3 3 4 -التكنولوجيا والتقدم التقني:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينها فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج. وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العملية وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيات مثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع[51] والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا

حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا. وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر التي قد تكون مضمنة في السلع الرأسمالية كالمكائن والمعدات. أو قد تكون غير مضمنة في المعدات الرأسمالية، بل تكون متضمنة في البشر، وتأخذ شكل المهارات الم حسنة بالنسبة للعمل والإدارة كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل والتي تسمى دورة المحاصيل الحديثة أو طريقة صنع القماش...الخ، وعلى كل حال فإن كلا من التكنولوجيا المضمنة وغير المتضمنة هي عبارة عن معرفة وبشكل عام فإن التكنولوجيات تتضمن العناصر الآتية:

أ. المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.

ب. المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين

ج. براءات الاختراع والعلامات التجارية

د. المعرفة غير المسجلة.

إن التقدم التكنولوجي أو التغير الت ـكنولوجي يعني تغيرا في الم ـعرفة الخاصـة بالإنتاج والتغير في المنتج، و قد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أن التنمية تتطلب فيما تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات. فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج، وأن دور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو قد ظهر جليا في الدراسة التي قام بها

(دينسون)[52]، حيث وجد بأن مستلزمات الإنتاج ساهمت في نصف النمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية، أما النصف الباقي فيعود إلى تحسن تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم. كما أن النمو الذي تحقق في بريطانيا، خلال الثورة الصناعية، كان السبب الرئيسي له هو التقدم التكنولوجي.

كما أن التقدم التكنولوجي يلعب دورا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية، وأن هذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليفه وأخيرا فإن التقدم التكنولوجي يلعب دورا في التغلب على الندرة والتقليل من قيودها كما في الحالات الآتية:

- مع انخفاض حجم الإنفاق على الموارد يصبح جزء منها متوفر للاستخدام.
- هناك توفير في الموارد المادية والتي تستخدم في إنتاج السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الرأسمالية، ومن ثمة انخفاض في أسعار السلع النهائية التي تنتجها السلع الرأسمالية.

وقد تركز التطور التكنولوجي، منذ الثورة الصناعية، في عدد قليل من الشعوب الأوروبية والأمريكية واليابان وبدأت البلدان النامية منذ حصولها على الاستقلال السياسي تبذل جهود لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الدخل والمعيشة لسكانها.

وشرعت باكتساب التكنولوجيا عن طريق نقلها من البلدان الصناعية المتقدمة عبر قنوات عديدة ومختلفة من أهم هذه القنوات:

- البرامج التعليمية والتدريبية، استيراد المعدات والمكائن والوثائق الفنية ذات العلاقة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الكتب والمجلات والنشرات، شراء براءات الاختراع...

ومعلوم أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر أهم الوسائل في تحقيق التنمية.

وعليه يتعين على البلدان النامية العمل على تعزيز القدرات التكنولوجية لديها، واكتساب التكنولوجيا من البلدان المتقدمة بمختلف الوسائل ، وخاصة التركيز على التكوين والتعليم الجيد.

خلاصة الفصل:

إن ظهور مفهوم التنمية الإنسانية الذي أرجع الإنسان إلى وضعه الطبيعي في عجلة التنمية ووضعه في مقدمة القاطرة بعدما كان وقودا للتنمية لا محركا لها، فهي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، من خلال ثلاثة خيارات وهي أن يح يا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة وإن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وهناك خيارات أخرى من بينها المشاركة والحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الإنسان لذاته، وقد أخذت مفهوما دوليا ومجتمعيا ما أعطاها مفهوما شموليا وديناميكيا يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها وتوسيع الخيارات اللامحدودة أصلا أما الإنسان.

لكن هناك أمام هذا التوجه العديد من التحديات ومن أهمها بالنسبة للدول النامية الخروج من دائرة التخلف والقضاء على أشكاله وكذلك إزاحة العوائق أمام الوسائل والإمكانات اللازمة لقيام تنمية إنسانية حقيقية في هذه البلدان تعيد للإنسان إنسانيته بالكامل. وبعد إستعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الإنسانية نستعرض في الفصل الثاني قياس التنمية الإنسانية.

الهوامش:

1 - د. محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص36.

2 - د. محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك، اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة، 1985م، ص30.

3 - د. محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك، نفس المرجع السابق، ص 31.

4 أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء ر، الجزائر، 1983، ص 03.

5 - د. محمد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

6 - د. محمد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

7 الجريتلي علي، خمسة وعشرون عاما: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص15.

8-Leibenstein, H, (1957) Economic Back ward ness and Economic Growth, New. Yourk, P30.

9 صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص39.

10 -د. محمد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص56.

11 -د.مدحت القريش، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص26.

12 -عبد الفتاح عبد الرحمن، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، دار النهضة العربية، ص82.

13 -د.رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مطبوعات مكتبة مديولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ص76.

14 -د.مدحت القريش، مرجع سبق ذكره، ص43.

15 -د. محمد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص41.

16 -أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، المنصورة، مصر، 2001، ص292.

17 -علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999، ص164.

18 -د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 1999، ص17.

19- Hendrik van, Economic Growth and Development me gaw-Hill vk, 1998, P53.

20 -أوسرير منور، التنمية الإقتصادية في البلدان النامية الإستراتيجيات والأبعاد، Revue des reformes Econ omiques et intégration en Economie mondiale, n°3/2007, p06.

21 -محمد عبد العزيز عجمية و د.محمد علي لليبي، التنمية الاقتصادية، مفهومها ونظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، 2001، ص176.

22- PNUD, Muman Development Report, 1995, p11.

23 -عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص50.

24 -د. عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص139.

25 -د. حسن عبد القادر، الموارد وتنميتها، أسس وتطبيقاتها على الوطن العربي، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، 2002، ص349.

26 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996)، تقرير التنمية البشرية لعام 1996، نيويورك 1993، ص1.

27 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996)، نفس المرجع السابق، ص5.

28 -د. مصطفى عبد الله الكفري، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مجلة الخور المتمدن، العدد 564، 21/8/2003 البريد الإلكتروني:

gosomfasà@S.CS-NET.ORG.

29 -د.أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، مصر، 2009، ص184.

30 -د. أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص185.

31 -حامد عمار، دراسات في التربية الثقافية (مقالات في التنمية البشرية العربية)، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1998، ص48.

32 -عبد الغني عبود، التعليم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص138.

33 -د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص187.

34 -أ.د. إدريس عزام، مشكلات إدارة التنمية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص23.

35 -هيثم صاحب عجام- علي محمود السعد، التمويل الدولي، دار الكندي، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص23.

36 -محمد عبد العزيز عجيمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص187.

37 -د. إدريس عزام، مرجع سبق ذكره، ص91.

38 -السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2009، ص33.

39 -أحمد عبد المجيد حراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، عام 2002، ص212.

40 -السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص35.

41 -مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء2، الجزائر، عام 1993، ص34.

42 -السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص36.

43 -محمود يونس وأحمد مندور وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، العام 2001، ص224.

44- A.N.A grawal, Economics of development, and ploning, Kundar lal scond Edition 1993, P 309.

45 -مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص134.

46 -خزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص20.

47 -مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص137.

48 -خزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص22.

49 -مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص137.

50 -هوشيار معروف، التكنولوجيا والتحول الاقتصادي، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن، 2003، ص11.

51 -مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص142.

52- Denison ,E.F. the Sources of Economic grouth in the united stated and the Alternatives before U.s. Allan &unwin 1962, p80.

الفصل الثاني

خطة الفصل الثاني

1 قياس دليل التنمية الإنسانية وتحديد دلالاته

1 1 -صياغة مؤشرات التنمية الإنسانية

1 2 -خصائص المؤشرات

1 3 -المؤشرات الاقتصادية

1 4 -المؤشرات الاجتماعية والإنسانية

1-4-1- مؤشرات الجانب الإنساني

1 5 -دلالة المؤشرات الإنسانية

2 خطوات حساب مؤشر دليل التنمية الإنسانية

2 1 -مكونات دليل التنمية الإنسانية

2-1-1- العمر المتوقع عند الولادة

2-1-2- نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة

2-1-3- متوسط دخل الفرد الحقيقي المعدل

3 - الانتقادات الموجهة لدليل التنمية البشرية

3 1 - نحو قياس أفضل للتنمية الإنسانية

3-1-1- مؤشر التنمية الإنسانية العربية

3 2 - المؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التنمية الإنسانية

3 3 - جوانب الضعف أو التناقض في مؤشر التنمية الإنسانية

3-3-1- واجب العمل المستقبلي لتطوير قياس التنمية الإنسانية

4 -واقع مؤشرات التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية

4 1 -الإمكانيات الزراعية

4 2 - الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية

4-2-1- النفط

4-2-2- الغاز

4-2-3- الطاقات البشرية في المغرب العربي

4 3 -تطور مؤشرات التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية

خلاصة الفصل

الهوامش

تمهيد:

إن الفكر الإنساني قد مر بمراحل عدة في مجال التنظير للفكر التنموي الذي هو محور بحث العلماء في عديد الاختصاص منها علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ما أدى إلى تطور الفكر الاقتصادي التنموي، حيث أعاد التركيز على الإنسان وأعاده إلى وضعه الصحيح، واضعه في بؤرة النشاط الاقتصادي، وضاعف الجهود المبذولة لتحسين قدراته وزيادة مهاراته لتحقيق العملية التنموية، وجعله الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي ابتداءا وانتهاءا، فكان اهتمام العالم أجمع بهذا الموضوع وتم وضع أساليب لقياس مدى تطور التنمية البشرية والإنسانية في كل بلد.

وللتعمق أكثر فقد قسم هذا الفصل إلى أربع مباحث تطرقت إلى:

1 -قياس دليل التنمية الإنسانية وتحديد دلالاته.

2 -خطوات حساب مؤشر دليل التنمية الإنسانية.

3 -الانتقادات الموجهة لدليل التنمية البشرية.

4 -واقع مؤشرات التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية.

قياس التنمية الإنسانية:

تقاس التنمية الإنسانية عن طريق مؤشر إحصائي، يعبر عن درجة التطور في النواحي الإنسانية في بلد ما، نتيجة الإنجازات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وهو في النهاية تعبير عن الرفاه المادي والمعنوي المحقق لأفراد المجتمع، داخل بلد معين، يسمح هذا المؤشر والمعبر عنه بالدليل في الترتيب الدولي لمجموع دول العالم.

1 -قياس دليل التنمية الإنسانية وتحديد دلالاته:

لقد صدر حتى 2012 إحدى وعشرين تقرير للتنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد احتوت هذه التقارير على صيغ مختلفة لقياس التنمية البشرية، ولقد أدخلت تعديلات عدة على دليل التنمية البشرية منذ ظهوره وحتى الآن لتلافي الانتقادات التي وجهت إليه، وانتهى الأمر الآن إلى وجود أربعة مكونات لقياس التنمية البشرية؛ تتمثل في دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية المعدل للجنس ودليل الفقر التنموي ودليل المشاركة المعدل للجنس.

وقد وضع أول تقرير من تقارير التنمية البشرية (1990) بعنوان – تقرير التنمية البشرية– طريقة جديدة لقياس التنمية البشرية وهي الجمع ما بين مؤشرات العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل في دليل مركب وأعترف التقرير بأن هذا الدليل غير معبر عن المفهوم وأنه قابل للتحسينات والإضافات والاقتراحات[1].

وقد اعتمد التقرير تعريفا لمفهوم التنمية البشرية، تم تعديله لاحقا في تقريره لعام 1995، وقد جاء في هذا التعريف التنمية البشرية، هي عملية توسيع لخيارات الناس ومن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الخلق والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة، إذن فالتنمية الإنسانية على حد تعبير (نادر فرجاني)[2]، هي عملية توسيع خيارات البشر والخيارات تعبر عن مفهوم أرقى، ويعود هذا التعبير إلى الاقتصادي الهندي الأصل (أمارتياسن) في ثمانينيات القرن الماضي؛ إذ عبر عنه بالأحقيات؛ أي حق البشر الجوهري في هذه الخيارات.

ويتضح من هذا التعريف غنى هذا المفهوم، ومن ثم صعوبة الاستدلال عليه من خلال مؤشر أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية التي لا يتوفر عدد مهم منها في البلدان النامية، وهنا تكمن أهمية الدليل الذي يتبناه التقرير بتركيبة من مجموعة محددة من المعطيات والإنجازات في مجالات التنمية البشرية الأساسية، القابلة للقياس خلال مدة زمنية وقابلة للمقارنة فيما بين الدول وهي تتعلق بطول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة وقد أعطى لكل منها وزن معين يتناسب وشدة ارتباطه بالتنمية البشرية، واختيرت قيمة للدليل تتأرجح

بين الصفر والواحد الصحيح، ففي البلدان الأقل تنمية تكون أقرب إلى الصفر ولتلافي القصور الملاحظ في هذا الدليل تم عام 1995 استحداث دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس للتعبير عن التفاوت في التنمية فيما بين الجنسين والإنجازات على صعيد التنمية البشرية أو الإنسانية. فرغم شيوع استعمال التنمية البشرية بالعربية كترجمة للمصطلح الإنجليزي Human developement الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع التسعينات، فإنه جرى استعمال لفظ الإنسانية لكون هذه الأخير تعبر في لغتنا أي العربية عن حالة راقية من الوجود البشري، فلفظة الإنسانية تعبر عن سمو الوجود البشري وهذا اختلاف للبشرية التي تعني البهيمية، وجملة الصفات التي تميز الإنسان أو أفراد النوع البشري، وفي القرآن العظيم يستخدم لفظ الإنسان في مواضع المسؤولية والتكريم بينما يستخدم لفظ البشر لوصف مجموعة من المخلوقات[3]، وإن كنت في هذا البحث نستخدم الكلمتين بنفس المعنى، سواء بالنسبة للدول النامية أو بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، مجموعة الأدلة هذه تضم طيفا واسعا من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية، والتي تعكس في النهاية التقدم المحرز على صعيد التنمية البشرية ونقاط الضعف والثغرات فيها ويتجاوز عدد المؤشرات في التقرير 180 مؤشرا، توزعت على الشكل التالي[4]:

- ❖ دليل التنمية البشرية وتضم أربعة مؤشرات.
- ▪ دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.

- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات
- الفقر البشري ويضم إحدى عشر مؤشرا
- اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل وهو يرصد التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد من السنوات، بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.
- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات
- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات
- اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات
- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات
- بنية الاقتصاد الكلي ويضم أحد عشر مؤشرا
- اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.
- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات.
- الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات
- الملامح الأساسية للتدهور البيئي ويضم ثمانية مؤشرات
- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات
- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات

- الملامح الأساسية للحياة السياسية ويضم سبعة مؤشرات
- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات
- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات
- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم أثنى عشر مؤشرا
- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي
- الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت
- الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية
- حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم ثماني اتفاقيات وصكوك دولية أساسية.

هذا الطيف الواسع من المؤشرات يتيح إمكانية التعرف على التطور المتحقق وآفاق التنمية الإنسانية، كما يعكس غياب عدد من المؤشرات بالنسبة إلى بلد ما مستوى سلبية الشفافية والمشاركة وفي هذه الحالة يعكس تدني مستوى التنمية فيه. وقبل حساب مؤشر التنمية البشرية يجب إيجاد مؤشر لكل الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر ولحساب مؤشرات هذه الأبعاد (توقع الحياة، واكتساب المعرفة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتم اختيار قيم قصوى وأخرى دنيا (أعمدة الهدف) لكل مؤشر.

1 1 -صياغة مؤشرات التنمية الإنسانية:

إن المؤشرات الإنسانية إنما هي مقاييس تصاغ أو تنتج أو تؤلف من المعطيات الإحصائية الخام وهي تؤلف في صور ما يتاح من معطيات إحصائية رسمية وغير رسمية، كما أن نظام المؤشرات وطريقة إنتاجها وتركيبها يكمن وراء هدف معين أو افتراض خاص، ومن ثم فإن البيانات الإحصائية في مادتها الخام وصياغة المؤشرات منها لا تمثل موقفا محايدا من الظاهرة التي نريد حصرها أو التأثير في حالتها ولكن ذلك إنما يتأثر بتصورات إيديولوجية معينة تدعو إلى إحصائها والتعرف على مراتبها من الهدف الإيديولوجي، سواء ارتبط هذا الهدف لكفاءة النظام الاجتماعي القائم، أو استهداف حركة التغير والتغيير فيه[5].

إذن فعملية صياغة المؤشرات الاجتماعية وتركيبها إنما يخضع لنظام إيديولوجي تنسق من خلاله، وهي ليست مجرد صياغة فنية إحصائية مجردة، ولهذا قد تختلف أسس تكوين المؤشرات الاجتماعية ومجالات استخدام تفسيراتها.[6]

1 2 -خصائص المؤشرات:

عندما نتحدث عن مؤشرات التنمية البشرية، إنما نتحدث في الوقت نفسه عن مؤشرات الحاجات الإنسانية، أو مؤشرات التنمية الاجتماعية كما يطلق عليها أحيانا. والمؤشرات عموما هي دلالات على أمور أو أحوال معينة وقد تصاغ هذه المؤشرات في صورة كيفية، ورغم أهمية هذه الأخيرة إنما يتم التركيز على:

المؤشرات الكمية الإحصائية، باعتبارها مرحلة من الدقة في وصف الحالة وتقرير حجمها ورصد أبعادها الحالية أو تطورها عبر الزمن.[7]

1 3 -المؤشرات الاقتصادية:

إن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن متغيرات (مجتمعة أو منفصلة) تعطي انطباعا عن حالة الاقتصاد الصحية أو بعض مظاهره، ومع ذلك فإن جميع المتغيرات ليست بالضرورة مؤشرات فهي تقيس ظواهر معينة ولكنها عادة ليست بالضرورة مؤشرات فهي تقيس ظواهر معينة ولكنها عادة ليست بالضرورة مؤشرات لتلك الظواهر، وقد تعمل كمؤشر لظواهر أخرى، فعلى سبيل المثال عندما يكون إجمالي الناتج المحلي متغيرا، حيث يتم قياس القيمة الإجمالية لبضائع وخدمات الدولة، فإنه يمكن استخدامه كمؤشر للنمو الاقتصادي وتطوره.

إن المؤشرات الاقتصادية والتي تمثل القاعدة الأساسية الواقعية للتحليل والتنبؤ بالأحوال الاقتصادية بالإمكان أن تكون إما بيانات وصفية أو تفسيرية أو كليهما معا، إنها تمثل الأدوات التي تقود السياسات العامة والأفعال المؤثرة على الاقتصاد ورقي ورفاه أفراد المجتمع وهناك الكثير من المؤشرات على الأقل بقدر الأهداف المستخدمة لها.

إن معظم المؤشرات تقدم نظما للبيانات ومنهجية لتحليل السلوك الدوري للاقتصاد، ومثل هذه المؤشرات تعرف بالمؤشرات الدورية من أمثلتها مقاييس الإنتاج والتوظيف والدخل، فالدخل يعد من العناصر الأساسية في التنمية البشرية ويستخدم فيه نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي، وعلى الرغم مما يثيره هذا المؤشر من تحفظات عند استخدامه للتعبير عن مستوى رفاه الناس وذلك لتباين الفئات التي تتمتع فعلا بهذا المستوى من الرفاه، فإن الحصول على دخل هو أحد الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها، وهو خيارهم ولكنه ليس أهم الخيارات على الإطلاق فالتنمية البشرية تشمل زيادة الدخل والثروة ولكنها تشمل أيضا أشياء أخرى كثيرة قيمة يعطي لها الناس أهمية.[8]

فمن الواضح أن الدخل مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد أن يحصل عليها الناس، وإن كان أحد الخيارات المهمة ولكنه لا يشكل المجموع الكلي لحياتهم فالدخل وسيلة ولكن التنمية البشرية غاية.[9]

إذ أن الغرض من التنمية توسيع خيارات الناس وليس الدخل وحده على الرغم من أنها تعد النمو الاقتصادي أساسيا ولكنها تؤكد الحاجة إلى إيلاء اهتمام بنوعيته وتوزيعه واستخدامه من جيل إلى آخر.[10]

كما أن التنمية البشرية أولت التعليم أهمية خاصة وتناولته من خلال ثلاث زوايا رئيسية. الزاوية الأولى: اهتمت بتوفير التعليم بوصفه أداة الاكتساب التقانة (التكنولوجيا)، الزاوية الثانية، ركزت على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، في حين طرحت الزاوية الثالثة التعليم بوصفه حقا إنسانيا أساسيا يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس إعدادهم للعمل فقط.

ومن خلال ربط التعليم باكتساب التقانة تمت التوصية بالتركيز على التعليم التقني والتدريب المهني بدل التوسع في التعليم العام، ويبدو أنه مع نهاية الستينات وخلال السبعينات طرح التساؤل حول العلاقة بين زيادة الاستثمارات في (التعليم والتدريب والمهارات) والمهن المحدودة التي يتطلبها المجتمع المنتج.[11]

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع فالإلمام بالقراءة والكتابة يعد الخطوة الأولى. لاكتساب المعرفة وفي الوقت الذي أخذ فيه التغيير التقني يؤثر في مظاهر الحياة، اكتسب التعليم أهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوقت نفسه.

وقد أحدث التوسع الذي شهدته الأنظمة التعليمية للدول الصناعية باتجاه التعليم المستمر والتعليم المفتوح استجابة لطبيعة التغير المتسارع للتغيير التكنولوجي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لاستيعابه والمشاركة فيه[12].

ولا بد من التأكيد على أن ما توصلت إليه اقتصاديات الدول المتقدمة من تطور تكنولوجي إنما هو نتاج العملية التعليمية والتدريب الذي يحسن القدرات البشرية ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وهو الذي تعود فوائده على التنمية البشرية فالارتفاع المستمر في مستوى التعليم والمهارة للقوى العاملة لم يعد مجرد مظهر من الانعكاسات الاجتماعية لحركة النمو، وإنما أصبح بسبب التقدم التكنولوجي الكبير الذي تعيشه الإنسانية في هذه الحقبة من المستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاجية ومن ثمة مواصلة النمو.[13]

فالتعليم يساعد على الوضع الإنساني وقدرته على الحصول على المعلومات واستخدامها في التأثير في النمو الاقتصادي إذ يزيد من قدرات الإنسان ويساعده في سد احتياجاته وزيادة إنتاجيته، وقد تأكدت أهمية التعليم لوضعه أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لما يولد لدى الناس من معرفة وبذلك يعد التعليم الوقود المحرك للتنمية بأبعادها كافة لاسيما في زيادة الإنتاج والدخل وإزالة الفقر.[14]

فالتعليم حق إنساني أساسي وغاية في حد ذاته وهو وسيلة مهمة لتحسين الرفاه من خلال تأثيره في الإنتاجية والدخل والصحة.

وفي جميع الحالات، فإن ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية، إنما هي دلالات على ما يتاح من سلع وخدمات للتنمية البشرية، وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة في المجتمع بصورة عامة.

1 4 المؤشرات الاجتماعية والإنسانية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة النقائص المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية، وتوجه هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر، مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.

وتمتاز تلك المؤشرات رغم مشكلاتها التي سنتعرض لبعضها، ببعض المزايا بالقياس إلى GNP للفرد ومنها:[15]

- أنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وحتي تلك المؤشرات التي تقيس المدخلات مثل (معدلات التسجيل المدرسي) أكثر من المخرجات (توقع الحياة، اللاأمية).
- يظهر العديد من المؤشرات الاجتماعية جانب التوزيع، إضافة إلى المتوسط باعتبار أن الالتواء عند النهاية العليا هو أكثر محدودية مما هو بالنسبة لدخل الفرد، وثمة سقوف للمؤشرات الاجتماعية أكثر مما يوجد الـ GNP/PC فأي تحسين في اللاأمية مثلا يعكس تحسنا في التوزيع، بمجرد ارتفاع نسبة المستفيدين الشموليين بالمؤشر.
- بينما يتبع الـGNP/PC ترتيبا صاعدا من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى فبعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ، أن لا يرتبط بفقر البلد وهكذا يختلف معنى "فجوة التأخر" بينما يشير GNP إلى سياق النمو، وتشير المؤشرات الاجتماعية إلى القيم والمشكلات المشتركة، وإلى أنماط بديلة من التنمية وسد الفجوة في عدد من الجوانب، كمعرفة القراءة والكتابة، ووفيات الأطفال والأمهات أسرع منالا من سد فجوة الدخل، ويمكن تحقيقه على مستوى منخض من الـ GNP للفرد وعادة تعتمد صياغة المؤشرات الاجتماعية البشرية على مجموعة من المصادر الإحصائية والبيانات الرقمية التي تصدرها الأجهزة والهيئات الرسمية في الدولة، وهناك المصادر غير الرسمية التي يمكن أن تستفيد منها المؤشرات، من أهمها البحوث الجامعية، ومراكز البحوث والهيئات والروابط العلمية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط المعنية بمشاكل الطفولة أو قضايا المرأة،

وأيضا تأتي المصادر العربية والدولية التي تصدرها المنظمات الإقليمية العربية ومنظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وباقي المنظمات الدولية والإقليمية، والتي تكون في شكل تقارير ومؤشرات إحصائية. [16] وتشمل هذه الإحصائيات أنواعا من البيانات منها، ما هو ذو محتوى اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو إجمالي ومنها ما هو تفصيلي، والبيانات الاقتصادية لها ميزة نسبية عن البيانات الاجتماعية، لكونها تتمثل في قيم نقدية. [17]

1-4-1- مؤشرات الجانب الإنساني:

يختص هذا الجانب بحقوق الأفراد الشخصية والاجتماعية والسياسية وحقوق الإنسان الأخرى، التي لا تقع ضمن الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وتتعلق هذه الحقوق بالمساواة في الفرص والعدالة في التوزيع وبالتمتع بالأمن والاستقرار والسلم وسيادة القانون، وبالعيش في حالة من الوئام والتماسك العائلي والاجتماعي، وبالاطلاع على المعلومات والأفكار وبحرية الاختيار والتصرف والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها، ومراقبة الجهات المعنية بذلك، وبالعيش في بيئة سليمة ويعنى هذا الجانب بشكل رئيسي، بالسلوكيات والقواعد وبأبعاد غير مادية أخرى تخص الأفراد وفئات السكان والمؤسسات ومن هنا فقد واجهت محاولات تحديد مؤشرات كمية تعكس وضعه، صعوبات وتعقيدات تتجاوز إلى حد بعيد ما تمت مواجهته بالنسبة للجانبين الاقتصادي والاجتماعي واللذا ن يعنيان بشكل رئيسي بالنواحي المادية المتعلقة بالاستهلاك والخدمات الاجتماعية. [18]

وبالتالي فإن الأمر يستدعي جهود حثيثة مستقبلا لتحديد أبعاد هذا الجانب، ومؤشراته وتوفير بيانات عن تلك المؤشرات، وفي ضوء ما تمخضت عنه عمليات البحث والتجربة تقرر تحديد أربعة مجالات لتغطية هذا الجانب.[19]

- **المجال الأول:** يختص بالمرأة وهذا لما لقيه وضع المرأة من اهتمام ولما بذل من جهد لقياسه في السنوات الأخيرة، فقد عدل دليل التنمية البشرية الذي ينشر في هذه التقارير بحيث يراعى التفاوت بين الجنسين، كما وضع دليل جديد يختص بالمرأة هو مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويقيس هذا الدليل ما إذا كانت المرأة قادرة على المشاركة بنشاط في الحياة الاقتصادية والسياسية وعلى الاشتراك في عملية صنع القرار.
- **المجال الثاني:** الذي تم شموله ضمن الجانب الإنساني، هو مجال عدالة التوزيع والفقر، وهناك العديد من المؤشرات الكمية التي تستخدم في قياس عدالة التوزيع ومن أكثرها استخداما معامل جيني، ومؤشر نسبة دخل أعلى 20% من الأسر إلى دخل أدنى 20% من الأسر.
- **المجال الثالث:** الذي شمل ضمن الجانب الإنساني هو مجال الاستقرار والسلم، فالكثير من المعاناة الإنسانية مصدره الصراعات والنزاعات السياسية والعرقية والدينية والصراعات الأخرى، سواء كانت داخلية بين فئات من السكان ذات مصالح

متناقضة، أو كان مصدرها دول وقوى خارجية، ولعدم توفر مؤشر كمي مباشر يمثل هذا المجال تم اختيار عدة مؤشرات غير مباشرة لتمثيله.[20]

- **المؤشر الأول:** هو الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق على الصحة والتعليم معا، إذ يتوقع أن يرتفع هذا المؤشر كلما شعرت الدولة بوجود حاجة لمجابهة احتمالات الحرب أو عدم الاستقرار.
- **المؤشر الثاني:** هو عدد اللاجئين في الدولة من مواطني الدول الأخرى، فهذا العدد يرتفع عادة عند نشوب الحرب أو في حالة عدم الاستقرار في الدول المجاورة، ويتوقع أن تنعكس حالات الحرب وعدم الاستقرار في الدول المجاورة سلبيا على حالة الاستقرار والسلم في الدولة، كما أن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في الدولة قد يكون له آثار سلبية على الوضع، ولأهمية استخدام مؤشر يعكس حالات الحرب والصراعات الداخلية المسلحة، بشكل مباشر ولعدم وجود مؤشر كلي لهذا الغرض استحدث مؤشر الاستقرار والسلم ولتحديد قيم هذا المؤشر استخدم أسلوب النقاط والذي بموجبه تعطي الدولة ثلاث نقاط إذا لم تكن تواجه حالة حرب أو صراعات مسلحة من أجزاء محدودة منها، أو تواجه تهديد بالحرب أو بامتداد الحرب والصراعات إليها من الدول المجاورة، أو تواجه حصارا جزئيا وتعطي الدولة نقطة واحدة إذا كانت تواجه حرب داخلية واسعة النطاق، أو كانت في حالة حرب فعلية

محدودة مع دولة أخرى، وتعتبر قيمة المؤشر صفر إذا كانت الدولة في حالة حرب شاملة مدمرة.

- **المجال الرابع:** هو مجال المعلومات والاطلاع عليها، وتوفرها وحرية الاطلاع عليها، هي من المستلزمات الأساسية لحرية الاختيار والمشاركة الفعالة وممارسة الديمقراطية، وهناك عدد من المؤشرات التي تبدو ملائمة لتمثيل هذا المجال منها مؤشر توزيع الصحف اليومية، ومؤشرات أنشطة مؤسسات الإعلام من إذاعة وتلفزيون ونشر.

1 5 -دلالة المؤشرات الإنسانية:

إن الغرض من المفاهيم التي وضعت للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وكيفية اختيار مؤشرات تلك الجوانب بالشكل الذي تم عرضه هو الوصول إلى تغطية مجالات التنمية الإنسانية بأكبر قدر من الدقة والشمول ضمن المتاح من البيانات، ويتوقع أن تسود الجوانب الثلاثة علاقات مختلفة البعض منها باتجاه الترابط والتكامل، والبعض الآخر باتجاه التنافس والتبادل، فقد يساهم توجيه الاهتمام إلى مجال معين في تطوير مجال آخر، إلا أن ذلك قد يكون على حساب مجال ثالث، ولمراعاة هذه المسألة قدر الدليل الشامل لمستوى التنمية الإنسانية لكل دولة على أساس مؤشرات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للدولة، وليس على أساس أدلة الجوانب الثلاثة لها، أي بعبارة أخرى حساب الدليل

الشامل للتنمية الإنسانية للدولة، بتطبيق أسلوب المركبات الرئيسية على كافة المؤشرات المختارة للجوانب الثلاثة، وليس كمتوسط مرجح لأدلة الجوانب الثلاثة.[21]

وعليه فالمؤشرات أدوات إحصائية لتقريب الحالة الإنسانية في مجتمع ما، وهي في وظيفتها العامة رموز لمستوى معيشة الإنسان ونوعية الحياة في مسيرة التغيير الاجتماعي وفي نتائج وتأثير جهود التحديث والنمو والتنمية وجاء التأكيد على المؤشرات الاجتماعية الإنسانية تمييزا لها عن المؤشرات الاقتصادية، في إبراز موقع الإنسان من النشاط المجتمعي باعتباره غاية تلك الجهود وهدفها النهائي ، كما أنه صائغها ومحدثها ومركبها، وبعبارة أخرى تهدف هذه المؤشرات إلى التعرف على المحصلة النهائية التي تعود على الإنسان عبر حياته في ضوء تحقيقها لاحتياجاته ومطالبه باعتباره فردا وعضوا في المجتمع، ويمكن القول بأنها نوع من التكنولوجيا الاجتماعية التي ظهرت مع تعقد التنظيم الاجتماعي وزيادة وعي الإنسان بقدرته على التأثير في حاضره ومستقبله، انطلاقا من التعرف على واقعه وتحديد ما انتهت إليه الحالة الراهنة.[22] لذلك تستخدم المؤشرات في تقييم حالة الإنسان ونوعية التعرف على مدى ما حققه توظيف الموارد واستثمارها من إشباع إحتياجات الإنسان ومطالبه، أي التعرف على التوظيف الأمثل للموارد من تفاعلها وتأثيرها على حالة التنمية الإنسانية في جوانبها المادية والاجتماعية والثقافية والمعنوية والروحية، وفي الحالة التي تستخدم فيها المؤشرات الاجتماعية الإنسانية أداة للتقييم بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية يمكن أن نتصور أن هناك حد أدنى للإشباع، يمثل المستوى الأدنى للعيش ومجرد البقاء، وأن هناك حد أقصى

لدرجة الإشباع، ويتم تقييم الوضع الراهن بين حدي هذا المعيار من مستوى البقاء – ممثلا بدرجة الصفر– إلى مستوى درجة الإشباع الكامل معبر عنها بدرجة (100) ويمكن أن تتحدد هاتان النقطتان في بعض الحالات على أساس اعتبارات بيولوجية كالحاجة إلى سعرات حرارية محددة من التغذية وفق النشاط الذي يقوم به المرأ مما أمكن وضع مقننات عامة لها.

فإذا ما نقص الاستهلاك عن هذا المقنن أدى إلى نقص مؤشرات التغذية بدرجات حسب تفاوت النقص عن المعدل المقنن بيولوجيا، وإذا ما زاد عن ذلك فإنه يكون من باب التزايد والوفرة وقد تكون لهذه الزيادة أحيانا آثار سلبية.[23]

2 – خطوات حساب مؤشر دليل التنمية الإنسانية:

بالاعتماد على الخيارات الأساسية للتنمية البشرية والمتمثل فيما يأتي:

- أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية.
- أن يكتسب الإنسان معرفة وتعليم وتأهيل.
- أن يحصل الإنسان على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

فقد تم حساب دليل التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاعتماد على ثلاثة مكونات لهذا الدليل.

2 1 -مكونات دليل التنمية الإنسانية:

- طول العمر، ويتم قياسه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

- التحصيل العلمي، وتقاس من:
  - معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (وله وزن مرجح يعادل 3/2).
  - ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (وله وزن مرجح يعادل 3/1).
- مستوى المعيشة، ويقاس بمقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب القوة الشرائية)، ولحساب دليل التنمية البشرية، حددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات.

2-1-1-العمر المتوقع عند الولادة: والافتراض الكامن وراء اختيار هذا المؤشر هو أن الحياة الطويلة قيمة في حد ذاتها، وأن الفوائد والمزايا المختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد والقيمة الدنيا لهذا المؤشر 25 سنة، والقيمة القصوى 85 سنة. [24]

2-1-2- نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة: وهو المؤشر المختار للتعبير عن اكتساب المعرفة، والافتراض هنا هو إمكانية الحصول على فرص تعليم القراءة والكتابة التي يعبر عنها هذا المؤشر، تعتبر الخطوة الأولى في طريق التعليم وتحصيل المعرفة، وقد عدلت طريقة إدراج التعليم في المؤشر فيما بعد حيث أضيف متوسط عدد سنوات التمدرس ثم حل محله نسبة القيد في التعليم بمراحله المختلفة، إلى معدل القراءة والكتابة بين البالغين مع ترجيح الأول بنسبة الثلث والثاني بنسبة

الثلثين للحصول على ما أصبح يطلق عليه مؤشر التحصيل التعليمي والقيمة الدنيا لهذا المؤشر الصفر والقيمة القصوى 100%.[25]

2-1-3- متوسط دخل الفرد الحقيقي المعدل: وهو المؤشر المختار للتعبير عن مدى حيازة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى كريم للمعيشة، ولكن الطريقة التقليدية في حساب متوسط الدخل الفردي الحقيقي تستبعد السلع والخدمات التي لا تدخل في نطاق التبادل، كما أن المشكلات المرتبطة باختلاف أسعار الصرف والرسوم الجمركية والضرائب تجعل من الصعب أن يعبر متوسط الدخل الفردي الحقيقي عن الفروق بين الدول المختلفة في القدرة الشرائية بين الدول وذلك باستخدام التقديرات المعدلة للناتج المحلي الإجمالي التي توصل إليها المشروع الدولي لمقارنة الأسعار.[26] (ويتم حسابه من خلال تعادل القوة الشرائية بالدولار)، والقيمة الدنيا لهذا المؤشر 100دولار والقيمة القصوى 40000دولار.

ومما تقدم نجد أن حساب دليل التنمية البشرية يتم بالاستناد إلى هذه المركبات الرئيسية الواردة أعلاه، ويمكن حساب كل مؤشر منها بشكل مستقل.

وبذلك نستنتج أن دليل التنمية البشرية أو الإنسانية عبارة عن متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو يحسب بقسمة حاصل جمع هذه المؤشرات الثلاثة على

ثلاثة، ويتم التعبير عن أداء كل مؤشر بقيمة تتأرجح بين الصفر والواحد الصحيح وذلك من خلال المعادلة الآتية: (27)

$$Hij = \frac{xij - Min(xi)}{Max(xi) - Min(xi)}$$

إذن:

$\boldsymbol{Hij}$: دليل المؤشر :i يمثل البلد و j يمثل العمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالي معا.

$\boldsymbol{xij}$: القيمة الفعلية للمؤشر

$\boldsymbol{Max(xi)}$: القيمة القصوى للمؤشر

$\boldsymbol{Min(xi)}$: القيمة الدنيا للمؤشر

ويتضمن هذا الدليل ثلاثة معايير جزئية تتمثل في المستوى الصحي معبرا عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد ومستوى التحصيل معبرا عنه بالمتوسط المرجح له محو الأمية بين الكبار ومتوسط نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاثة الأولى مع وزن نسبي 3/2، 3/1 على التوالي فضلا عن مستوى المعيشة معبرا عنه بمتوسط الدخل الحقيقي المعدل.

ومتوسط الدخل يعدل أولا تحويله إلى دولارات وفقا لسعر الصرف المحدد على أساس مبدأ تعادل القوى الشرائية (PPP) حتى يكون قابلا للمقارنة بين الدول، ثم يعدل ثانيا ليعكس حقيقة أن المنفعة الحديثة للدخل تتناقص بعد زيادته عن حد أدنى معين، وأي زيادة فوق هذا الحد تعطي وزنا متناقصا وفقا لصيغة رياضية مقترحة لدالة منفعة الدخل w(y).

$W(y) = y$ for $0 < y \leq y^*$

$= y^* + (y - y^*)^{2\ ½}$ for $y^* \leq y \leq 2y^*$

$= y^* + 2(y^*)^{½} + 3\ [(y - 2y^*)^{1/3}]$ for $2y^* \leq y \leq 3y^*$

وهكذا أي متوسط دخل يقل إلى الحد الأدنى فإنه لا تجري عليه تعديلات غير تعديل (PPP) أما متوسط الدخل الذي يزيد عن الحد الأدنى فتجري عليه تعديلات وفقا لدالة المنفعة أعلاه التي تعكس حقيقة أن منفعة الدولار المضاف للدخل تقل بعد وصوله لحد أدنى معين.

وبمجرد حساب أدلة الأبعاد الثلاثة يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحا فهو عبارة عن المتوسط البسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة وعليه سيكون الدليل بالصيغة الآتية:

$$H = (H_1 + H_2 + H_3) / 3$$

إذن أن:

H= دليل التنمية البشرية أو الإنسانية

$\mathbf{H_1}$= دليل العمر المتوقع

$\mathbf{H_2}$= دليل التحصيل العلمي

$\mathbf{H_3}$= دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل، ويمكن اعتماد الصيغة التالية: $Hj = 1/3 \sum Hij$

إذن أن:

Hj: دليل التنمية البشرية للبلد (j).

Hij: دليل التنمية البشرية للبعد (i) وللبلد (j).

$1 \leq Hj \leq$ وتكون قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد.

إلا أن الخيارات أعلاه لا تنتهي عند هذا الحد إذ أن هناك خيارات إضافية تتمثل في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتمتع بفرص الخلق والإبداع والتمتع بحقوق الإنسان والمشاركة إذ تم إضافة مؤشر مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية...الخ من الخيارات الأخرى التي يتضمنها المفهوم الأكثر شمول للتنمية الإنسانية المعتمد في التقارير العربية للتنمية الإنسانية والتي سنتطرق لها لاحقا.

3 –الانتقادات الموجهة لدليل التنمية البشرية:

قد وجهت لهذا المقياس عدة انتقادات أبرزها بساطته الشديدة التي يعتقد معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها وذلك نظرا لإغفالها عددا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الإنسانية، ومن بين السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث مثلا فقد لا يعبر مؤشر توقع الحياة عند الميلاد بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد، وقد لا يعكس معدل الأمية لدى البالغين مستوى التعليمي ومدى مساهمته في اكتساب المعرفة وتنمية قدراتهم، وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل الإجمالي فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان عدم العدالة في توزيع الدخل.

ولتدارك هذا النقص عمدت التقارير الموالية إلى إدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية وتتمثل في: دليل التنمية المعدل للجنس، ودليل المشاركة المعدل للجنس، ودليل الفقر التنموي.

وبعد عشرين سنة من استخدام هذا الدليل تم إدخال بعض التغييرات والتعديلات عليه وذلك باستخدام بيانات ومنهجيات لم تكن متاحة في معظم البلدان في عام 1990، لقياس أبعاد الدخل والتعليم والصحة وفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 والذي صدر تحت عنوان: "الثروة الحقيقية للأمم: "مسارات إلى التنمية البشرية".[28]

فنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية مثلا في قياس الدخل. وقد أزيل الحد الأعلى للدخل بهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 40000 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو أفضل.

وفي التعليم استعيض لمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة. والهدف من ذلك هو تقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد.

وفي مجال الصحة يبقى متوسط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي. وتجمع مؤشرات الأبعاد الثلاثة هذه وترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية التي تتراوح بيم صفر وواحد. وتصنف البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية في أربع فئات هي:

أ. فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا.

ب. فئة التنمية البشرية المرتفعة.

ج. فئة التنمية البشرية المتوسطة.

د. فئة التنمية البشرية المنخفضة.

ويدرج أي بلد في فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية أكثر من 0.75، وفي فئة التنمية البشرية المرتفعة إذا تراوحت بين 0.51 و 0.75، وفي الفئة المتوسطة إذا كانت بين 0.26 و 0.50 وفي الفئة المنخفضة إذا كانت أدنى من 0.26.

- **دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس:**

يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، والاختلاف بينهما في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس إذ يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الرجل والمرأة. ويعدل دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس أيضا بالقيمتين القصوى والدنيا للعمر المتوقع لمراعاة كون المرأة تعيش عادة عمرا أطول من عمر الرجل، والقيمة القصوى بالنسبة

للمرأة هي 87.5 سنة بينما القيمة الدنيا هي 27.5 سنة، والقيمتان المقابلتان بالنسبة للرجل هما 82.5 سنة و 22.5 سنة.

وحساب دليل الدخل أكثر تعقيدا إلى حد ما، فقيمتا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) للإناث وحصة الذكور من الدخل المكتسب، وهاتان الحصتان بدورهما تقدران من نسبة أجور الإناث إلى أجر الذكور والنسبة المئوية لحصة الإناث وحصة الذكور من عدد السكان النشطين اقتصاديا.

وبما أنه لا تتوفر بيانات عن نسبة الأجور فإنه ويستخدم قيمة تبلغ 75 بالمائة وتعامل تقديرات نصيب والفرد للإناث والذكور من الدخل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) بالطريقة نفسها التي يتعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية ثم تستخدم في حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي.

- **دليل التمكين الجنساني:** يستخدم مقياس التمكين الجنساني متغيرات مبنية صراحة لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية وتختار أول مجموعتين من المتغيرات للتعبير عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية والنسبة المئوية لحصتها من الأعمال المهنية والفنية وفئات المهن هذه عديدة ومحددة تحديدا واسعا، ونظرا لاختلاف عدد الأفراد الذين تشملهم كل فئة فإنه يتم حساب الدليل المفصل لكل فئة ثم يجمع الاثنين معا.

و المتغير الثالث هو النسبة المئوية لكل من المرأة والرجل من المقاعد البرلمانية ويختار للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية.

و فيما يتعلق بجميع هذه المتغيرات الثلاثة يتم استخدام منهجية تحديد متوسط مرجح بعدد السكان للتوصل إلى نسبة مئوية عادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين معا، ثم يتم وضع الدليل الخاص بكل متغير عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي.

- **دليل الفقر البشري:** يقيس دليل الفقر البشري التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية إذ يعطي صورة التوزيع ويقيس تراكم نواحي الحرمان الذي لا يزال قائما، فهو يقيس الحرمان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، وهذا الدليل هو مقياس متعدد الأبعاد للفقر.[29]

وهناك دليلان للفقر البشري، أحدهما خاص بالبلدان النامية ويسمى دليل الفقر البشري -1، والآخر خاص بالبلدان المصنعة ويسمى دليل الفقر البشري -2.

حيث يركز الأول على نواحي الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في كل من: البقاء على قيد الحياة (التعرض للموت في سن مبكرة جدا)، المعرفة (الاستبعاد من عالم القراءة والاتصال)، وبمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام.

بينما يركز دليل الفقر البشري - 2 على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان وهي طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، والاستبعاد الاجتماعي.

3 ـ 1 نحو قياس أفضل للتنمية الإنسانية:

استقر أن مقياس التنمية البشرية ذائع الانتشار يقصر عن التعبير عن غنى مفهوم التنمية الإنسانية، بل أن ذيوع مقياس التنمية البشرية قد أفضى في أحيان إلى قصر مفهوم التنمية الإنسانية على تنمية الموارد البشرية وهو خلط مؤسف، وعلى هذا أضحت الحاجة ماسة لبناء مقياس بديل للتنمية الإنسانية باعتباره مهمة جوهرية لحركة التنمية الإنسانية في هذا المنظور، يستحسن فتح الباب للاجتهاد في قياس التنمية الإنسانية.

ويتوخى هذا التحليل الاستطلاعي بدء عملية إبتكارية يمكن أن تنتهي إلى بناء مقياس كاف للتنمية الإنسانية، ولا ريب في أن الأرض التي يتعين استطلاعها وعرة مما يفرض إبداعا ومثابرة في آن واحد، ويتبنى التحليل الحالي أسلوبا بسيطا فيستخدم طريقة سهلة رمزية ولكن قوية للتأليف بين عدة مؤشرات للتنمية الإنسانية في مقياس مركب يسمى "**قاعدة يوردا**" ولا تتطلب هذه الطريقة في المؤشرات المستخدمة إلا أن تمكن من التوصل إلى ترتيب سليم للبدائل على جانب التنمية الإنسانية الذي يعبر عنه المؤشر، وتقتضي الطريقة بأن مجموع رتب كل بديل على المؤشرات الداخلة في التحليل يمثل ترتيبا كاملا للبدائل، بحيث يمكن اعتبار القاعدة دالة رفاه اجتماعي صحيحة، وتسمى مجموع الرتب مؤشر التنمية الإنسانية وترتب البلدان الداخلة في التحليل على أساسه.

ولا يسفر هذا الإجراء إلا عن ترتيب للبلدان على المقياس المحسوب وتعبر المؤشرات المستخدمة في هذا التحليل جزئيا، عن هموم التنمية الإنسانية.[30]

خاصة في المنطقة العربية، فتضم بالإضافة إلى القدرتين البشريتين الأساس. العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة من خلال التعليم، مؤشرات للنواقص الثلاثة المعوقة للتنمية الإنسانية في البلدان العربية، فضلا عن التعبير عن المساهمة في التنمية على صعيد العالم من خلال إدخال مؤشر لحجم المساهمة في التلوث البيئي في الكوكب، معبرا عنها كفعاليات ومن ثم قدرات بشرية أو حريات وعلى هذا فإن المؤشرات المقدمة تتمتع بمصداقية مفهومية في التعبير عن التنمية الإنسانية من ناحية، كما تتمتع بعالمية المغزى فكل فيها يمكن تعريفه ويكون ذا مغزى لأي بلد في العالم من ناحية أخرى، كذلك كان توافر البيانات عن المؤشر لعدد كبير من بلدان العالم معيارا لإدخال المؤشر في التحليل.

3-1-1- مؤشر التنمية الإنسانية العربية:

سبق الإشارة إلى قصور مقياس التنمية البشرية كمقياس للتنمية الإنسانية وفيما يلي اقتراحا يتوخى تلافي هذا القصور.

إذا كان اكتساب المعرفة كما نعتقد جزما مكونا أصيلا للتنمية الإنسانية، فإن السعي لتحسين قياس التنمية الإنسانية يجب أن يكون محل ترحيب في حركة التنمية الإنسانية، وبخاصة أن الاعتقاد بقصور مقياس التنمية البشرية المعتاد عن الإلمام بكامل محتوى التنمية الإنسانية يتنامي باضطرا د في هذا المنظور، ويتعين فتح الباب للاجتهاد في قياس التنمية الإنسانية، وعلى الرغم من مشكلات القياس فقد جرى اقتراح تعديل بسيط في مقياس التنمية البشرية سمي "التنمية البشرية +الحرية" واستخلص أن إغفال مدى احترام الحقوق

المدنية والسياسية يضخم قيمة مقياس التنمية البشرية وبدرجة دالة في البلدان العربية، ويستهدف مؤشر التنمية الإنسانية العربية تدارك النقص في ثلاثة مؤشرات أو نواقص وهي:

- النقص في الحرية وفي المعرفة وفي تمكين المرأة، فضلا عن التعبير عن المساهمة في التنمية الإنسانية على صعيد العالم من خلال إدخال مؤشر لحجم المساهمة في التلوث البيئي في الكوكب أو مدى المسؤولية عنه، وعلى هذا فالمؤشرات المستخدمة في هذا المقياس تتألف من ستة مؤشرات.

3 2 -المؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التنمية الإنسانية:

ويتألف مقياس التنمية الإنسانية (العربي) من ستة مؤشرات وهي: [31]

- **التحصيل العلمي:** نسب البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، ونسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.
- **الاتصال:** معدل عدد الحواسيب المربوطة بشبكة الانترنت لعدد السكان.
- **الحرية:** التمتع بالحريات السياسية والمدنية، كي يعكس قصور التمتع بالحرية في المنطقة العربية، على وجه الخصوص إلى حين توافر قياسات أفضل.
- **الصحة:** العمر المتوقع عند الولادة.
- **التمكين:** نسبة الإناث في الوظائف المهنية وحصة الإناث في مقاعد البرلمان، حتى يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع، ويعكس قصور تمكين المرأة في المنطقة العربية.

- **البيئة:** (الطن المتري) لكمية انبعاث ثاني أكسيد الكربون من عوادم السيارات والمصانع ليعكس المساهمة في الأضرار بالبيئة على صعيد العالم.

ذكر مقترح المقياس أن جميع هذه المؤشرات سبق وأن وردت في تقارير التنمية البشرية السابقة، وتمت المحافظة على تعريفاتها الإجرائية التي وردت في تلك التقارير، لكنها استخدمت في تقارير التنمية الإنسانية العربية لأول مرة ضمن مقياس واحد، وفي رأي الدكتور نادر الفرجاني أن مثل هذا المقياس يمكن الباحث من الوصول إلى تحديد أفضل لمستوى البلد في ما يسمى بالتنمية الإنسانية.[32]

وكان استبعاد الدخل مقصودا على قصور القدرات الإنسانية نسبة إلى الدخل في البلدان العربية، من ناحية إضافية إلى إنهاء الاعتماد على متوسط الدخل في مؤشر التنمية الإنسانية.

في المقابل فإن استخدام مؤشرين في مجال اكتساب المعرفة (التحصيل العلمي والاتصال بشبكة الانترنت)، يعبر عن الأهمية القصوى لاكتساب المعرفة في التنمية الإنسانية التي تم التركيز عليها بحيث أصبحت المعرفة ونتاج العقل البشري: هما العنصران الحاسمان في تحديد ثروة المجتمع ودرجة تقدمه، [33]ويعني وجود هذين المتغيرين إحصائيا إعطاء وزن مضاعف في بناء مؤشر التنمية الإنسانية مقارنة بالصحة تعبيرا عن نقص التعليم (المعرفة)، مقارنة بالصحة في البلدان العربية. [34]

والنتيجة أن مجموع التغيرات الستة توفر في تقديرنا نقطة انطلاق جيدة لبناء مؤشر للتنمية الإنسانية وعليه فهو اقتراح جدير بالمحاولة. وما هو متوقع فإن المتغيرات الأربعة، العمر المتوقع عند الولادة، التحصيل التعليمي، درجة الحرية، مقياس تمكين النوع مرتبط ارتباطا موجبا بمقياس التنمية البشرية وببعضها، أما انبعاث ثاني أكسيد الكربون التي عرفت سلبيا لتعكس الأضرار بالبيئة فترتبط ارتباطا سلبيا بكل المؤشرات الأخرى.

ومن الناحية البنائية يتكون مؤشر التنمية الإنسانية العربي البديل من القدرتين الإنسانيتين الأساس، الصحة واكتساب المعرفة من خلال التعليم ويمكن القول أن:[35]

هاتين القدرتين تشكلان النواة الصلبة للتنمية الإنسانية، وقد كان استبعاد الدخل مقصودا للتشديد على قصور القدرات الإنسانية نسبة إلى الدخل في البلدان العربية من ناحية إضافية إلى إنهاء الاعتماد على متوسط الدخل في مؤشر التنمية الإنسانية حيث يفرض الفهم الصحيح لفلسفة التنمية الإنسانية اعتبار القدرات الإنسانية خاصة الحرية وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدخل، الوسيلة الأساس لتمكين البشر. ولهذا فإن استبعاد الدخل من مقياس التنمية الإنسانية يمثل خرقا جوهريا مع مقياس التنمية البشرية، وفي منظور مفهوم التنمية الإنسانية تحديثا أكيدا.

وجلي أن التمتع بالحرية للجميع يستبعد إضعاف أية مجموعة فرعية سواء كانت النساء أو الفقراء أو أقليات عرقية أو دينية، وعليه فإن التمتع بالحرية للجميع ينطوي على تقوية النساء، ولكن حيث يبقى إضعاف النساء عائقا مهما للتنمية الإنسانية في مناطق كثيرة

من العالم وفي المنطقة العربية خاصة تقوم ضرورة في تقديرنا الإدخال مؤشر لتقوية النساء صراحة في مؤشر للتنمية الإنسانية ويترتب على هذا الإجراء زيادة وزن مؤشر الحرية بالتأكيد مع بعد المساواة حسب النوع. (36)

ويعبر استخدام مؤشرين في مجال اكتساب المعرفة (التحصيل التعليمي والاتصال بشبكة الانترنت) عن الأهمية القصوى لاكتساب المعرفة في التنمية الإنسانية مقارنة بالصحة –الممثلة بمؤشر واحد هو توقع الحياة عند الميلاد– تعبيرا عن أهمية المعرفة لبناء التقدم من ناحية وعن نقص التعليم من ناحية أخرى مقارنة بالصحة في البلدان العربية من ناحية أخرى.

وتعد القدرة الإنسانية على التمتع ببيئة صحية على المستوى المجتمعي مؤشر على المسؤولية المجتمعية تجاه بيئة الكوكب، ومن المتوقع أن استخدام مجموعة المؤشرات المقترحة سيعاقب البلدان العربية ومنها بالفعل المغاربية مقارنة بمقياس التنمية البشرية المعتاد، إلا أننا لا نعتبر هذا التقليل من موقع البلدان العربية وجه قصور مهم، والواقع أن بلدان أخرى ستعاقب نتيجة لاستخدام هذه المؤشرات الستة ومن بينها دول تتربع على قمة مقياس التنمية البشرية المعتاد، ويمثل هذا العقاب جزءا عادلا لمساهمتها المرتفعة في الإحتباس الحراري نتيجة لإرتفاع إنبعاث ثاني أكسيد الكربون فيها مفسدا لبيئة الكوكب كله. والأهم أن موضع أي بلد على هذه المؤشرات مجتمعة يتحدد بعدد من المعايير عالية المصداقية، حسب مفهوم التنمية الإنسانية في عصر العولمة، وبعبارة أخرى على بلدان

العالم العربية وغيرها إن أرادت أن تحتل موقعا متقدما على التنمية الإنسانية معبر عنها بمؤشر التنمية الإنسانية، أن تنجز إنجازا عاليا من المؤشرات الستة المعتبرة. الحرية للجميع شاملة تمكين المرأة، إكتساب المعرفة شاملا التمكين من تقنيات المعلوماتية والاتصال، وتحسين الصحة، وإصحاح البيئة.

3 3 جوانب الضعف أو التناقض في مؤشر التنمية الإنسانية:

كل مقياس أو ميزان يتألف من عدد من الأبعاد ولكل منها عدد من المؤشرات، يجتهد الباحث في التعرف على أكبر عدد من الأبعاد، واقتراح مؤشرات لكل منها. وعادة ما يساعد الإطار النظري الذي يوجه البحث ويقدم له التبريرات المناسبة في اختيار الأبعاد والمؤشرات ذات العلاقة. لكن يظل الباب مفتوحا أمام اقتراحات جديدة لتغيير الأبعاد وكذلك المؤشرات لزيادتها أو لاختصار بعضها. و بالطبع يجتهد المتخصصون في تقنيات البحث العلمي في اقتراح الوسائل التي من أجلها يقدم دعم للباحث في استنتاجه حول مدى ملائمة الميزان أو المقياس وحول صلاحيته. فمثلا في حالة مقياس التنمية الإنسانية طور على ضوء مقاييس سابقة. وقد سبق لمعظم أبعاده أن استخدمت لكنه في وضعها الحالي جمعت لأول مرة. فبالطبع يمكن الحديث عن توليفاتها السابقة وعن المقياس الحالي. يمكن أن يتعرض الحديث إلى الكيفية التي عرف بها المؤشر إجرائيا كما يمكن الحديث عن المؤشر نفسه.

لقد نبه مقترح الميزان بوضوح إلى ما يمكن أن يوجه له من إنتقادات كما جهز ردودا حول بعضها[37].

فقد نبه إلى أن البعض قد ينتقد فكرة الجمع بين مؤشرات كمية وأخرى كيفية، وهذا وارد بالطبع لأن طبيعة الظاهرة التي نريد قياسها وهي التنمية الإنسانية ظاهرة مركبة تسمح بعض مكوناتها بالقياس الكمي المباشر، بينما لا ينتج البعض الآخر إلا مقارنات انطباعية، فالحرية على سبيل المثال هي قيمة، والاستمتاع بالحرية هو في النهاية إحساس، وفي المرحلة الراهنة لتطور علم الاجتماع و تقارب القيم والأحاسيس عبر الانطباعات، وحتى يمدنا العلم الاجتماعي بوسائل أفضل لمقاربة القيم والأحاسيس فعلينا إذا أردنا الإخلاص لمفهوم التنمية الإنسانية الاعتماد على المتاح لنا.

وفي هذا المنظور فإن العيب المدعى ليس إلا تأكيد إخلاص لمؤشر التنمية الإنسانية (البديل) لمفهوم التنمية الإنسانية. وبالمقارنة فإن الاقتصار في مقياس التنمية البشرية المعتاد على المتغيرات الكمية يؤثر بميزة فنية ساذجة على الإخلاص للمفهوم.

وكما قد ينتقد البعض مؤشر التنمية الإنسانية على أساس أنه يخصص أوزانا متساوية لكل المؤشرات الستة الداخلة في تكوينه، رغم أنها قد لا تحمل الأهمية نفسها حسب وجهة نظر أو أخرى، فقد يقول أنصار مدخل الموارد البشرية؛ أليس توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر عام للصحة أهم من انبعاث ثاني أكسيد الكربون؟ ويرى أحد المتحمسين للبيئة في الكوكب "ليس بالضرورة وقد يزيد الأول لا خلاف في أن توقع الحياة عند الميلاد يعلو اكتساب المعرفة أو الحرية، فتفادي الموت هو الغريزة البشرية الأولى "، ونرى أن تفادي

الموت قد يكون فعلا هو الغريزة البشرية الأولى ولكنه لا يحتل بالضرورة على سلم القيم الإنسانية المكانة الأعلى.[38]

لكن هل تمثل إطالة الحياة تحت القهر والاستبعاد ميزة أم عقابا؟ لقد أجاب شهداء الحرية عبر التاريخ على هذا التساؤل، تضحية بحياتهم ولسان حالهم يقول "الحياة تحت الاستعباد لا قيمة لها".

ومن وجهة نظر أخرى، حيث تحقق في البلدان العربية والنامية إنجاز لا ينكر في إطالة أمد الحياة، فمن الطبيعي أن يتحول الاهتمام الآن من أمد الحياة إلى التمتع بنوعية حياة أفضل، لا خلاف في أن الوضع المثالي هو أن يقترن طول الحياة بالحرية والكرامة الإنسانية وتعبيرا عن ذلك يضم مؤشر التنمية الإنسانية لمقترح كلا المؤشرين توقع الحياة عند الميلاد ومستوى التمتع بالحرية.

وكما ينبغي أن يكون معلوما فإن افتراض تساوي الأوزان يعبر عن الفرض الإحصائي القائل بتساوي الجهد، بمعنى أنه عندما لا يوجد مبرر قوي، بناء على معلومات لاختلاف الأوزان، يفترض تساويها، وهذا هو الافتراض المتبع في تركيب مقياس التنمية البشرية المعتاد.

وعلى الرغم من ذلك فقد جرى تحليلا للمكونات الرئيسية، باعتباره أحد الأساليب "الموضوعية" لتحديد أوزان تأليف عدد من المتغيرات في مؤشر مركب يقرب الظاهرة المعينة على قيم المؤشرات الستة الداخلة في تكوين مؤشر التنمية الإنسانية لاختيار افتراض تساوي

تساوي الأوزان، وقد تمخض التحليل عن تقارب الأوزان المقترحة على أساس هذا التحليل وهي نتيجة لا تخطئ افتراض تساوي الأوزان كثيرا[39].

3-3-1- واجب العمل المستقبلي لتطوير قياس التنمية الإنسانية:

لقد تعود مقترحو الإيديولوجيات على تقديم مقترحاتهم على أنها أفضل شيء يمكن التوصل إليه، وهي حقائق مطلقة، وهي حلول نهائية ولا تقبل المناقشة فإما تقبل كما هي أو ترفض بالكامل. ومقياس التنمية الإنسانية لم يقدم بهذا الأسلوب، فمثلا عند الحديث عن مؤشر الحرية وعن التعريف الإجرائي الذي أقترح له وطبق فعلا في التقرير، نبه واضع المقياس إلى أن هذا التعريف الإجرائي ليس حلا نهائيا، وتوقع أن يجتهد آخرون لتحسينه وهذا أمر سليم. فتطوير مقياس أو نظرية أو قانون يتمتع بدرجة صلاحية واسعة لابد وأن يبدأ بخطوة محدودة، ثم تجري عليه تعديلات وتحسينات عندما يساهم آخرون في الاهتمام به. وهذا هو الذي يحدث في مختلف مجالات المعرفة العلمية، فالمعرفة العلمية معرفة احتمالية وقابلة للتعديل وللتغيير وللزيادة وللنقصان[40].

واستشرافا لتحليل أبعاد أسلوب بديل يمكن أن يتمخض عن قياس أفضل للتنمية الإنسانية، غير أن جدول الأعمال الباقي ضخم، فهناك حاجة قوية للتطوير والتحسين في تعاريف المؤشرات وفي قياسها، وتركيب المقاييس، وعليه ينتهي هذا التحليل بدعوة ليبدأ عملية نشطة وإبداعية في بلورة قياس أفضل للتنمية الإنسانية. وعلى وجه الخصوص تبدو الحاجة ملحة لدفع الجهود القطرية والدولية لتحسين البيانات والمعلومات عن التنمية

الإنسانية العامة، ومسائل الحرية والتنوع خاصة، ولعل ضعف مؤشرات الحرية والحكم بوجه عام من أشد معوقات القياس الكافي للتنمية الإنسانية، ويتطلب التغلب على هذه العقبة تعبئة برنامج دولي لتحسين قياس الحرية على صعيد العالم، وكما أدى البرنامج الدولي لتعادل القوة الشرائية إلى إعادة الإعتبار لمؤشر الدخل في المقارنات الدولية للرفاه والتنمية، يحتاج تحسين قياس الحرية لجهد دولي مماثل، وحري بمنظومة الأمم المتحدة أن تلعب الدور المحوري في هذا الجهد[41].

وكذلك الحكومات وخاصة في البلدان العربية والبلدان النامية

4 – واقع مؤشرات التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية:

إن الحديث عن مؤشرات التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية يقود حتما إلى ضرورة التعرف على الإمكانيات والموارد المتاحة في هذه المنطقة.

4 1 الإمكانيات الزراعية:

تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية، وانعكس هذا التنوع على المحاصيل الزراعية إضافة إلى تنوع الثروة الحيوانية.

بلدان المغرب العربي تمتد على مساحة تقدر بحوالي (5.782.140كلم^2) وتشكل ما نسبته (42%) من مساحة الوطن العربي، وبذلك تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته

41% من مساحة الدول المغاربية ويبلغ طول الشريط الساحلي للدول المغاربية حوالي (6505كلم)[42].

إلا أن الجزء الكبير من هذه المساحة يمتد في المناطق الصحراوية مما أثر على التوزيع السكاني بالدرجة الأولى، حيث نجد الكثافة كبيرة في الشمال وتكاد تنعدم في الجنوب، وأن المساحة الصالحة للزراعة لا تكاد تتجاوز 04% من المساحة الكلية للمنطقة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: توزيع الأراضي حسب طبيعتها في بلدان المغرب العربي

		الأراضي الصالحة للزراعة		الأراضي المسقية		الأراضي الرعوي	
المساحة الكلية مليون هكتار		%من المجموع	المساحة م.هـ	%من الصالحة للزراعة	المساحة م.هـ	%من المجموع	المساحة م.هـ
ليبيا	175.954.00	1	1.7	11	0.187	0.4	0.704
تونس	16.361.100	19.5	3.19	7.5	0.240	4.1	0.671
الجزائر	238.174.100	3	7.14	7	0.500	2	4.763
المغرب	44.655.000	19.4	8.66	1.3	1.125	17.8	7.948
موريتانيا	103.245.500	0.2	0.2	10	0.020	4.8	4.955
المجموع	578.389.600	3.6	21.29	9.7	2.071	3.2	19.042

المصدر: الدكتورة صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي، بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية، الأردن، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010، ص86.

يتضح من الجدول أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ضئيلة نوعا ما، إذ لا تتعدى 3.6 % من المساحة الكلية للمنطقة؛ أي ما يعادل 21.2 مليون هكتار، غير أنه

وبالنظر إلى عدد السكان والذي يتجاوز 84 مليون نسمة (2005) تعتبر معقولة إلى حد ما، وهو ما يعطينا 0.25 مليون هكتار لكل مواطن كما أن هذه المساحة تشكل 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي، هذا فضلا عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن إصلاحها والتي تجعل النسبة الممكنة أكبر من ذلك خاصة إذا علمنا أن الموارد المائية في الوطن العربي والمقدرة بـ 353 مليار م ^{3} سنويا لا يستخدم منها سوى النصف للأغراض الزراعية والصناعية والبشرية، فإذا عممنا التقدير على منطقة المغرب العربي فإنه يؤكد لنا إمكانية رفع المساحة المسقية إلى النصف بالاستفادة من مياه الأمطار عن طريق زيادة طاقات التخزين للمياه السطحية وترشيد طاقة استغلال المياه الجوفية[43].

وما دامت نسبة الاستفادة من الثروة المائية ضعيفة سواء في مجال الطاقة الكهربائية أو في مجال المياه الصالحة للشرب حيث أن نسبة معتبرة من السكان لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب، وفي مجال الري، فإن الفرص البديلة الممكنة تظهر ضعف عملية الاستغلال والقصور في الاستخدام، أما عن الثروة الحيوانية البرية والبحرية فالمنطقة تملك قدرا لا بأس به موزع على الدول الخمس، وهناك إمكانية لزيادة عددها، فمنطقة المغرب العربي تملك مساحة رعوية تقدر بـ 19مليون هكتار، إضافة إلى شريط ساحلي يقدر بـ 6859كلم بدءا بالمحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا إلى البحر الأبيض المتوسط بشواطئ ليبيا.

والجدول التالي يعطينا لمحة عن الثروة الحيوانية المتوفرة في المنطقة.

الجدول رقم (03): الثروة الحيوانية بمنطقة المغرب العربي

الوحدة مليون رأس

	الضأن	الأبقار	الماعز	الدواجن
ليبيا	5.7	0.155	103	24
تونس	7.6	0.770	1.35	35
الجزائر	16.8	1.260	3.12	132
المغرب	16	.	4.7	.
موريتانيا	6.2	1.310	4.13	3.9
المجموع	52.3	3.495	116.3	194.9

المصدر: الدكتورة صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي، بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، الأردن، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010، ص88.

4 2 الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية:

تتمتع منطقة المغرب العربي بمكانة معتبرة من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل أساس الصناعات المتنوعة ومصادر الطاقة لاقتصادياتها، فهي تتوفر على موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة موزعة بين الدول الخمس على نحو يمكن من استغلالها وفق متطلبات اقتصاد كيان مندمج كبير، حيث تمتلك هذه الدول كما وافرا من الطاقة التقليدية كالنفط حيث يتجاوز الاحتياطي 5مليار طن (50.6 مليار برميل سنة 2005)

والغاز يزيد عن 6100 مليار م^3، إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة وكذلك الفوسفات، والحديد والنحاس والذهب، وبصفة إجمالية فإن المغرب العربي يتوفر على ما يلي:(44)

- 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4.58% من الاحتياطي العالمي من النفط و 7.37% من الاحتياطي العربي.
- 6100 مليار م^3 من الغاز أي ما يعادل 3.93% من الاحتياطي العالمي و17.58% من الاحتياطي العربي.
- 44 مليار طن من الفوسفات أي ما يعادل 34% من الاحتياطي العالمي 134 مليون من الفحم أي ما يعادل 16.6% من الاحتياطي العالمي، 210 مليون طن من الكوبالت أي ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي.
- 45 مليون من الزنك بنسبة 2% من الاحتياطي العالمي.

ومن البديهي أن هذه الموارد وخاصة النفط والفوسفات والحديد وباقي الموارد الطاقية والمعدنية، دعائم للتوسع في إرساء قواعد الصناعات البتروكيماوية والشبه الكيميائية وصناعات الصلب هذه حقيقة لا مراء فيها خاصة وأن هذه الموارد متوفرة بغزارة وذات جودة ونسب مرتفعة من المواد الخالصة.

وهناك خاصيتان أخريتان أساسيتان يبدوان جليتين للعيان في قطاع الموارد الطاقية والمعدنية بالدول المغاربية وتجدلهما تبلورات في كل أرجاء العالم العربي.(45)

هناك أولا الاتجاه العام نحو الارتفاع في مقاييس الإنتاج، لكن اعتبار للهيمنة النسبية للنفط، ففي الجزائر وخاصة في ليبيا تمثل الصناعات الاستخراجية أكبر حصص المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي وهناك ثانيا تماس العديد من المعادن وموارد الطاقة على الحدود، الأمر الذي يعتبر من العوامل المشجعة على التعاون وعلى قيام المركبات الصناعية في إطار المشروعات المشتركة، وهكذا الشأن مثلا بالنسبة للحديد بين المغرب والجزائر وبين تونس والجزائر وبالنسبة للنفط على الحدود الجزائرية– التونسية وعرض شواطئ تونس وليبيا.

4-2-1- النفط:

كما سبق ذكره، فمنطقة المغرب العربي تتوفر على ثروة نفطية معتبرة وللوقوف على حقيقة ذلك نقدم بعض الإحصائيات عن حجم الاحتياطي منه وكذلك الإنتاج اليومي وهو ما يعكسه الجدولان الآتيان:

الجدول رقم (04): احتياطي النفط في المغرب العربي

الوحدة مليار برميل

	2001	20002	2003	2004	2005
ليبيا	36	36	39.13	39.13	39.13
تونس	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13
الجزائر	11.31	11.31	11.80	11.35	11.35
المغرب	/	/	/	/	/
موريتانيا•	/	/	/	/	/
المجموع	47.44	47.44	51.6	50.61	50.61

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص ص 99-101.

• أصبحت منذ يوم 2006/02/24 بلد مصدر للنفط بمعدل 75000 برميل يوميا وإن تراجع الآن إلى 21000 برميل يوميا.

من خلال الجدول رقم 04 يتضح أن ليبيا والجزائر تستحوذان على أكبر حصة من حيث احتياطي النفط في منطقة المغرب العربي وهذا الاحتياطي مرشح للزيادة وذلك يفعل عمليات التنقيب والاستكشاف الجارية بالدولتين فليبيا وحدها تحوز على نسبة 77.3% من إجمالي الاحتياطي المغاربي والجزائر على 22.4% منه.

معظم الحقوق تتركز في الصحراء الشمالية الشرقية كحاسي مسعود زراتين وعجيلة، والصحراء الجنوبية الشرقية وترتبط بشبكة هامة من الأنابيب تصدر النفط إلى المدن والموانئ الرئيسية.

الجدول رقم (05): إنتاج النفط الخام في دول المغرب العربي

الوحدة ألف برميل / يوميا

	2001	20002	2003	2004	2005
ليبيا	1323.5	1315.8	1427.7	1580.7	1640
تونس	69.6	72.2	65.8	69.7	72
الجزائر	842.4	850	1110.8	1311.4	1350
المغرب	/	/	/	/	/
موريتانيا	/	/	/	/	/
المجموع	2235.5	2238	2604.1	2961.8	3062

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 102.

من خلال الجدول رقم (05)، نلاحظ أن الإنتاج للدول المغاربية مجتمعة يصل إلى 3 ملايين برميل يوميا (2005)، ليبيا وحدها توفر أكثر من نصف الإنتاج المغاربي، حيث

تنتج ما يعادل 53.55% من إنتاج المغرب العربي، بينما تنتج الجزائر 44.08% وتونس 2.35% وموريتانيا منذ 2006 أصبحت بلدا منتجا ومصدرا للنفط وذلك بما يعادل 75 ألف برميل يومي لكنه في الفترة الأخيرة تراجع إلى 21000 برميل يوميا.

4-2-2- الغاز:

إضافة إلى النفط تتوفر منطقة المغرب العربي على احتياطي هام من الغاز الطبيعي والذي يتواجد بكل من الجزائر وليبيا وبشكل ما نسبة 3.98% من الاحتياطي العالمي 17.58% من الاحتياطي العربي والجدول الموالي بين تطور احتياطي الغاز في المغرب العربي.

الجدول رقم (06): تطور احتياطي الغاز في المغرب العربي

الوحدة: مليار م^3

	2001	20002	2003	2004	2005
ليبيا	1314	1503	1491	1491	1491
تونس	78	78	78	78	78
الجزائر	4523	4523	4545	4545	4545
المغرب	/	/	/	/	/
موريتانيا	/	/	/	/	/
المجموع	5815	6104	6114	6114	6114

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحدة 2006، ص 103.

يلاحظ أن الاحتياطي من الغاز يعرف نوعا من التطور وهذا بفعل عمليات التنقيب والاستكشاف، إذ أنه في سنة 1985 لم يكن يتجاوز 3761 مليار م^3، بل أن احتياطي الجزائر كان يقدر بـ 3033 مليار م^3، (1985)، وانتقل إلى 4545 سنة 2005، في حين كان احتياطي ليبيا من الغاز حوالي 606 مليار م^3، وانتقل إلى 1491 مليار م^3.[46]

تملك الجزائر خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وهذا بعد كل من روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وقطر، وثاني أكبر مصدر له في العالم، وثاني أكبر مصدر للغاز لأوربا إذ تصدر حوالي 1.4 ترليون م^3 من الغاز كل سنة إلى أوربا من خلال خطي أنابيب التصدير يمتدان تحت مياه البحر المتوسط، في سنة 2001، بلغ إنتاج المغرب العربي من الغاز 147 مليار م^3.

4-2-3- الطاقات البشرية في المغرب العربي:

تقدر مساحة المغرب العربي بـ 5.783.896 كلم^2، يقطنها حوالي 84 مليون نسمة (2006) موزعين على الدول الخمس بنوع من التفاوت، حيث تختلف هذه الدول عن بعضها البعض من حيث درجة الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري، والريفي والقطاعي والعمري وللوقوف على حقيقة هذه الطاقات وأهميتها وضرورة تفعيلها للقيام بدورها على مستوى المنطقة نقدم بعض المؤشرات الإحصائية التي توضح لنا وضعية هذه الطاقات.

- نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية:

إن معرفة حجم السكان ومعدلات نموهم وتقديراتهم المستقبلية، تظهر لنا دورهم الذي يتناسب مع ذلك الحجم من جهة، وتبين المخاطر والصعوبات التي قد تظهر إذا لم تأخذ الدول الإجراءات الضرورية لتوفير احتياجاتهم الضرورية من جهة أخرى.

الجدول الموالي يبين تطور عدد السكان وتقديراتهم المستقبلية وكذلك التوزيع حسب فئات العمر.

الجدول رقم (07): تطور عدد السكان وتوزيعهم العمري

الوحدة: مليون نسمة

	عدد السكان		معدل النمو%		التقديرات المستقبلية	أقل من 15 سنة (2005)		من 15 إلى 59 سنة 2005		من 60 فما فوق 2005	
	1989	2005	1989	2025	2025	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ليبيا	4.38	5.8	3.9	2	8	1.7	30.1	3.7	63.4	0.377	6.5
تونس	7.99	10.10	2.3	1.1	12	2.6	25.9	6.63	65.5	0.860	8.6
الجزائر	24.6	32.85	3.2	1.5	43	9.7	29.6	21.6	63.9	2.130	6.5
المغرب	24.5	31.48	2.6	1.5	41	9.7	31.1	19.55	62.1	2.140	6.8
موريتانيا	1.97	3.07	2.6	3	5	1.3	43	1.59	51.7	0.162	5.3
المجموع	63.46	83.35	2.92	1.82	109	25	29.99	52.49	62.97	5.669	7.04

المصدر: الدكتورة صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 94.

الجدول يقدم صورة واضحة عن تطور عدد سكان المغرب العربي ما بين 1989 و2005 حيث انتقل من 63.46 مليون نسمة سنة 1989 إلى 83.35 مليون نسمة سنة 2005 أي بزيادة تقدر بـ 31.5%، ويلاحظ أن نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة تقدر بـ31.94 أي ما يعادل 25 مليون نسمة، بمعنى آخر أن هذه الفئة تشكل أكثر من ثلث إجمالي سكان المغرب العربي ومن هم في سن العمل بلغ 52.49 مليون نسمة بمعدل

61.3% من المجموع العام للسكان، وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة لإعالة في حالة البطالة، وهذا مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل نسبة هامة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة والقطرية للتخفيف من حدة الأزمة المتوقعة في حالة بقاء الأوضاع الحالية وعدم اتخاذ الإجراءات المستعجلة لدفع خطر البطالة والفقر وما يترتب عنهما من مشكلات اجتماعية واقتصادية.

ونشير إلى أن معدل البطالة في دول المغرب العربي لا يزال مرتفعا رغم كل الجهود المبذولة لفتح مناصب شغل جديدة واحتوائها، فقد قدر سنوات 2005، و 2006 كما يلي:

ليبيا 30% (2005)، تونس 15.3% (2006)، الجزائر 12.3% (2006)، المغرب 11% (2005)، موريتانيا 20% (2005).[47]

4 3 -تطور مؤشرات التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية:

استطاعت الدول النامية بما فيها الدول المغاربية، أن تقطع شوطا لا بأس به في مجال التنمية الإنسانية خلال السنوات الثلاثين الماضية وربما يعادل الشوط الذي قطعته المجتمعات الصناعية على مدى قرن كامل، فقد تم تخفيض معدل وفيات الرضع في هذه البلدان بما يزيد عن النصف، وزادت نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية معا بأكثر من الضعف وازداد متوسط العمر بمقدار (17 عاما) الثلث تقريبا، ولكننا لا نرى المنجزات التي تحققت في مجال التنمية البشرية بسبب انشغالنا بالمؤشرات الاقتصادية البحتة واتجاهاتها.[48]

وقد حققت الاقتصاديات المغاربية تقدما ملحوظا في هذا المضمار ولكن بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى من المغرب العربي والجدول التالي يبين تطور دليل التنمية البشرية في هذه الاقتصاديات.

الجدول رقم (08): تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الاقتصاديات المغاربية (1990-2013):

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية / السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2013
64 ليبيا	-	-	-	0.726	0.755	0.769
93 الجزائر	0.537	0.564	0.6025	0.651	0.677	0.713
94 تونس	0.526	0.568	0.613	0.650	0.683	0.712
130 المغرب	0.421	0.450	0.491	0.536	0.565	0.591
155 موريتانيا	0.337	0.368	0.390	0.411	0.433	0.467

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير التنمية البشرية من (1990-2013)

ملاحظة: الترتيب ضمن 186 دولة شملها 2013 Rapport sur le développement humain

نلاحظ من خلال المؤشرات الواردة في الجدول الثامن أن ليبيا تقع ضمن الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة وكذلك الجزائر وتونس وإن كانتا الأخيرتان ضمن مجموعة الدول ذات تنمية مرتفعة، بينما وقعت المغرب ضمن الدول ذات تنمية بشرية متوسطة وموريتانيا جاءت حسب

هذه المؤشرات في مجموعة الدول ذات تنمية بشرية منخفضة، وعلى العموم نلاحظ تحسن مضطرد في هذه المؤشرات بالنسبة للاقتصاديات المغاربية ويمكن أن يكون ذلك عائد إلى التحسن الملاحظ في مؤشري الصحة والتعليم حيث شهدا تقدما ملحوظا في هذه البلدان وذلك عندما تنظر في الملحق رقم 01، ستلاحظ التقدم الحاصل بالنسبة لهما.

وإن كانت موريتانيا والمغرب أضعف أداء بالنسبة للبلدان المغاربية مما يستوجب عليهما بذل جهود مضاعفة للتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تعوق تقدمهما في مجالات التنمية الإنسانية.

كما أن الاقتصاديات المغاربية كلها يجب أن تعمل على تحقيق تنمية بشرية مرتفعة جدا وهذا هو الهدف الذي يجب أن تعمل على تحقيقه في قابل الأيام والسنوات.

خلاصة الفصل:

إن ظهور التنمية البشرية أو الإنسانية الذي أرجع الإنسان إلى وضعه الطبيعي في عجلة التنمية ووضعه في مقدمة القاطرة بعدما كان وقودا للتنمية لا محركا لها، فإنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، من خلال ثلاث خيارات وهي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وهناك خيارات أخرى من بينها الحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الإنسان لذاته، وقد أخذت مفهوما دوليا ومجتمعيا ما أعطاها مفهوما شموليا وديناميكيا يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها، وتوسيع الخيارات اللامحدود أصلا أمام البشر، وقد وضعت طرق لقياس مؤشرات التنمية الإنسانية ومدى تقدم هذه المؤشرات في كل بلد على حده، وكذلك في العالم أجمع وترتيبه حسب هذه المؤشرات وقد قطعت الاقتصاديات المغاربية شوطا مهما في تحقيق مؤشرات جد إيجابية بالنسبة للتنمية الإنسانية وإن كانت تتفاوت الإنجازات من بلد إلى آخر من بلدان المغرب العربي.

مما يستوجب على هذه البلدان وضع سياسات تعطي الأولوية لمحاربة العوائق والصعوبات التي تحيط بعملية التنمية الإنسانية، من أجل تحقيق إنسانية الإنسان المغاربي والرفع من الإنجازات داخل هذه الاقتصاديات في هذا المجال. وذلك برفع مستوى المشاركة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للفرد في هذه الاقتصاديات.

وبعد التطرق إلى قياس التنمية الإنسانية وما حققته البلدان المغاربية من نتائج نتطرق في الفصل الآتي إلى الإقتصاد الموريتاني والنتائج المحققة فيه بالنسبة للتنمية الإنسانية.

الهوامش:

1 -البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1994، نيويورك، ص 90.

2 -نادر فرجاني، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، دور التعليم العالي والبحث والتطوير الثقافي، مركز المشكاة للبحث، مصر، أغسطس، 1992، ص2.

3 -تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، جامعة الدول العربية، ص 17.

4 -نبيل مرزوق، تحديات التنمية البشرية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2000، على الموقع www. Mofhoum.com.

5 -حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، القاهرة، دار ابن سينا للنشر، 1997، ص 65.

6 -محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، القاهرة، دار ابن سينا للنشر، 1997، مرجع سابق، ص98.

7 -حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، مرجع سابق، ص 57.

8 -عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص 24.

9 -المصدر السابق، ص 139.

10 -المصدر السابق، ص 26.

11 -جورج القصفي، التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، بحث مقدم في الندوة الفكرية 5التنمية البشرية في الوطن العربي- التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الأسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995، ص 92.

12 -إبراهيم مزاد مصطفى الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختارة مع إشارة خاصة للأردن، أطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2000، ص 106.

13 -المصدر السابق، ص 79.

14 -هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، نظرية وتحليل في دول عربية مختارة، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، 2010، ص 43.

15 -محمد عدنان، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1997، ص ص 41-42.

16 -تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، جامعة الدول العربية، ص 15.

17- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، القاهرة، دار ابن سينا للنشر، 1993، ص 57.

18- محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية مع الإشارة خاصة إلى الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1996، ص 53.

19- المرجع السابق، نفس الصفحة.

20- المرجع السابق، الصفحة 54.

21- محمد حسين باقر، الصفحة 65.

22- حامد عمار، مرجع سابق، الصفحة 59.

23- حامد عمار، نفس المرجع، ص 59.

24- إبراهيم العيسيوي، التنمية في عالم متغير، دراية في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ط1، 2001، بيروت، ص 120.

25- وديع محمد عدنان، مؤشرات التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2002، ص 97.

26- إبراهيم العيسيوي، مرجع سابق، ص 120.

27- هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود محمد الع ذاري، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، 2010، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 46.

28- HDR-2010. http://hdr.undp.org/en.

29 -سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار دجلة، العراق، 2008، ص 81.

30 -نادر فرجاني، نحو قياس أفضل للتنمية البشرية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص 18.

31 -نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية، المفهوم والقياس، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 283، سنة 2002، بيروت، ص ص 74-75.

32 -مصطفى عمر التير ، التحديث والتحضير والتنمية البشرية، الطبعة الأولى، 2005، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة، طرابلس، ليبيا، ص 118.

33 -جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، السنة 2009، عمان، الأردن، ص 195.

34 -نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية، المرجع السابق، ص 76.

35 -نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية، المفهوم والقياس، المرجع السابق، ص 76.

36 -نادر الفرجاني، نحو قياس أفضل للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 18.

37 -مصطفى عمر التير، التحديث والتحضر والتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

38 -نادر الفرجاني، نحو قياس أفضل للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 20.

39 -نادر الفرجاني، نفس المرجع، ص20.

40 -مصطفى عمر التير، التحديث والتحضير والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 132.

41 -نادر الفرجاني، نفس المرجع والصفحة 20.

42 -عبد القادر رزيق المغادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

43 -صالح صالحي، الاتحاد المغاربي، الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، في مؤتمر التجارة العربية البيئية والتكامل الاقتصادي، عمان، الجامعة الأردنية، 2004، ص 339.

44 -الدكتورة صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص 88.

45 -أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، الطبعة الثانية، 1991، افريقيا الشرق، 1991، ص 30.

46 -الدكتورة صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 91.

47 -الدكتورة صبيحة بخوش، نفس المرجع السابق، ص 95.

48 -تقرير التنمية البشرية، 1996، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1996، ص1.

الفصل الثالث

خطة الفصل الثالث

تمهيد:

1 - الموارد الطبيعية في موريتانيا

1 1 القطاع الزراعي

1 1 1 الثروة الحيوانية

1 1 2 الزراعة المروية

1 1 3 الزراعة المطرية

1 1 4 الزراعة الموسمية

1 2 القطاع المنجمي

1 2 1 الحديد

1 2 2 -النحاس

1 2 3 البترول والجبس

1 3 -الثروة السمكية

2 -الإصلاحات الهيكلية في موريتانيا وانعكاساتها

2 1 برامج التثبيت والتكيف الهيكلي

2 1 1 وصفة صندوق النقد الدولي

2 1 2 وصفة البنك الدولي

2 1 3 أثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية

2 2 – برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

2 2 1 برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي (1985–1988)

2 2 2 برنامج الدعم والدفع (1989–1991)

2 2 3 – برنامج التصحيح الهيكلي (1992–1995)

2 2 4 – الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

3 –التنمية الإنسانية والنمو في موريتانيا

3 1 – تطور النمو الاقتصادي

3 2 – حصيلة التطور الحاصل في التنمية الإنسانية

3 3 – أهداف الألفية ومدى تحقيقها

خلاصة الفصل

الهوامش

تمهيد:

اعتمد الاقتصاد الموريتاني تقليديا على التجارة وتربية الماشية والزراعة، واعتمد حديثا على قطاع المعادن والصيد، وسجل خلال السنوات الأخيرة نتائج مرتفعة بنمو قوي وفائض في الميزان التجاري، ويعود ذلك جزئيا إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية (خاصة معدن الحديد)، وإلى زيادة العون الموجه إلى التنمية، وكذلك إلى استئناف الاستثمارات الخصوصية والعمومية المرتبطة إلى حد كبير بتطور القطاع النفطي الذي سيزداد أثره خلال السنوات القادمة، إلا أن هذه الثروات الطبيعية كلها تساهم في تكوين الرأس المال الوطني وفي تطوير البلاد ودفع عجلة النمو فيها سواء عن طريق الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية القائمة خصوصا في مجال العمالة والتشغيل، أو الاعتماد عليها كمصدر للحصول على العمولات الصعبة التي تحتاج إليها البلاد في مسيرتها التنموية، وفي هذا الفصل سنقف على هذه الموارد وإسهاماتها في التنمية والإصلاحات الهيكلية التي تبنتها وكذلك ما حققته في بلوغ أهداف الألفية الإنمائية، فقد قسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

1 -القطاع الزراعي والموارد الطبيعية في موريتانيا

2 -الإصلاحات الهيكلية في موريتانيا وانعكاساتها

3 -التنمية الإنسانية والنمو في موريتانيا

1 القطاع الزراعي والموارد الطبيعية في موريتانيا:

تتوفر موريتانيا على موارد طبيعية متعددة من أهمها الموارد الزراعية والرعوية والمواد المنجمية والثروة السمكية.

1 1 القطاع الزراعي:

كان المجتمع الموريتاني في السنوات الأولى للاستقلال مجتمعا بدويا يعتمد أساسا على زراعة الأرض، وتربية الماشية؛ حيث كان ذلك النشاط هو النشاط الأساسي الذي تمارسه الغالبية العظمى من المواطنين.

وبالتالي فإن القطاع ينقسم إلى ثروة حيوانية وموارد زراعية.

1 1 1 الثروة الحيوانية:

يلعب المناخ الدور البارز في تحديد نوعية المواشي التي يمكن أن تعيش في المنطقة، وموريتانيا تحكم عليها طبيعتها الصحراوية وإطلالتها على المحيط الأطلسي أن تمتلك ثروة حيوانية متميزة، ففي الجنوب الممطر تعيش الأبقار والماعز (الأغنام) والإبل والخيول والحمير، أما في الوسط والشمال فتعيش الإبل والغنم نتيجة قدرة هذه الحيوانات على تحمل قساوة المناخ.

إذن تتوزع الثروة الحيوانية توزيعا يتفق مع توزيع المراعي، ففي الإقليم الشرقي (الحوضين والعصابة) يوجد ما يزيد على 64% من الأبقار و 47% من الأغنام والماعز و40% من الإبل، ويرجع هذا التركيز إلى الظروف المناخية المناسبة للرعي وعم وجود

أنشطة منافسة لهذا القطاع، أما إقليم النهر فهو يضم 32% من الأبقار و45.8 من الأغنام والماعز و21.2% من الإبل، أما بقية البلاد فتكاد تنعدم فيها الأبقار إذ تضم ولاية "تكانت" 3.6% من مجموع الأبقار في حين يضم الشمال حوالي 38% من الإبل[1].

وتسيطر التنمية الحيوانية بشكل واسع على القطاع الريفي حيث تمثل وحدها قرابة 80% من الإنتاج الزراعي الذي يعمل فيه قرابة 46%من العدد الإجمالي لسكان البلاد وتسهم بنسبة 08% من الناتج الداخلي الخام.

إلا أنها تعترضها جملة من المشاكل من أهمها:

- عدم وجود مشروع نموذجي (عام أو خاص)، عدم وجود نظام تسليفي (للقرض)، ضعف مبادرة الخواص في الاستثمار في هذا القطاع باستثناء بعض مصانع الجلود والألبان المحصورة في العاصمة انواكشوط.
- كما يعتمد القطاع على الجهود الخاصة لأصحاب الثروة الحيوانية الذين يعتمدون عليه كمصدر للرزق، ويغلب طابع البداوة والأمية على هؤلاء مما يجعلهم يهتمون بالأعداد قبل النوعيات، إضافة إلى أن الأعداد التي يبيعونها من هذه القطعان لا تتجاوز حدود احتياجاتهم، مما يقلل من دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.
- إضافة إلى ضعف المستوى العام للبنى التحتية والخدمات (من حيث الصحة الحيوانية والمياه الرعوية والبحث والإرشاد)، وغياب نظم ناجعة لجمع وتمويل

المنتجات الجزئية وخاصة الألبان، مع غياب أي تنظيم في مجال تسيير المجالات الرعوية ومساحات الانتجاع أكثر احتراما للبيئة[2].

إذن لابد من وضع خطة محكمة لإعادة تأهيل هذا القطاع، وتطويره بشكل يتناسب مع دوره الهام في توفير فرص العمل ومساهمته الكبيرة في الناتج الداخلي الخام، وزيادة الصادرات عن طريق تحسين طرق تسويق هذه الثروة والجدولان المواليان يبينان تطور أعداد هذه الثروة.

الجدول رقم (09): تطور أعداد الماشية من 1992 إلى 2000 (بالألاف من الرؤوس)

النوع	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
البقر	1200	1200	1100	1111	1122	1353	1394	1434	1477
غنم	8900	9078	9260	9441	9634	10851	11393	11961	12561
الإبل	1080	1091	1102	1113	1124	1162	1185	1207	1231

Source : B.C.M. Bulletin Trimestriel des statistique, Mars :2000, P40.

من خلال هذا الجدول نلاحظ عدم تطور كبير في أعداد المواشي وذلك راجع إلى ضعف الاستثمارات العمومية وغياب دعم لتطوير القطاعات الفرعية المرتبطة بهذا القطاع، فقد شكل غيابها عائقا في سبيل تنمية هذا القطاع، كما ساهم تضافر الأمراض والأوبئة ودورات الجفاف المتعاقبة وكذلك تحضر غالبية المنمين، بتفكيك الجزء الأساسي من أنظمة الإنتاج القديمة في هذا القطاع.

الجدول رقم (10): تطور الماشية من 1998 إلى 2010 (بالألاف الرؤوس)

النوع	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2009	2010
البقر	1448	1498	1550	1620	1686	1315	1354	1699	1728
غنم	11960	12558	13384	13885	14045	14329	15900	13403	14073
الإبل	1206	1230	1288	1329	1381	1323	1350	1181	1189

Source : ONS, Juns 2011, P2.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ وجود تطور في أعداد المواشي وذلك راجع إلى الظروف المناخية المواتية في السنوات الأخيرة، وكذلك إلى الإستثمارات التي استثمرتها الدولة لصالح هذا القطاع خاصة في توفير اللقاحات وبناء الحظائر وكذلك دعم توفير الأعلاف.

إلا أن غياب إستراتيجية وطنية للنهوض بالقطاع يظل عائقا أمام تطوره والاستفادة منه بشكل أكبر في التنمية الوطنية.

أما الشق الثاني من القطاع الزراعي فهو الزراعة، وتتميز في موريتانيا بكونها زراعة بدائية عائلية تهدف إلى تأمين سلع غذائية أساسية للسكان، وتعتمد اعتمادا كبيرا على الأمطار واستعمال وسائل الزراعة التقليدية مما أدى إلى ضعف إنتاجية هذا القطاع، ولوحظ في العقد الماضي اهتمام باستصلاح وزراعة الأراضي المروية بفيضانات نهر السنغال وتمارس في موريتانيا ثلاثة أنواع من الزراعة:

1 1 2 -الزراعة المروية:

تسيطر زراعة الأرز إلى حد كبير على الزراعة المروية التي تمارس على ضفاف النهر وروافده، ورغم الاستثمارات الضخمة والإصلاحات الكبيرة التي مكنت من ليبرالية الفرع، تواجه زراعة الأرز في موريتانيا مشكلة عامة في قابلية المنافسة ترتبط سواء بالعوائق التقنية (سواء نوعية الاستصلاح، غياب نظام صرف المياه، عدم التحكم في الطرق الفنية)، أو بالعوائق المؤسسية والتنظيمية (ضعف فاعلية نظام البحث والإرشاد، مشاكل التموين والتسويق). وفي نفس الوقت تواجه زراعة الأرز منافسة متزايدة ناتجة عن ليبرالية الفرع وعن تخفيض الحماية التعريفية.

وتقدر المساحة القابلة للري بمياه نهر السنغال بحوالي 150 ألف هكتار، يستغل منها حتى الآن حوالي 25%على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER).

إن حضور الدولة واهتمامها بالزراعة المروية أدى إلى محاولة تحديث الزراعة المروية، باستخدام وسائل حديثة وإنشاء مزارع نموذجية كما هو الحال في[3]:

- سهل أمبورية الذي يقوم على استصلاحه فريق عمل صيني.
- المزرعة النموذجية في كوركل، بتمويل مشترك بين الحكومة الموريتانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- المزرعة النموذجية في بوقي، بتمويل مشترك بين منظمة نهر السنغال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- المزرعة التجريبية في كيهيدي بتمويل وإشراف وطنيين.
- يضاف إلى هذه المناطق ، مناطق مستغلة من طرف الخواص وبعض التعاونيات والجمعيات الزراعية التي أصبحت تتزايد وتتضاعف خبراتها في السنوات الأخيرة، وأهم محاصيل هذا النمط الأرز كما أسلفنا والذرة والخضروات والبطيخ ...

والجدولين التاليين يبينان التطور الحاصل في المساحات المستغلة في الزراعة وكذلك تطور الإنتاج الزراعي.

الجدول رقم (11): تطور المساحات المزروعة (بألف هكتار)

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
171	192	182	175	223	207	194	109	212	154	217	214.6	240

Source : ONS, Annuaire Statistique 2008, P37.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تطور مضطرد في المساحات المستغلة ولكن بوتيرة غير كبيرة حيث كانت 171ألف هكتار سنة 1996 حيث إنتقلت إلى 240 ألف هكتار سنة 2008، حيث لم تزد المساحة المستغلة على 69 ألف هكتار.

والجدول التالي يبين تطور الإنتاج الزراعي.

الجدول رقم (12): تطور الإنتاج الزراعي الصافي (الوحدة طن)

السنوات	04/2003	05/2004	06/2005	07/2006	08/2007	09/2008	10/2009
مجموع الحبوب	76068	14575	14670	104475	116370	-	-
الذرة البيضاء	17130	74813	73100	67150	69083	71900	86400
الذرة الصفراء وشعير	7618	13034	19800	7565	14421	17900	13000
الأرز	51320	57328	53800	29760	32866	40200	31800
خضروات ومنتجات أخرى	40550	66450	52600	63750	-	-	-

Source : ONS, Mauritanie en chiffre, juin, 2011, p2.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الإنتاج متذبذب صعودا ونزولا وذلك راجع إلى العوامل المناخية وضعف الإرشاد والمعدات المستخدمة وكذلك هجرة بعض المزارعين إلى المدن وترك مزارعهم مما أثر على كمية الإنتاج والأراضي المستغلة.

1 1 3 - الزراعة المطرية:

هذا النوع من الزراعة يعتمد على الأمطار التي تغمر المناطق الجنوبية التي تعتبر مناطق زراعية، كما تؤدي الأمطار إلى حدوث فيضان في نهر السنغال يسفر عن ري مساحات كبيرة، وفي بعض الأحيان تصل المساحات المغمورة بفيضانات النهر والسدود التي تقيمها الدولة إلى ما يتراوح ما بين 50 إلى 70 ألف هكتار وقد كان هذا الصنف من الزراعة يقدم حوالي 60% من إنتاج الحبوب في البلاد قبيل الجفاف أما في الوقت الحالي فإنه لا يمثل إلا حوالي 38% من إجمالي إنتاج الحبوب.[3]

ويواجه هذا الجزء من الزراعة علاوة على أخطار المناخ مجموعة من العوائق (التأخر التكنولوجي، غياب البنى التحتية للتخزين والنقل وضعف تنظيم الأسواق، وتدهور الموارد البيئية والآفات الزراعية...) وحسب الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر التي تبنتها موريتانيا منذ سنة 1999 إلى آفاق 2015 سيحظى هذا الفرع بعناية خاصة، حيث يتمثل الهدف الرئيسي في التحسين من المردودية وتشجيع تكوين أقطاب نشاط قادرة على خلق مصادر مدرة لدخل مستقر لفائدة الفلاحين وتعتمد هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور هي: تحسين المردودية ودعم شبكات التموين والتحكم في الماء وبخصوص تحسين المردودية تتمثل الأنشطة المقررة في تطبيق مجموعة من التكنولوجيات المتوفرة (البذور المحسنة، السماد، تسيير خصوبة التربة).

- تقوية مكافحة الآفات الزراعية.
- التأطير عن قرب وإشاعة تقنيات الإنتاج والحفظ.

أما فيما يخص تحسين شبكات التموين والتسويق تتمثل الأنشطة المقررة فيما يلي: تنظيم الأسواق من خلال إنشاء بنوك الحبوب ودعم إنشاء فروع تسويق للإنتاج على مستوى المراكز الحضرية الكبيرة، ودعم التجمعات في بناء وسائل التخزين والتموين بالمدخلات. ويمثل التحكم في الماء رهانا للتزويد بالماء الشروب ولزيادة الإنتاج الزراعي.

1 1 4 -الزراعة الموسمية:

وينحصر معظمها في الواحات والوديان ذات المياه الجوفية القريبة من السطح حيث يتم رفع الماء بالوسائل التقليدية أو بالمضخات الحديثة في بعض المناطق ويزرع في هذه المساحات بشكل أساسي النخيل والخضروات، وتتم في فصل الشتاء وعلى الرغم من ضعف وزنها في الاقتصاد الوطني، تساهم الزراعة الموسمية في تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية وفي إعادة إحياء الوسط الطبيعي والأمن الغذائي للبلاد.

وعلى العموم تواجه الزراعة في موريتانيا حملة من المعوقات إضافة إلى ما ذكرنا سابقا وهي معوقات طبيعية واقتصادية وفنية ومالية تتمثل في الآتي:

- تقلب المناخ والظروف البيئية الرديئة وموجات الجفاف المتعاقبة منذ نهاية الستينات.
- ضعف خدمات الإحصاء الزراعي.
- ضعف البنيات الأساسية والتي تؤدي إلى زيادة التكاليف الإنشائية خاصة في مجال الري.
- ضعف خدمات البحوث والإرشاد الزراعي وخدمات وقاية المحاصيل ومكافحة أمراض الحيوانات.
- النقص في العمالة الزراعية الموسمية بسبب الهجرة المتزايدة إلى المدن.
- ضعف قنوات الائتمان الزراعي.
- تداخل الملكية الزراعية.

- تعقد الإجراءات المالية والإدارية، وضعف الإمكانات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج العامة والمخططة للأجهزة الإدارية والتنفيذية.[4]

وعلى العموم فإن الحقيقة التي تفرض نفسها هي أن تسيير القطاع الريفي يمتاز بتنظيم قليل الفعالية وتنسيق داخلي وخارجي ناقصين، وإرتجالية في برمجة وتنفيذ الحملات الزراعية وبصفة أشمل سوء التسيير وعدم الترشيد وعدم فعالية إستغلال الأموال العمومية المستثمرة فيه.

1 2 -القطاع المنجمي:

تمتلك موريتانيا موارد معدنية هامة بفضل التنوع الجيولوجي للطبقة الباطنية والعدد الكبير من المؤشرات الدالة على وجود عدد من المعادن غير الحديدية، ومن بين المعادن غير الحديدية، يتواجد النحاس في منطقة قلب أم قرين وتشير الدراسات إلى وجود آثار لهذا المعدن في الجنوب، كما تم العثور على الذهب وعلى عدد من مكامن الجبس والملح من جهة، ومن جهة أخرى تم العثور على مؤشرات لمكامن الرصاص والكروم والمنغنيز واليورانيوم والرمل الأسود والتربة النادرة في عدد من المناطق الجيولوجية المختلفة، وقد أصدرت تراخيص للتنقيب عن عدد من هذه المعادن، وفيما يتعلق بالهيدروكربونات تم العثور على بعض المؤشرات لوجود هذه المواد في بعض الأحواض الرسوبية الساحلية في منطقة تاودني والحوض الساحلي.

وقد ظلت صادرات قطاع المعادن تمثل ما بين 50% و 60% من إجمالي الصادرات وحوالي 12% من الناتج المحلي، وتساهم في الميزانية بنسبة 15%، وقد عرفت سنة 2006 تراجعا لصادرات قطاع المعادن حيث أصبحت تمثل 28% من الصادرات نتيجة البدء في تصدير النفط.

1 2 1 الحديد:

تعتبر موريتانيا من أهم الدول العربية والإفريقية المنتجة للحديد ويتركز تعدين الحديد في البلاد في منطقة "كدية جل" في أقصى الشمال الغربي للبلاد والمناطق المحيطة بها حيث يوجد هناك أكثر من خمسين مكشفا يقسم حديدها إلى عدة مجموعات:

- توجد الأنواع الثلاثة الرئيسية منها إلى الشرق من (تزاديت) ويبلغ الاحتياطي فيها 90 مليون طن من أجود أنواع الحديد والغرب في منطقة (أفديرك) ويقدر الاحتياطي المعروف فيها بحوالي 125 مليون طن من أجود أنواع الحديد حيث يصل متوسط نسبة المعدن في الخام إلى 64.5%.
- ويوجد ما يقرب من بليون طن من معدن الكويرتز الذي يحتوي على نسبة من معدن الحديد تتراوح ما بين 25% و 50% ورغم انخفاض النسبة هنا إلا أن تعدين الحديد يعتبر اقتصاديا.

- هذا بالإضافة إلى احتياطي لا بأس به يوجد في مكشف "أمهاودات" الحديث والذي ساعد على زيادة الكميات المنتجة من الحديد في السنوات الأخيرة الماضية.

ويأتي معظم إنتاج الحديد من منطقة (تزاديت وافديرك) وينقل عبر خط للسكة الحديدية يبلغ طوله 635 كلم يمتد من (أفديرك) إلى ميناء (إنواذيبو) على المحيط الأطلسي ويعمل على ذلك الخط عشرون قاطرة ديزل و 650 عربة نقل حمولة الواحدة 75 طن.[5]

ولقد بدأ التفكير في استغلال الحديد الموريتاني في سنة 1952 حين تأسست شركة حديد موريتانيا الأجنبية (ميفرما) كأول شركة مهمتها التنقيب عن المعدن واستغلاله، ويشرف عليها مكتب الأبحاث الجيولوجية والمعدنية الفرنسي وتمتلك الشركات الفرنسية نسبة 55.8% من رأسمالها، بينما تمتلك الشركات البريطانية نسبة 19% والإيطالية 15.2% والألمانية 05% ومنحت 05% الباقية للدولة الموريتانية مما جعلها ممثلة بعضو واحد في مجلس إدارة الشركة.

وبدأت هذه الشركة أعمالها بقرض من البنك الدولي قدره 66مليون دولار أمريكي فضلا عن قرض من الحكومة الفرنسية قدره 20مليون فرنك فرنسي، وقامت الشركة بعمليات التنقيب والتفجير في بعض المناطق، وأقامت منشآت عمل في مناطق إستغلال الحديد ومدينتان للعمال في مدينتي (إنواذيبو وازويرات) تبلغ طاقة كل منها 5000عامل[6].

وقد صدرت أول شحنة من الحديد الموريتاني سنة 1963 وصلت قيمتها إلى 750 مليون أوقية وهو ما مثل نسبة 93% من قيمة الصادرات الإجمالية للدولة في تلك السنة، وقد شكل قطاع التعدين في عهد (ميفرما)، حوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي و80% من الصادرات واستقطب 15% من مجموع العمالة في القطاعات العصرية.(7)

وقد استمرت شركة "ميفرما" في إنتاج الحديد إلى أن اتخذت الدولة قرار بتأميمها في 1974/11/28 وقد وصل إجمالي إنتاجها منذ نشأتها وحتى تأميمها 91 مليون طن من الحديد بمعدل سنوي متوسط قدره 6.5 مليون طن للفترة من 1963 إلى 1974 مع أن أقصى معدل للإنتاج كان حوالي 11 مليون طن في السنة الأخيرة وفي 1972/07/27 أنشأت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم " SNIM" وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وكانت مهمتها في البداية التنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها واستمرت في تلك المهمة إلى أن أممت شركة "ميفرما" حيث أسندت إليها مهام الشركة الأخيرة المتمثلة في التنقيب عن وإنتاج وتسويق خامات الحديد.

وفي سنة 1978 تحولت "SNIM" من شركة مملوكة للدولة إلى شركة ذات رأسمال مختلط فدخل مساهمون عرب وآخرون وهكذا توزع رأسمالها على النحو التالي:

- الحكومة الموريتانية 70.89%.
- الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية 9.64%.
- الشركة العربية للتعدين 7.61%.

- الصندوق العراقي للتنمية العراقية 7.17%.
- المكتب المغربي للمساهمات والأبحاث المغربية 3.09%.
- البنك الإسلامي للتنمية 2.41%.
- القطاع الخاص الموريتاني 0.19%

وقد واجهت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم في بداية عملها صعوبات كثيرة من أهمها انخفاض الطلب العالمي على الحديد الموريتاني مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في حجم الإنتاج الذي انخفض من حوالي 116000 ألف طن سنة 1974 إلى 7437 ألف طن سنة 1978.

وهو ما أثر بشكل سلبي على قطاعات الصادرات في الدولة الذي كان يعتمد في الجزء الأعظم منه على صادرات الحديد، لكن الأمر بدأ يتغير مع نهاية الثمانينات حينما رجع حجم إنتاج الحديد إلى مستوياته السابقة حيث وصل إلى ما يقرب 12 مليون طن سنة 1990 وهي أعلى كمية وصل الإنتاج حتى ذلك الوقت.

وتعتبر "SNIM" حاليا أهم مؤسسة في البلاد والمستخدم الثاني للعمالة بعد الدولة حيث يبلغ عدد العاملين فيها في الوقت الحاضر 5000 عامل وقد بذلت جهود كبيرة لتحقيق خطة للاعتماد على الأيدي العاملة الموريتانية أو ما عرف (بمرتنة) الوظائف في الشركة، وقد تم تحقيق هذا الهدف مع بقاء عدد محدود جدا من العمال الأجانب وقد ساهمت شركة « SNIM » في العديد من المشاريع التنموية في البلاد مثل الكهرباء وتوفير المياه خاصة

في مدينة انواذيبو ،العاصمة الاقتصادية للبلاد ومدينة ازويرات منطقة تركز المعادن، ولها دور كبير في مشروع المياه والكهرباء الذي بدأ تنفيذه داخل الأقاليم الأخرى.[8]

والجدول التالي يبين تطور قيمة وحجم صادرات الحديد.

الجدول رقم (13): تطور قيمة حجم صادرات الحديد

السنة	حجم الصادرات بمليون طن	قيمة الصادرات بمليون دولار
2000	11.069	183.6
2001	10.093	178.5
2002	10.460	183.8
2003	9.627	175.3
2004	11.003	246.8
2005	10.639	389.4

Source : Initiative sur la transparence des industries extraies, rapport national, 2005, P8.

من خلال الجدول يتبين ثبات حجم الصادرات لكن قيمتها تزداد باضطراد وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار خامات الحديد في الأسواق الدولية.

1 2 2 -النحاس:

لقد اكتشف أول تكوينات النحاس في موريتانيا 1931 في منطقة "أم جرين" على بعد ثلاثة أميال إلى الغرب من مدينة أكجوجت، وفي سنة 1952 أكدت التحليلات وجود 9

مليون طن من الأنواع العالية الجودة من النحاس تحتوي على 3 أغرام من الذهب لكل طن من الخام، تضاف إلى هذه التكوينات الرئيسية تكوينات أخرى أكثر عمقا تقدر بنحو 18 مليون طن لا تزيد فيها نسبة الذهب عن 0.52 غرام لكل طن من الخام وقد كانت أول خطوة لتعدين النحاس الموريتاني هي إنشاء شركة تعدين النحاس في موريتانيا " MIGAMA" سنة 1953 لتدرس إمكانات تعدين النحاس الموريتاني برأس مال قدره 16 مليون دولار موزعة عل النحو التالي:

- الحكومة الموريتانية 25%.
- بنك الأبحاث الجيولوجي المغربي 25%.
- بنك باريز والأراضي المنخفضة 10%.
- شركة التعدين والمعادن الفرنسية 25%.
- الخصوصيون الموريتانيون 15%.

وقد استمر النشاط قاصرا على نشاط البحوث والمعامل إلى أن توقفت نتيجة لخلاف نشب بينها وبين الحكومة الموريتانية.

ثم تلقت موريتانيا عرضا من شركة أمريكية كندية مشتركة " Gendoy Group" وتضمن العرض استثمارات بقيمة 36 مليون دولار، وانتهت المفاوضات بين الجانبين بإنشاء شركة جديدة هي شركة النحاس الموريتاني " SOMIMA" التي تأسست 1966 برأسمال أجنبي في معظمه كما يلي:[9]

- الحكومة الموريتانية 23%.
- شركة تشريتز وهي مجموعة شركات معدنية من جنوب إفريقيا وشركات انجليزية وأمريكية 47%.
- شركة فرنسية 19%.
- اتحاد التمويل الدولي 11%.

وبدأت الشركة المذكورة بتصدير النحاس لأول مرة سنة 1971 بكمية قدرها 340 طن من الخام، ثم ارتفع إنتاجها إلى أن وصل سنة 1974 إلى 21.8 ألف طن، وهي أقصى كمية وصل إليها الإنتاج على الإطلاق قبل أن يتراجع ليتوقف إنتاجه وتصديره سنة 1978 نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية مما كان له الأثر الواضح على حجم وقيمة الصادرات الموريتانية، وفي سنة 1992 بدأ إنتاج الذهب من النحاس في مكمن قلب أم كرين على بعد 4 كلم من مدينة أكجوجت وذلك بعد إنشاء شركة سامين ومن بعدها شركة موزك للقيام بهذه المهمة.

وقد بدأ إنتاج النحاس سنة 2007/2006 بـ120000 طن من النحاس المركز و 2 طن من الذهب[10].

وقد وصل الإنتاج سنة 2006 حوالي 1300 طن من النحاس و 2520 أونصة من الذهب، أي حوالي 7.2 مليون دولار منها 1.6 مليون دولار من الذهب[11].

إلا أنه حدث تطور كبير في إنتاج الذهب والنحاس سنة 2008 حيث وصل إنتاج الذهب 95000 أونصة والنحاس 375000 طن[12].

1 2 3 -البترول والجبس:

لقد بدأ استخراج الجبس في موريتانيا سنة 1973، وقد أوكل إلى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم عمليات استخراجه، وقد تراجع إنتاجه من (19422) طن سنة 1987 إلى 3506 طن فقط سنة 1994 وذلك عائد إلى قلة الاحتياطات المتوفرة وانخفاض مردودية استغلاله ويوجد أساسا في منجم قريب من العاصمة انواكشوط وهو معد أساسا للتصدير إلى السنغال بموجب اتفاق موقع بين البلدين بهذا الشأن والاستهلاك الداخلي.

وقد تولت مسؤولية استخراجه الشركة العربية للصناعات المعدنية (SAMIA) التي تأسست عام 1974، بدل سنيم وتملك موريتانيا نسبة (51%) من رأس مالها والباقي تملكه الكويت، ويتراوح إنتاجه الآن بين 13 إلى 17 ألف طن سنويا [13].

أما النفط فمنذ 2000 و 2001 بدأت مؤشرات وجوده تظهر في مناطق متفرقة من موريتانيا، وعقدت عدة اتفاقيات تنقيب مع شركات أجنبية، وقد أفادت النتائج الأولية وجود كميات من النفط تختلف باختلاف المناطق من حيث الكم والنوع.

منحت أول رخصة للاستغلال في مايو 2004 لشركة ودسايد Woodside وشحنت أول كمية يوم 23 مارس 2006، والثانية 14 أبريل 2006 ويوجد في المناطق المتوقع وجود النفط فيها حوالي 20 شركة دولية، وقد وصل حجم الإنتاج اليومي من بئر شنقيط

حوالي 37000 برميل يوميا في المتوسط بدلا من 75000 كانت مبرمجة، وقد مثلت الصادرات النفطية حوالي 59% من إجمالي الصادرات وقد وصلت قيمة الصادرات النفطية إلى 701 مليون دولار يشرف على اكتشاف واستغلال الثروة النفطية الموريتانية مجموعة من الشركات منها:

- الشركات الاسترالية (AGIP. WOODSSIDE. HARGMAN/RCOIL/FUSIOHOIL الإيطالية) والصينية سي، أن، بي، سي والفرنسية TOTAL والبريطانية BRITSH GAZ. STERLING. ENERGE وشركات إماراتية مثل دالا بتروليوم THANI CORPORATION والماليزية PETRONA، والإسبانية REPSOL..[14].

لقد أسفرت عمليات التنقيب عن جملة من النتائج منها:

- بئر شنقيط / يبعد 80كلم من العاصمة انواكشوط، عمره 15 سنة ويقدر احتياطه 142 مليون برميل، وبلغ إنتاجه اليومي 37000 برميل بدلا من 75000 برميل كانت مقدرة.
- BANDA يقدر احتياطه من البترول حوالي 80إلى 100 مليون برميل من البترول و85 مليار متر مكعب من الغاز.
- بئر TIOF1 ويقدر احتياطه بـ 300 مليون برميل من النفط واكتشفت سنة 2004.
- TIOF WEST 400 مليون كاحتياطي، واكتشف 2004/12/21.

- حوض تاودني، الذي تبين المؤشرات احتوائه على كميات كبيرة أو هامة من البترول.

وهناك معادن أخرى متنوع الفوسفات والكبريت والكروم والنيكل والمنغنيز وعلى العموم تجدر الإشارة إلى أن استغلال الثروة المعدنية من هذه الموارد وذلك إما مباشرة بتحويلها إلى الخارج في ظل الاستعمار، أو بدفع تكاليف باهظة مقابل استخراجها إلى الشركات الأجنبية. مما يستوجب وضع خطة شاملة وناجعة للاستفادة أكثر من هذه الثروة وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق والتنقيب عنها.

1 3 - الثروة السمكية:

تعتبر الشواطئ الموريتانية من أغنى الشواطئ العالمية بالأسماك وخاصة الأنواع الجيدة منها، حيث يقدر خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (F.O.A) طاقة الاصطياد في المياه الإقليمية الموريتانية بما يتراوح ما بين (500-800) ألف طن من الأسماك سنويا دون أن يتأثر معدل التزايد الطبيعي للأسماك في سواحلها وفي الوقت الذي لا زال فيه الإنتاج محدود نسبيا ويتراوح بين (400-500) ألف طن سنويا في معظم الحالات، وقد مر استغلال هذه الثروة بمراحل اتسمت بالفوضوية والاستنزاف في البداية.

وقد كانت الخطوة الأولى نحو استغلال الثروة السمكية الموريتانية هي إنشاء شركة التجهيزات والصناعات السمكية في بداية الستينات، وقد أمنت لها الدولة قروضا باهظة، ولكنها أفلست نتيجة لنقص الخبرة الفنية المحلية آنذاك وبعد إفلاسها بقيت الدولة مطالبة

بمليارين من الفرنكات غرب إفريقية كانت قد أقرضتها خصيصا لتوفير التمويل اللازم لتلك الشركة.

وفي نفس الفترة أيضا كانت الدولة تقوم بعقد اتفاقات مع بعض الدول وأساطيل الصيد الأجنبية، وكمثال على هذه الاتفاقات الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الموريتانية والحكومة الفرنسية والتي تسمح بموجبها لسفن كلتا الدولتين بالاصطياد في المياه الإقليمية للدولة الأخرى بدون مقابل، وكان واضحا لأن هذه الاتفاقية في غير صالح موريتانيا التي لم تكن تملك آنذاك بواخر صيد بالقدر المطلوب وحتى لو فرضنا أنها كانت تملك بعض البواخر فليس هناك ما يدفعها للاصطياد في المياه الفرنسية الفقيرة بالأسماك نسبيا مقارنة بالمياه الإقليمية الموريتانية، وهكذا كانت هذه الاتفاقية وسيلة لنهب الثروة السمكية الموريتانية من طرف سفن الصيد الفرنسية.

أما بالنسبة لسفن الصيد الأجنبية الأخرى فإنها كانت تعوض عن كل طن اصطادته من الأسماك في المياه الإقليمية الموريتانية مبلغا متواضعا يتراوح ما بين 9 إلى 10 دولار أمريكي، وهكذا فشلت سياسة عقد الاتفاقات مع أساطيل الصيد الأجنبية لسببين: أولهما أنها مثلت آلية لنهب الثروة السمكية الموريتانية خاصة إذا علمنا أن وسائل الرقابة البحرية في موريتانيا كانت محدودة جدا في تلك الفترة. وثانيهما هو محدودية مردوديتها مما دفع الدولة إلى التفكير في تبني سياسة أخرى، فلجأت مع نهاية الستينات إلى تبني ما عرف بسياسة رخص الصيد، ويتلخص جوهر هذه السياسة في منح رخصة من الدولة الموريتانية للسفن

الأجنبية الراغبة في الاصطياد في المياه الإقليمية الموريتانية تزاول بمقتضاها نشاط صيد الأسماك مقابل دفع إتاوات مالية سنوية تتراوح ما بين 200 إلى 300 ألف دولار أمريكي عن كل سفينة، وقد مثلث هذه السياسة آلية مشجعة للسفن الأجنبية للاصطياد في المياه الإقليمية الموريتانية حتى بلغ عدد السفن الأجنبية المتواجدة إبان فترة تلك السياسة على السواحل الموريتانية 600 سفينة ثلثيها بواخر لصيد أسماك الأعماق والثلث الباقي لصيد أسماك السطح، وهذا الاتجاه المكثف نحو صيد أسماك العمق نابع من جودتها وارتفاع أسعارها عالميا.

إلا أن تلك السياسة كانت تتم في جو من الفوضوية وانعدام الرقابة مما هدد بانقراض الأنواع الجيدة من الأسماك في الشواطئ الموريتانية بسبب مخالفة السفن الأجنبية لنصوص الاتفاقيات التي تحكم اصطيادها في المياه الإقليمية الموريتانية مما اضطر الدولة إلى التخلي عنها، وإتباع سياسة جديدة للصيد ابتداء من سنة 1979، ومن أهم وسائل السياسة الجديدة للصيد[15]:

- إنهاء العمل بنظام رخص الصيد واستبداله بإقامة الشركات المختلطة بين الحكومة الموريتانية والشركاء الأجانب حيث تلزم الدولة الشريك الأجنبي بدفع حصة موريتانيا في رأس مال الشركة المختلطة والتي تبلغ نسبتها دائما أكثر من 51% على أن تقتطع تلك الحصة من نصيب موريتانيا من أرباح الشركة المختلطة، كما كانت الدولة تهدف من وراء إنشاء هذه الشركات المختلطة إضافة إلى توفير التمويل

المسبق لها، إلى امتصاص جزء من اليد العاملة العاطلة التي تلتزم الشركات المختلطة، باستقطابها وتدريبها مما يوفر الخبرة الفنية المحلية المطلوبة.

- سياسة الإفراغ الإجباري: لقد كانت السفن الأجنبية التي تصيد في المياه الإقليمية الموريتانية تقوم بتفريغ حمولتها في موانئ جزر الكناري التابعة لإسبانيا، وبذلك تفقد الدولة الموريتانية قدرتها على تفتيش تلك السفن ومعرفة مدى التزامها بقواعد الاتفاقات التي تعقدها مع الدولة ولذلك ركزت السياسة الجديدة للصيد على إلزام جميع السفن العاملة في المياه الإقليمية الموريتانية بتفريغ حمولتها من الأسماك في ميناء انواذيبو الموريتاني على المحيط الأطلسي.
- إنشاء الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية، وقد أعطيت هذه الشركة حق احتكار وتسويق المنتجات السمكية، فأصبحت الأسماك تصدر باسم موريتانيا لأول مرة عن طريق تلك الشركة مما ساعد على التحكم في الكمية المسموح بإنتاجها سنويا وحسب مختلف أنواع الأسماك.

وتعزيزا لإجراءات السياسة الجديدة للصيد تم مد المياه الإقليمية الموريتانية إلى 200 ميل بحري بعد أن كانت لا تتجاوز 30 ميلا بحريا حتى عام 1977.

وقد شجعت سياسة الصيد الجديدة على زيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية في قطاع الصيد البحري نتيجة لما تضمنته من قوانين تشجيع الاستثمار ومنح الامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، فبلغ حجم الاستثمارات في هذا القطاع من الفترة 1982-

1986 ما يناهز ثمانية مليارات من الأوقية وبفضل تلك الاستثمارات تنامى أسطول الصيد البحري الوطني بشكل ملحوظ حتى أصبح يضم الآن أكثر من 200 باخرة.

كما تم بناء منشآت أرضية لتجميد وتخزين الأسماك في انواذيبو بطاقة تجميدية تزيد على 400 طن وطاقة تخزينية قدرها 3000 طن، كما ساهمت هذه السياسة في رفع قيمة عائدات الصادرات السمكية إلى 20 مليار أوقية سنة 1986 بدلا من مليار واحد من الأوقية سنة 1978، وابتداء من 1984 أصبحت عائدات الصادرات السمكية تمثل دائما أكثر من 50% من إجمالي عائدات صادرات البلاد حتى سنة 1990 حيث انخفضت تلك النسبة إلى 46.8%، وبالتالي يمكن القول أن قطاع الصيد قد عوض الخسائر التي سجلت على مستوى قطاع المناجم في الثمانينات وأصبح هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد الوطني خاصة على مستوى التصدير وقد بلغت الكميات المصدرة من الأسماك في عام 2001 حوالي 159311 طن وبلغت قيمتها 36337 مليون أوقية أي ما يعادل 156.24 مليون دولار [16].

ولا شك أن هذه الإنجازات الهامة لا زالت دون الطموحات والإمكانات الهائلة التي تمتلكها موريتانيا على صعيد الثروة السمكية ولازالت الجهود تبذل لتحقيق المزيد من السيطرة على هذا المورد الهام.

ويمارس في موريتانيا نوعين من أنشطة الصيد:

أولا: الصيد التقليدي: ويمارس جزء منه في نهر السنغال في المنطقة الجنوبية من البلاد في إطار الصيد النهري وقدر عدد العاملين فيه في بداية الثمانينات بما يتراوح بين 30-40 ألف شخص ويقدر إنتاجهم بحوالي 15 ألف طن في المتوسط سنويا.

ويتسم قطاع الصيد التقليدي عموما باستخدام الوسائل البدائية في الصيد وإنتاجه محدود وموجه بالكامل للاستهلاك المحلي وتجري تحسينات مهمة فيه من أجل الرفع من مردوديته.

ثانيا: الصيد الحديث: يضم صيد أسماك العمق وأسماك السطح ويتم بوسائل متقدمة دائما ما تكون على شكل مصانع متحركة، ويمثل إنتاجه الجزء الأعظم من إنتاج البلاد من الأسماك وهو موجه بالكامل للتصدير للخارج. والجدول التالي يبين تطور إنتاج قطاع الصيد.

الجدول رقم (14): إنتاج قطاع الصيد بالطن

السنوات	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995

الصيد التقليدي	35386	28179	23899	26131	221399	19456	14527	18043	15827	22236	20978
الصيد الحديث	642863	792078	615154	64652	620146	525469	577253	626899	580897	657069	481865

Source : ONS, Annuaire statistique 95/2005, DEC. 2006.p44

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك إنتاج مضطرد من سنة إلى أخرى في كلا النشاطين التقليدي والحديث مما يدل على أن هناك استثمارات في هذا القطاع الهام الذي يوفر فرص عمل كثيرة ومصدر للدخل لفئة كبيرة من المجتمع الموريتاني مما يستوجب إيلاء اهتمام كبير بهذا المورد المتجدد.

وبعد استعراضنا لأهم موارد الثروة في موريتانيا نستعرض الإصلاحات الهيكلية فيها وانعكاساتها على الاقتصاد الموريتاني.

2 -الإصلاحات الهيكلية في موريتانيا وانعكاساتها:

قبل الخوض في الإصلاحات الهيكلية في موريتانيا أود أن ألقي نظرة ولو موجزة عن برامج التثبيت والتكييف الهيكلي ووصفتي الصندوق والنقد الدوليين.

2 1 -برامج التثبيت والتكيف الهيكلي:

تستند برامج التثبيت الاقتصادي التي يرسمها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، في حين تستند برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي على النظرية النيوكلاسيكية في تخفيض وتوزيع الموارد[17].

والصندوق هنا معني أساسا بمشكلات الأجل المتوسط والطويل ويوجد تنسيق كامل ودقيق بين سياسات الصندوق وسياسات البنك من حيث شروط القروض والتسهيلات المقدمة منهما للبلاد النامية.

وبحيث تكاد تنتفي الفروق التي كانت قائمة بينهما في عقدي الستينات والسبعينات من هنا فقد نشأ مؤخرا مصطلح جديد من أدبيات الصندوق والبنك، وهو مصطلح المشروطية المتقاطعة الذي أصبح يعني الترابط والتداخل بين شروط كلتا المؤسستين [18].

وسواء تعلق الأمر بوصفة برامج التثبيت الاقتصادي للصندوق أو بوصفة برامج التكييف الهيكلي للبنك، فإن تلك الوصفتين تنطلقان من رؤية موحدة، فحواها أن مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية؛ إنما يعود في التحليل الأخير إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه البلدان، وعليه فإنه للخروج من هذا المأزق وذاك الركود، يتعين عن البلد المعني أن يقوم بإحداث تغيرات جذرية في هذه السياسات، حتى ولو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية إنهما (البنك والصندوق) يهملان تماما العوامل الخارجية، ويعتبرانها غير موجودة أصلا، ويشخصان المشكلة على أنها مجرد أخطاء ارتكبتها البلاد المدينة، ولهذا تنصب برامج الاستقرار والتكييف فقط على المسائل الداخلية.

2 ـ 1 ـ 1 وصفة صندوق النقد الدولي:

مازال الجدل سائدا بين الاقتصاديين المعنيين بالإصلاح الاقتصادي بشأن أي من السياسات الإصلاحية يمكن تنفيذها أولا، التثبيت الاقتصادي أو التعديل الهيكلي أو الاثنين معا في نفس الوقت، وعلى الرغم من منطقية الخيارات المختلفة وفق الفروض التي اعتمد عليها كل منهم، إلا أن أكثر الخيارات منطقية تكون وفق المفاهيم الاقتصادية، يكون التثبيت الاقتصادي أولا وبعد أن تأخذ هذه الإجراءات بعدا زمنيا مناسبا في إطار المدى القصير لتفعيل آثارها الاقتصادية تليها في الترتيب المرحلي الإجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتعديل الهيكلي، ويستند هذا التسلسل إلى الفروض التي تشير إلى صعوبة حركة رأس المال باتجاه الاستثمار، ويقوم التثبيت الاقتصادي بالسعي نحو تحقيق أسعار الصرف الحقيقية مع أكبر قدر من التأكد والرضا لدى الاستثمار الأجنبي وعدم الخوف من التغيرات لأسعار الصرف للعملات المحلية، كما يعد برنامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي.[19]

وأهم بنود وصفة الصندوق السياسات المتعلقة بالموازنة العامة حيث أن محاصرة العجز في الموازنة وما ينجم عنه من مشكلات يتطلب العمل من وجهة نظر الصندوق على كبح الإنفاق العام، وأن تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها العامة، ويمكن تلخيص السياسات التي تهدف إلى تحقيق ذلك فيما يلي:

- إجراء خفض كبير في بند النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي، وخاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية، وهنا يوصي الصندوق بعدة أساليب أفضلها من وجهة نظره الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة.
- زيادة أسعار مواد الطاقة، فضلا عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة.
- تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف حتى يمكن إعادة الحياة لعلاقات العرض والطلب في سوق العمل، حتى ولو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج.
- كما يوصي الصندوق بضرورة أن تكف الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء استكمال شبكة البني التحتية الأساسية.
- رفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة، وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في القطاع العام.
- التخلص من الدعم الاقتصادي التي تتحمله الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة.

وهناك السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات ونهي التي تهدف إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي.

فإن القضية المركزية في وصايا الصندوق هي تخفيض القيمة الخارجية للعملة التي ستؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات[20].

وكل ذلك لا بد من أن يتم في إطار تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرقابة على الصرف والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، وإعطاء الحوافز للاستثمارات الأجنبية الخاصة.

وقد اهتمت سياسات الصندوق بالسيولة النقدية لأنها أحد مسببات زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة التضخم، وعليه فإن برنامج التثبيت الاقتصادي يسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال رفع أسعار الفائدة، حيث أن هذا الرفع يؤدي إلى تحفيز الادخار وترشيد الاستثمار، كما أن الاهتمام بتنمية أسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها وترشيد الاقتراض الخارجي من بين السياسات المتبعة بصندوق النقد الدولي.[21]

إن سياسة التثبيت الاقتصادي تهدف إلى:

- إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة عادة ما تكون بين عام أو عامين.
- هذه السياسات عادة ما تكون اتفاقية بين الحكومة المعنية التي تقوم بسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق وبين صندوق النقد الدولي وهذه السياسات تمثل مشروطية الصندوق التي تم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرمج مع الحكومة المعنية.

2 1 2 -وصفة البنك الدولي:

وكما هو الحال بالنسبة لبرنامج التثبيت الاقتصادي للصندوق، فإن الهدف من قروض التكيف الهيكلي التي تمتد من خمس سنوات إلى عشر سنوات، هو دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة هذه الدول على سداد ديونها الخارجية، بالإضافة إلى فتح هذه الدول أمام الاستثمارات الأجنبية، باعتماد الإجراءات والسياسات الرامية إلى زيادة متوسط معدل الربح في تلك الدول فوق متوسطه العالمي أمام هذه الاستثمارات، فإنه يوصي بما يلي:[22]

- تحرير الأسعار أي إبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب.
- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص: إذ يعتبر البنك أن سياسة الخصخصة مكون أساسي من مكونات الإصلاح الاقتصادي.
- حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي لا يتهاون فيها البنك الدولي ضمن شروط قروض التكيف الهيكلي.

سيؤدي فتح أسواق هذه الدول، بإسقاط القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية، إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة إلى هذه البلاد، وهي قضية باتت حيوية بالنسبة للتخفيف من مشكلات البطالة والكساد فيها.

كما يؤدي تحويل بنيان الإنتاج للتصدير، من خلال ما يدر من نقد أجنبي إلى تسديد الديون التي اقترضها البلد المدين.

ويستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى المفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، والأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية إما المتوسطة أو الطويلة، وتعنى البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها [23]، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

2 1 3 أثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية:

يعترف خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أن لهذه البرامج تكاليف اجتماعية، تضر بما يسمى بالقطاعات الاجتماعية الأشد تعرضا للمخاطر.

إلا أنهم جميعا، يتفقون على أن التأخر في تقبل هذه الآثار والتكاليف سيجعلها أكثر عبئا في المستقبل إذا أجل البلد تنفيذ برامج التكييف.

وإن هذه الآثار السلبية التي تنجم عن هذه البرامج هي تكلفة لا مهرب منها، مرارة دواء لابد من تجرعه، حتى يمكن للتكييف أن يأخذ مجراه، وينتقل البلد إلى أوضاع أفضل في الأجل المتوسط والطويل.

وفي هذا السياق كتبت "وان تسينج"، إحدى العاملين بالبنك الدولي تقول إن " مع تأجيل التكييف يزداد عمق التشوهات، ويصبح تصحيحها أكثر تكلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا"[(24)].

مع تصاعد موجات النقد الموجه لتلك البرامج بسبب فداحة آثارها السلبية، سواء من جانب المفكرين والخبراء الذين يعارضون وصفات الصندوق والبنك وما يبنى عليها من سياسات، أو من جانب قادة الدول النامية نفسها الذين أصبحوا عرضة لانتقادات سياسية حادة في مجتمعاتهم من جراء ما تمخض عن هذه البرامج من آثار وقلاقل، وفي ضوء الهبات الشعبية الساخطة ضد ما تنطوي عليه هذه البرامج من أعباء فادحة على الفقراء والمحرومين ومحدودي الدخل، في ضوء ذلك كله بدأت بعض المنظمات الدولية تتحدث عن ما يسمى بالتكيف ذي الوجه الإنساني، وعن ضرورة مراعاة أحوال الفقراء وأن سياسات التكيف يجب أن تحقق كل من الكفاءة والعدالة، وأن البنك الدولي يتعين عليه أن يقدم المساعدة للحكومات للتخفيف من الآثار السلبية للتكيف وبالذات لفقراء الريف والحضر.

ولهذا بدأ البنك الدولي يقترح مؤخرا عمل ما يسمى بشبكات الأمان وتأسيس صناديق تعويضات ومساعدات للفئات الأشد تعرضا للآثار السلبية لهذه البرامج، وهي مقترحات هزيلة، تتمثل مواردها رذاذا طفيفا لا يمكنه أن يخفف من لهيب الآثار الاجتماعية لتلك البرامج.

هناك ثلاث خصائص جوهرية في تلك البرامج، تنبثق عنها الآثار السلبية التي تضرب في صميم التنمية البشرية[25]:

- الخاصية الأولى، هي الطبيعة الانكماشية للبرامج.
- الخاصية الثانية، هي انحياز تلك البرامج لمصلحة رأس المال.
- الخاصية الثالثة، هي إضعاف قوة الدولة.

أما عن الطبيعة الانكماشية لتلك البرامج فهي أمر مؤكد ولا ينكرها خبراء الصندوق والبنك الدوليين.

فخفض الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار) للقضاء على فائض الطلب، سعيا وراء خفض العجز بميزان المدفوعات وخفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الاحتياطات الدولية، لابد وأن يؤدي إلى هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص التوظيف، وبالتالي إلى زيادة الكساد والطاقات العاطلة وحالات الإفلاس، وما يترتب على ذلك من هبوط في مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة.

وتزداد حدة هذا الأثر الانكماشي خاصة إذا لم يكن تطبيق تلك البرامج مقرونا بحقن خارجي ملائم من المعونات والقروض الميسرة.

- أما فيما يتعلق بخاصية انحياز وصفة هذه البرامج لمصلحة أصحاب رؤوس الأموال ووقوفها بقوة ضد عنصر العمل (إي وقوفها ضد العمال)، فارتفاع أسعار الفائدة، وخفض الضرائب على الدخول العليا والثروات، والإعفاءات الضريبية التي

تقررت للاستثمار الخاص، وإعادة النظر في العلاقات الإيجارية بين صاحب الأرض والعقار وبين المستأجر، وبيع مؤسسات القطاع العام للأفراد...وغيرها من السياسات، أدت بشكل مباشر إلى زيادة نصيب أصحاب عوائد حقوق التملك في الدخل والثروة القوميين.

وفي المقابل انبثق عن هذه البرامج مجموعة من السياسات التي استهدفت خفض نصيب عنصر العمل من الدخل، مثل تجميد الأجور وزيادة الأسعار وإلغاء الدعم السلعي وزيادة أسعار ورسوم الخدمات العامة (التعليم، الصحة، المرافق العامة)، وزيادة الضرائب غير المباشرة فضلا عن تجميد التوظيف والتعيينات في الحكومة ومشروعات القطاع العام وتسريح العمالة المؤقتة.

كل هذا ألحق ضررا شديد بكاسبي الأجور والمرتبات وخفض من نصيبهم النسبي في الناتج المحلي الإجمالي.

- أما الخاصية الثانية التي اتسمت بها هذه البرامج وألقت بظلها الشديد على أحوال التنمية البشرية، فهي الإضعاف المحسوس الذي حدث في دور الدولة، بعد إطلاق قوى السوق والمراهنة على الدور الزائد للقطاع الخاص.

وقد تجلى ذلك في الخفض المباشر في النفقات الجارية والاستثمارية للحكومة، ونزع ملكية القطاع العام، وحرمان الدولة من الفائض الاقتصادي المتحقق منه، وإجبار الدولة على الأخذ بسياسة حرية التجارة، حتى ولو أدى ذلك إلى تحطيم صناعاتها المحلية.

وفي ضوء هذه الخصائص الثلاثة التي اتسمت بها كل برامج التثبيت التي نجمت وستنجم عن هذه البرامج على التنمية البشرية وهي:

- تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل حيث يتحمل هؤلاء العبء الأساسي للكلفة الناجمة عن تطبيق هذه البرامج وهؤلاء يمثلون في الحقيقة الشطر الأكبر من سكان الدول النامية.

ولا يمكن أن نتصور حدوث تنمية بشرية دون الارتقاء المحسوس والمتعمد بمستوى معيشتهم، استهلاكا وصحة وإسكانا وتعليما وتثقيفا، وأي حديث عن التنمية البشرية يهمل هذه الكتلة الأساسية من السكان هو بالقطع حديث أجوف وزائف.

- كما أن هناك تزايد معدلات البطالة وإهدار قوة العمل البشري إذ أن مشكلة البطالة في هذه الدول أخذت اتجاها متفاقما في الآونة الأخيرة تحت تأثير التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

فقد تمخضت هذه البرامج عن سياسات كابحة لنمو التوظيف، بل وزيادة أعداد المتعطلين واحتمال زيادة من سيتعطلون مستقبلا.

- تردي إشباع الحاجات الأساسية وهنا نشير إلى مسألتين في هذا الخصوص وهما: مسألة الأسعار، ومسألة الخفض الذي يحدث في الموازنة العامة للدولة في مجال النفقات ذات الطابع الاجتماعي، باعتبارهما من أهم المسائل الفاعلة في تردي إشباع الحاجات الأساسية لشطر كبير من السكان.

ونظرا لفداحة العبء الذي يتحمله الفقراء ومحدودو الدخل، فإنه لضمان تنفيذ هذه البرامج غالبا ما تلجأ الحكومات المعنية إلى استصدار كثير من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات لمنع مقاومة الفئات الأشد تضررا من هذه البرامج، الأمر الذي يضر في الصميم بقضايا الحرية والديمقراطية وحق المشاركة، هي القضايا التي باتت الآن ضمن مكونات التنمية البشرية.

وبعد هذا الاستطراد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي عموما نصل الآن إلى هذه البرامج وانعكاساتها على موريتانيا.

2 2 - برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا:

مع نهاية 1984 وبداية 1985 كان الاقتصاد الموريتاني يسير في طريق مسدود كان يعاني من جملة من المشكلات الخطيرة والمتفاقمة والتي من أهمها الآثار السلبية لأكثر من 15 سنة من الجفاف التي ألحقت أشد الضرر بالقطاع الريفي ودفعت أكثر سكانه إلى الهجرة نحو المدن أملا فيما يتعلق بتوفير الحد الأدنى من المرافق العمومية الأساسية والضرورية للحياة المدنية كما أن معظم الإنجازات القائمة أصبح تسييرها يمثل عبء على الدولة نظرا لما يسودها من فساد التسيير الإداري، وقلة الموارد كما أن الاقتصاد في مجمله كان يعاني من اختلالات هيكلية بداخله تمثلت في عجز مزمن في ميزانية الدولة بلغت نسبته 9% من الناتج المحلي الإجمالي وعجز آخر في ميزان المدفوعات بلغت نسبته 34% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالنسبة لعام 1984م ، هذا علاوة على تفاقم مشكلة

الديون الخارجية التي قاربت في مجملها ضعف الناتج المحلي الإجمالي وبلغت خدمتها حوالي 38% من جملة صادرات البلاد وهو ما جعل الاقتصاد يعجز عن الاستمرار في الوفاء بها وتسديدها في أوانها[26].

وأمام هذه الوضعية الحرجة لجأت موريتانيا في سنة 1985 إلى طلب إعادة جدولة الديون ومنحها المزيد من القروض، الأمر الذي اقتضى منها تطبيق سياسات وبرامج إصلاح اقتصادي واسعة النطاق تشمل معظم جوانب الاقتصاد لشروط إعادة الجدولة والتي ترتكز بشكل عام على ضرورة إتباع سياسات مالية ونقدية أكثر تشددا وانكماشا.

إن هذه السياسات المراد إتباعها إنما هي سياسات ليبرالية تهدف إلى الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإطلاق العنان لقوى السوق، وتشجيع المبادرات الخاصة وتعمل على تنمية رأس المال الفردي والخصوصي[27].

وقد وضع برنامج تقويم على مدى أربع سنوات لمواجهة هذه المشكلات السالفة الذكر وإعادة اللحمة إلى مكونات هذا الاقتصاد وتهيئته للانطلاق على أسس أكثر سلامة وصلابة حتى يتمكن من الخروج من (عنق الزجاجة) التي كان محشورا فيها وأطلق على هذا البرنامج برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

2 2 1 -برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي (1985-1988):

لقد أدت المشاكل التي عرفتها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في السنوات التي سبقت تطبيق البرنامج وخاصة المشاكل التي عانى منها القطاع المنجمي والتي تمثلت في

تذبذب مستوى الإنتاج في هذا القطاع والذي جعلت منه الخطط السابقة قطب الرحي في الاقتصاد الوطني، حيث كان يستحوذ على ثلث الاستثمارات المخططة ونتيجة كذلك للأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى تدهور أسعار المواد الأولية، فقد انخفضت مداخيل هذا القطاع وبالتالي انخفض إنتاج المعادن، كما أن القطاع الريفي هو الآخر انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 40% في مطلع السبعينات إلى 20% سنة 1984، حيث أصبحت البلاد تواجه العديد من المشاكل الاقتصادية والمالية بلغت درجة عالية من التعقيد كان الناتج المحلي للفرد يهبط سنويا بنسبة 0.6% خلال الفترة (1980-1984)، في نفس الوقت كان معدل الاستثمارات يشكل نسبة 32% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أدى إلى أن وصل العجز في الميزانية 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي[28].

وبالتالي قررت الحكومة التعامل مع المؤسسات المعنية بالإصلاح الاقتصادي ووضع هذا البرنامج السالف الذكر وكانت أهدافه تتمحور حول الأتي:

- تحقيق معدل سنوي للناتج المحلي الإجمالي يفوق المعدلات الحاصلة بالنسبة للنمو الديموغرافي والتي تقدر بحوالي 2.7% سنويا أي الوصول إلى معدل نمو اقتصادي سنوي لا يقل عن 4% مع تحسين إنتاجية الاستثمارات المنفذة والميل إلى تخفيض نسبة الاستثمارات العمومية إل الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت في بداية البرنامج في حدود 35%.

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات الصافية من القطاع الحديث وتخفيض الواردات السلعية وذلك لتقليص العجز الجاري إلى حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 34% في بداية الإصلاح.
- الوصول إلى توازن ميزانية الدولة في عام 1986 وتحقيق ادخار تدريجي من هذه الميزانية يمكن أن يصل في عام 1988 إلى حوالي 5% من جملة الاستثمارات المطلوبة[29]. بالإضافة إلى أهداف أخرى منها تخفيض العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية وإتباع سياسة صرف مرنة بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- وإتباع سياسة نقدية للإقراض تعطي الأولوية للقطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة والصيد وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وسياسة تقشف صارمة على مستوى المالية العمومية تقوم على التحكم في النفقات الجارية وتحسين الإدارات العامة عن طريق زيادة فعالية عملية الجباية والتحصيل.
- إتباع سياسة لتحرير الأسعار بصورة تدريجية حتى تكون قريبة من سعر الكلفة بالنسبة للاقتصاد.
- انتهاج سياسة توظيف تعتمد على ربط التكوين بالاستخدام وخلق فرص عمل جديدة عن طريق القطاع الخاص خاصة في مجال الصيد والمؤسسات الصغيرة.

وقد بلغت الاستثمارات المخططة لهذا البرنامج حوالي 55 مليار أوقية منها 35.4% لقطاع التنمية الريفية (20% للزراعة و 18% للثروة الحيوانية، 13.6% لبقية النشاطات الريفية) و 25% للتنمية الصناعية (5.1% للصيد البحري و 10.4% للمعادن، و 2.9% للصناعة و 6.3% للطاقة)، و 27.1% للبنى الأساسية (منها 8.4% للطرق، و 5.9% للموانئ، و 7% لتنمية موارد الشرب في المدن...الخ) بينما تم تخصيص 12.5% للقطاعات الاجتماعية.

ويعد الانتهاء من هذا البرنامج بدأ برنامج آخر يطلق عليه برنامج الدعم والدفع الاقتصادي.

2 2 2 -برنامج الدعم والدفع (1989-1991):

لقد بدأت موريتانيا في تطبيق برنامج الدعم والدفع بعد النتائج التي حققتها في البرنامج الأول الذي أطلق عليه برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي حيث حققت معدل نمو في حدود 3.6%[31].

وأهم أهداف هذا البرنامج الآتي:[32]

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 3.5% خلال الفترة.
- تحقيق ادخار عمومي في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة.
- تحسين مردودية الاستثمارات والإبقاء على الاستثمارات العمومية في حدود 6.6% من الناتج المحلي الخام.

- حصر نسب خدمات الدين الخارجي فيما بين 20 إلى 25% من عائدات الصادرات.

وقد قدرت الاستثمارات المخططة بحوالي 45.3 مليار أوقية 43.3% منها للتنمية الريفية و 13.2% للتنمية الصناعية و 25.1% لاستصلاح الأراضي و 10.1% للموارد البشرية، 14.2% للتعدين.

ومن أهم النتائج التي وصل إليها هذا البرنامج أو تطبيقه هو وصول الادخارات العمومية إلى 2.8 مليار أوقية كمعدل سنوي أي ما يعادل 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر هذا المعدل أقل من المعدل الذي رسمه البرنامج.

أما بالنسبة للنفقات فكانت تتزايد بنسبة 7.27% خلال فترة البرنامج حيث انتقلت من 13.9 مليار أوقية في السنة الأولى من البرنامج إلى 17.942 مليار أوقية في العام الأخير أي سنة 1991، وذلك بسبب تسديد خدمة الديون خلال فترة تطبيق البرنامج[33].

وقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2% خلال فترة هذا البرنامج كما شهد هذا النمو صعودا وهبوطا من سنة إلى أخرى، فقد أدى ارتفاع الإنتاج في القطاع الصناعي بنسبة 50% في سنة 1989 إلى نمو الناتج المحلي بـ4.8% لكنه في عام 1990 انخفض إلى 1.8% وذلك لتراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 41.4% في السنة الموالية بلغت الزيادة في النمو 2.6% ذلك كمحصلة للنتائج المسجلة على مستوى القطاعات الاقتصادية[34].

وبعد الإنتهاء منه بدأ برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1992.

2 2 3 -برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1995):

لقد أحرز الاقتصاد الموريتاني بعض المكاسب من خلال تبنيه لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988)، حيث أن هذا البرنامج نجح في إعادة التوازنات المالية وذلك نتيجة التحكم في الإنفاق العمومي وتقليصه، كما ساعده مسألة تجميد الاكتتاب والتوظيف، كما أن سياسة التحكم في الواردات قد ساعدت على تحسن وضع ميزان المدفوعات، لكن برنامج الدعم والدفع المالي الذي جاء بعده سنة 1989-1991 قد واكبته جملة من المشكلات والمصاعب مثل الأزمة مع السنغال في عامه الأول 1989 ثم أزمة الخليج وانعكاساتها خلال سنوات 1990-1991 مما جعل هذا البرنامج يخفق في تحقيق الأهداف المتوخاة منه وهي الوصول باقتصاد البلاد إلى حالة طبيعية يمكن معها استئناف الخطط الخمسية، وهكذا فإن البلاد وجدت نفسها في عام 1992 في وضع اقتصادي يفرض عليها تطبيق برامج التقويم الاقتصادي لفترة قادمة، وفي هذا الشأن صاغت الحكومة الموريتانية بالاتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين خطة تغطي الفترة 1992-1995 وذلك الاستهداف مواصلة مجهودات التصحيح الاقتصادي والإصلاحات البنيوية وإرساء قاعدة للنمو المعزز ودعم استقرار ميزان المدفوعات.

وأهم أهداف هذا البرنامج ما يلي[35]:

- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للناتج المحلي الإجمالي مقداره 3.5%.
- خفض معدل التضخم إلى 3.6% مع نهاية عام 1995.

- خفض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات (باستثناء التحويلات الرسمية) من 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1991 إلى 6.6% في عام 1995.

وقد قامت الحكومة من أجل تحقيق هذه الأهداف بإصلاح شامل للجهاز المصرفي بهدف تقوية دوره الوسيط بالإضافة إلى إصلاح للسياسة الائتمانية.

- تحسين الوضع المالي للحكومة من خلال تطبيق سياسة نفقات صارمة وتحسين تحصيل الضرائب.
- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تطبيق إجراءات إصلاحية في مجالات التجارة الخارجية والصرف والصيد الصناعي والتقليدي.
- تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ 3.5%.
- الحد من معدل التضخم بحيث يجب أن لا يتجاوز 14%...الخ
- تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات (باستثناء التحويلات الرسمية) من حوالي 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1992 إلى 11.4% في عام 1993 ولتحقيق هذه الأهداف تم التركيز على التنمية الزراعية وكذلك تحسين إدارة الثروة السمكية وكذلك تشجيع القطاع الخاص في مجال الشركات المتوسطة والصغيرة وكذلك تسهيل تحويل بعض الشركات العمومية أو المؤسسات إلى القطاع الخاص وتصفية البعض الآخر...)

2 3 - الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا:

كما أسلفنا سابقا فقد اعترف خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين أن لتلك البرامج تكاليف أو انعكاسات اجتماعية على الدول النامية التي تقوم بتطبيق هذه البرامج وموريتانيا لم تشذ عن هذا الواقع فقد أدت السياسات التي تنتهجها هذه البرامج من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وزيادة الضرائب لغير مباشرة وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد الضرورية لحياة المواطن وكذلك تجميد الأجور والرواتب وتحرير أسعار الصرف، وتخفيض العمالة العمومية كل هذه الإجراءات قد شكلت عبئا ثقيلا على المجتمع الموريتاني فمثلا قد انخفضت قيمة العملة الوطنية من سنة 1982 إلى 1993 بنسبة 61%.[36] نتيجة لتطبيق هذه البرامج فانعكس هذا الانخفاض سلبا على المجتمع الموريتاني بشقيه المستهلك والمدخر لأن هذه التخفيضات أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم فالمستهلكون تضرروا من انخفاض قوتهم الشرائية إثر الارتفاع المذهل للأسعار الذي يرافق تخفيض الأوقية، أما المدخرون فقد انخفضت قيمة مدخراتهم فقد اضطروا إلى التهرب من العملة الوطنية متجهين إلى الاستثمار في قطاعات غير منتجة ولعل أفدح آثار التضخم الاجتماعية هو تقويضه للطبقة المتوسطة من خلال ابتلاعه مدخرات هذه الفئة الاجتماعية والتي تضيع في محاولة عبثية للحاق بارتفاع الأسعار والذي يظن أفرادها أنه ارتفاع محدود ويمكن محاصرته، بسحب جزء قليل من المدخرات تتضاف إلى الدخل من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة ولكن استمرار التضخم يبتلع كل جهود هذه الطبقة

ويسلمها في النهاية إلى مستوى اجتماعي أقل ومن هنا فإنه يمكن القول أن التضخم يزيد الفقير فقرا[37].

ومن أخطر الآثار الاجتماعية التي تترتب عن التضخم في المجتمع الموريتاني انتشار الرشوة والفساد الإداري، ومن هنا نجد أصحاب الدخول المحدودة يلجؤون إلى هذا الطريق السيئ.

أما تخفيض النفقات العمومية فقد أدى بالدولة إلى التخلي عن الكثير من الخدمات الاجتماعية والتسهيلات فألغت سياسة الدعم التي كانت تساعد الفقراء على اقتناء السلع الضرورية كما تخلت الدولة عن بعض الخدمات التي كانت تقدمها للتلاميذ في مختلف مراحل الدراسة المتمثلة في تقديم الكتب والدفاتر في بداية كل موسم دراسي كما قلصت من الكفلات والمنح المدرسية التي كان يستفيد منها أبناء الأسر الضعيفة والمتوسطة.

أما في مجال الصحة فإن فتح القطاع أمام القطاع الخاص والسماسرة أدى إلى تدهور شديد في الخدمات الصحية وكذلك ارتفاع مذهل لتكاليفها مما أدى إلى عجز الكثير من الأسر الفقيرة عن تسديد فاتورة العلاج ويبقى الأثر البارز لتطبيق هذه البرامج في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وما خلفته من بطالة. والجدول التالي يبين عدد العمال المسرحين من عدة مؤسسات تمت إعادة هيكلتها.

الجدول رقم (15): يوضح المؤسسات التي تمت إعادة هيكلتها والعمال المسرحون

المؤسسات المسرحة	عدد العمال	التاريخ
الشركة الموريتانية لصناعة السكر	452	1990
الشركة الموريتانية للشحن والتوزيع والترازيت	52	1991
	20	1993
	18	1995
الشركة الوطنية للنقل العمومي	73	1990
الشركة الوطنية لصناعة الجبس	30	1993
	30	1994
الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير	131	1990
	47	1993
الشركة الموريتانية الجزائرية للصيد	191	1992
	61	1994
ميناء نواكشط المستقل	255	1990
الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	40	1990
الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية	35	1990
الوكالة الموريتانية للأنباء	63	1994
التلفزة الموريتانية	80	1994
الشركة الموريتانية للصيد السوفيتية	128	1994

	70	1995
الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين	91	1992
المجموع	1900	

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، خلية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، 1996، ص10.

لقد تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وشبه العمومية إلى حد اختفاء بعض هذه المؤسسات والبعض الآخر عمل على تسريح الكثير من عماله بطريقة اختيارية وذلك بشروط تقدمها هذه المؤسسات قبل تسريحهم بطريقة إجبارية من العمل.

كما كان لانتهاج موريتانيا سياسة ليبرالية صريحة تقوم على التخلي التدريجي للدولة عن المؤسسات العمومية وخفض الإنفاق العام وفتح المجال أمام المبادرة الفردية، كل هذه الإجراءات والسياسات أدت إلى تقليص التشغيل وارتفاع معدلات البطالة.

مما كان له أثر سلبي على المجتمع الموريتاني، وبعد استعراض الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الموريتاني، وانعكاساتها نصل إلى واقع التنمية الإنسانية والنمو الاقتصادي فيها.

3 التنمية الإنسانية و النمو في موريتانيا:

لا يشذ واقع اتجاهات النمو الاقتصادي و التنمية الإنسانية في موريتانيا عن مثيلاتها في المنطقة العربية و الإفريقية فخلال العقود الأربعة الماضية مر الاقتصاد الموريتاني بعدد من الدورات الاقتصادية حقق فيها معدلات نمو متباينة ففي بداية السبعينات كانت لموجات

الجفاف المتعاقبة، و ما ترتب عليها من هجرة ريفية آثار سلبية على الاقتصاد رغم جودة أداء القطاع المنجمي آنذاك، و قد تميزت نهاية السبعينات و بداية الثمانينات بتورط موريتانيا في صراع إقليمي, إضافة إلى تبني سياسات اقتصادية غير ملائمة الأمر الذي ترجم في ضعف نمو الاقتصاد و اختلال ميزان المدفوعات وتراكم العجز العمومي بشكل غير قابل للاستمرار على المدى الطويل، و في هذا السياق تم تبني برنامج إصلاحي اقتصادي ومالي شامل سنة 1985-1988 يهدف إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، و تم استكماله ببرنامج آخر في الفترة 1989-1991. كما أشرنا سابقا.

و إثر هذا الإصلاح تمكنت من إحراز تقدم ملموس في تقليص الاختلالات المالية خلال الفترة 1985-1989 و من تحقيق مكاسب في مجالات معدل النمو الاقتصادي و تحرير كل من الأسعار والتجارة و إعادة هيكلة المؤسسات العامة و المصالح التجارية ، إلا أن الأداء الاقتصادي تدهور بصورة ملحوظة خلال عامي 1990-1991 في أعقاب حرب الخليج حيث واجهت موريتانيا صعوبات مالية واقتصادية ناجمة عن التراجع في المساعدات الخارجية وانخفاض الصادرات. [38]

3-1- تطور النمو الاقتصادي:

لقد تطورت معدلات نمو الاقتصاد الموريتاني بصورة غير منتظمة خلال هذه العقود ويرجع هذا التطور المتذبذب إلى تضافر عدة عوامل داخلية وخارجية

أ -فعلى امتداد الفترة 1971-1975 بلغت نسبة النمو 0.7% في المتوسط مع وجود انزياح نمطي قدره 7.1% الأمر الذي يترجم درجة عالية من التقلب ترتبط بسنوات الجفاف.

ب -خلال مرحلة ثانية تمتد من 1976-1984 بلغ متوسط النمو ضعفي ما سجل في الفترة السابقة كما تقلص مستوى التقلب و إن كان قد ظل مرتفعا (حيث بلغ الانزياح النمطي 3.95).

وتتميز هذه الفترة الثانية بتسجيل معدلي نمو سالبين في سنتي 1982, 1984 نتيجة للجفاف وللخيارات الاقتصادية السيئة التي تم تبنيها في تلك الفترة.

ج - و قد ارتبطت هذه الفترة الثالثة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما من خلال وضع برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1985، وقد عرفت خلاله معدل نمو اقتصادي قدره 2.5% في المتوسط وتراجع كبير في مستوى التقلب حيث بلغ الإنزياح النمطي2.26%.

د -وأخيرا فقد كرست الفترة الرابعة لتعزيز الإصلاحات التي بدأ تنفيذها سنة 1985 بمزيد من تأكيد انسحاب الدولة من القطاعات الإنتاجية و مع المزيد من إشراك القطاع الخاص و قدر نمو فيها بـ: 4.5% في المتوسط سنويا. إضافة إلى مستوى تحيز ضعيف جدا.[39]

و يظهر الجدول التالي تطور النمو الاقتصادي في موريتانيا

الجدول رقم (16): تطور النمو بين سنتي 1970-2010.

الفترة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2003-2000	2010-2006
معدل النمو الاقتصادي	%3.01	%2.33	%3.32	%4.57	%3.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ، المجلد 1، مراجعة مؤقتة 2010 ودراسة تحليل عناصر النمو الاقتصادي في موريتانيا، المركز الموريتاني لتحليل السياسات 2005.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ونزولا وذلك عائد إلى موجات الجفاف المتتالية التي تعرضت لها موريتانيا وكذلك عدم الاستقرار السياسي والسياسات المنتهجة الخاطئة وصولا إلى الأزمة المالية الأخيرة وتأثيراتها.

إلا أنه مع بداية العقد الأول للألفية الثالثة ، تم صياغة العديد من الأطر والوثائق الوطنية الهادفة إلى تحسين إدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز فرص النمو وتخفيض معدلات البطالة والفقر في المجتمع بالشراكة مع كل أطراف التنمية ، الدولة ، القطاع الخاص ، منظمات المجتمع المدني، المانحين. فالرؤية الإستراتيجية لموريتانيا 2015 تقوم على أساس تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي قدره 5.8% سنويا.

و هذا الهدف المحوري يتطلب أن يصاحبه تطور في الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية لتحقيق الغاية الشاملة للرؤية الإستراتيجية و هي الانتقال بموريتانيا من مجموعة الدول منخفضة التنمية الإنسانية إلى مجموعة الدول متوسطة التنمية الإنسانية بتنوع

اقتصادي واجتماعي وثقافي ومعرفي وسياسي ، وفي هذا السياق فإن محور النمو الاقتصادي, في الرؤية ينظر إليه من بعدين الأول: زيادة وتيرة النمو بشكل عام وهذا يحتاج إلى تحريك عملية النشاط في كل من القطاعات التقليدية الواعدة.

الثاني: توسيع القاعدة الاقتصادية وتحفيز النمو في قطاعات الثروة السمكية والسياحة والزراعة والمعادن.

وقد أدت هذه الأطر والوثائق إلى تحسن ملحوظ في مجال رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ما يوضحه الجدول التالي[40]:

الجدول رقم (17): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي

الدولة	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ليبيا	6340	6130	7186	8113	9642	4860	8469	9515
الجزائر	1500	1801	3132	3501	3965	4958	3920	4518
تونس	2015	2244	3216	3398	3811	4349	4174	4198
المغرب	1415	1998	1973	2152	2438	2849	2871	2863
موريتانيا	618	405	623	884	901	1104	924	1080

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011, ص 21.

نلاحظ من خلال هذا الجدول بالنسبة لموريتانيا أن هناك تطور طفيف حاصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار

المواد الأولية في الأسواق الدولية و خصوصا الحديد و الذهب كما عزز هذا التطور تصدير موريتانيا لكميات قليلة من البترول ابتداء من 2006.

3-2- حصيلة التطور الحاصل في التنمية الإنسانية:

أما على صعيد التنمية الإنسانية فنلاحظ أن النتائج مازالت دون التوقعات والطموحات ذلك أن وضعية موريتانيا تجعلها ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية وذلك حسب تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ترتب دول العالم تنازليا حسب مؤشرات فقد جاءت موريتانيا في الترتيب (155) من إجمالي 186 دولة شملها التقرير وذلك حسب تقريره لعام 2013.

وهو ما يجعلها ضمن الدول التي توصف بتنمية بشرية منخفضة ذلك أن هذا الدليل يقسم دول العالم إلى أربعة مجموعات و هي على النحو التالي:

-تنمية بشرية مرتفعة جدا دليلها 0.905

-تنمية بشرية مرتفعة دليلها 0.758

-تنمية بشرية متوسطة دليلها 0.640

-تنمية بشرية منخفضة دليلها 0.468

والجدول التالي يبين وضع موريتانيا بالنسبة للتنمية البشرية:

الجدول رقم (18):وضع موريتانيا بالنسبة للتنمية البشرية

السنة	عدد الدول التي شملها التقرير	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية القيمة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي %
2003	175	154	0.454	51.9	43
2004	177	152	0.465	52	44
2005	177	152	0.477	52.7	51.2
2006	177	153	0.486	53.1	46
2008/2007	177	137	0.550	63.2	45.6
2009	182	154	0.520	56.6	50.6
2010	169	136	0.433	57.3	98.2
2011	187	159	0.453	58.6	98.2
2013	186	155	0.467	58.9	-

المصدر: من إعداد الباحث: اعتمادا على تقارير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – للسنوات 2003 /2013.

ملاحظة: دليل التنمية البشرية دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهي الحياة المديدة والصحية والمعرفة والمستوى المعيشي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن موريتانيا لم تحقق نقلة نوعية في مجال التنمية البشرية، حيث أن قيمة دليل التنمية البشرية في تلك الفترة من 2003إلى 2013 لم يطرأ عليه تحسن

كبير، حيث كان في سنة 2003 في حدود 0.454 وظل يزيد لكن زيادة طفيفة، وأكبر زيادة وصل إليها كانت سنة 2008 حيث وصل إلى 0.550، وذلك راجع إلى تحسن في أسعار المواد الأولية وخاصة الحديد، وكذلك إرتفاع الإنتاج الزراعي وبدأ موريتانيا تصدير البترول بكميات قليلة، وبعدها إنخفض قليلا وذلك راجع إلى عدم الإستقرار السياسي والأزمة المالية الدولية، لكن نلاحظ تحسن في متوسط العمر المتوقع عند الولادة وكذلك نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي.

وبعد إستعراض النتائج المحققة على صعيد التنمية البشرية نصل إلى النتائج التي حققتها في بلوغ أهداف الألفية الإنمائية.

3 4 - أهداف الألفية ومدى تحقيقها:

تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة غايات محددة زمنيا للعالم، وهي تهدف للتغلب على الفقر الشديد وتعزيز نسبة سكان العالم الذين تتوفر لهم فرص حقيقية للنهوض بمستوى معيشتهم وعمل ما يلزم لتحقيق مستوى التنمية المنشود، ولا تمثل تلك الأهداف مجرد مجموعة من النقاط المرجعية التي يجب تحقيقها بحلول عام 2015، بل تنطوي على رؤية واسعة لأولويات التنمية المشتركة والنابعة من فكرة أن الفقر الشديد والتفاوت الكبير في الفرص ليسا عاملين ثابتين لا مفر منهما بل هما مرضان يمكن علاجهما، فاستمرارهما يؤدي إلى إضعاف البشرية ويهدد الازدهار والأمن الجماعي.[41]

والأهداف التي تسعى التنمية البشرية إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي:

1 القضاء على الفقر المدقع والجوع.

2 تعميم التعليم الإبتدائي.

3 تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4 تخفيض معدلات وفيات الأطفال.

5 تحسين صحة الأم.

6 مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض الفتاكة.

7 تأمين الإستدامة البيئية.

8 إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

والجدول التالي يبين ما حققته موريتانيا في مجال هذه الأهداف:

الجدول رقم (19): درجة تحقيق أهداف الألفية في موريتانيا 1990-2010. [42]

الأهداف	المستوى الأصلي	المستوى الحالي	أهداف الألفية 2015	احتمال التحقق
القضاء على الفقر المدقع و المجاعة	56.6%	42%	%28.390	غير محتمل
التكفل بالتعليم الأساسي للجميع	49%	73%	%100	محتمل
السعي إلى مساواة الجنسين و استقلالية النساء	غ . م	19%	%50	محتمل
الحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة	137 طفل في الألف	122 قي الألف	45 في الألف	غير محتمل
تحسين صحة الأم	930 وفاة لكل مائة ألف	686 وفاة لكل مئة ألف	232 وفاة لكل مائة ألف	غير محتمل
مكافحة نقص المناعة و الملا ريا و أمراض أخرى	غ . م	%0.6		محتمل
ضمان بيئة مستديمة	37% الذين يستخدمون مياه شرب حسنة 0.40%أجزاء التراب التي تغطيها الغابات	%62 %0.2	%82	محتمل

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية ، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ، المجلد 1، مراجعة مؤقتة سبتمبر 2010، ص62.

من خلال الجدول يتبين أن هناك أربعة أهداف من ضمن الأهداف السبعة ممكنة التحقيق، وهي التكفل بالتعليم الأساسي للجميع وكذلك تحقيق المساواة بين الجنسين وإستقلالية النساء، كما أن مكافحة نقص المناعة والملاريا وأمراض أخرى ممكنة التحقيق

وكذلك ضمان بيئة مستديمة ممكنة التحقق حسب الهدف المرسوم لها، أما باقي الأهداف الثلاثة فيبدو أنها غير محتملة التحقق وذلك راجع إلى ضعف الإمكانات وكذلك الإرادة لدى مسيري الخطط التنموية.

خلاصة الفصل الثالث:

تمتاز موريتانيا بتنوع ثرواتها الطبيعية، لكن استغلال هذه الثروات وطرق تسييرها هو مكمن داء الاقتصاد الموريتاني مما يحتم عليها تبني سياسات أكثر نجاعة في استغلال هذه الثروات وتطويرها مما يؤدي إلى نتائج مرضية في تحقيق التنمية لمواطنيها، حيث مازالت نتائجها ضعيفة بالنسبة لتحقيق التنمي ـة الإنساني ـة وه ـو ما يتطلب منها حشد ج ـهود وإمكانات أكبر وذلك من خلال إشراك كافة فئات المجتمع في الجهود الرامية لتحقيقها. وبعد أن تتحقق يجب أن يجنوا ثمارها معا وهو ما يجسد المساواة و العدالة في التوزيع فهدف التنمية الإنسانية هو تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر كما أسلفنا سابقا.

ومما يعزز هذا التوجه هو تطبيق برامج إصلاحية تتواءم مع خصائص العصر وأهداف الألفية الإنمائية، وهذا مرهون بتعزيز الحرية والديمقراطية ووجود مؤسسات المجتمع المدني القادرة علي توسيع مساهمة المواطنين في وضع وصياغة البرامج الإنمائية والمشاركة في معالجة الأزمات الاقتصادية ومواجهة التحديات المستقبلية، والتركيز علي الفئات والأفراد الأكثر فقرا وتهميشا في المجتمع.

الهوامش:

1 -الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (CS,P)، أنواكشوط، 2000، ص 28.

2 -محمد ولد أعمر، دور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستراتيجية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أسطيف، أيام 07، 08، أفريل 2008، ص5.

3 -الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى الموازنة العامة في تنفيذها، معهد البحوث والدراسات العربية، بحث مقدم لنيل الماجستير في الاقتصاد، القاهرة، 1993، ص 05.

4 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم، ديسمبر 1994، ص 33.

5 -الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص07.

6 -محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، بحيث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، القاهرة، 1994، ص 08.

7 -الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، 10.

8 -محمد الأمين ولد سيدنا، مرجع سبق ذكره، ص 11.

9 -محمد بن محمد سالم، نواكشط، الطبعة الأولى، 1992، ص6.

10- Initiative sur la transparence des industries extractives, Rapport national, 2006, P8.

11- B C M : Rapport annuel, 2006, p25.

12- Les Determinants de l'inflation en mauritanie, Rapport Final, 2009, P24.

13 -وزارة الشؤون الإقتصادية والتنمية الموريتانية، المكتب الوطني للإحصاء (ONS)، التقرير السنوي 2001، ص65.

14 -محمد ولد أعمر، دور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص10.

15 -الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص15.

16 -المكتب الوطني للإحصاء (ONS)، 2001، مرجع سبق ذكره، ص66.

17 -الدكتور محمد عيسى عبد الله والدكتور موسى إبراهيم، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص225.

18 -د.رمزي زكي، الراهن والمحتمل، في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على التنمية البشرية، الطريق، عدد1، شباط 1995، ص60.

19 - د. مدني بن شهر، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص38.

20 - محمد عيسى عبد الله والدكتور موسى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص227.

21 - محمد رشوان، سياسات التعديل الهيكلي ومدى فعاليتها للإحتلال الخارجي، التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص9.

22 - رمزي زكي، الراهن والمحتمل، مرجع سبق ذكره، ص67.

23 - د. سالم توفيق النجفي، مراجعة الدكتور حميد الجميلي، سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الإقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص21.

24 - واند سينغ، آثار التكيف، للتكيف آثاره، مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد 1، رقم 04، ك1، 1984، ص12.

25 - الدكتور محمد عيسى عبد الله والدكتور موسى إبراهيم، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص229.

26 - محمد بن محمد سالم، الإقتصاد الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص52.

27 - الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الإقتصادي في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 58.

28- Programme de redressement économique et Financier le groupe consultatif, Paris, 26-27 novembre 1985, P03.

29 -محمد بن محمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

30 -محمد بن محمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص54.

31- République islamique de Mauritanie, Ministère du Plan bilan d'exceptionnel, « P.R .E.F », 1989, P6.

32 -محمد بن محمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص55.

33- République islamique de Mauritanie, Bilan d'exécution du programme de consolidation et relance, 1992, P14.

34- Ministère du Plan assistance à la Mauritanie en matière d'évaluation et de la borations des Politiques d'ajustement structurel 1994, P06.

35- République islamique de Mauritanie, office national de statistique de la Mauritanie, Rapport annuel, 1995, P 70.

36 -د. رمزي زكي، التضخم في العلم العربي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، 1986، ص 287.

37 -التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية في موريتانيا سنة 2005.

38 -محمد ولد أحمد سالم ، الاقتصاد الموريتاني ، ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج والآفاق، دار القافلة للصحافة والنشر، نواكشوط، موريتانيا، 1992، ص 89.

39 -المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا، 2005، نواكشوط، ص 22.

40 -التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص 21.

41 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعلان الأهداف الإنمائية للألفية بنيويورك، 2000، ص20.

42 -وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية ، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ، المجلد1، مراجعة مؤقتة، سبتمبر 2010، ص 62.

الخاتمة

لقد أولت الحضارات الإنسانية المتتالية اهتماما خاصا بحياة الفرد ومعيشته، ومع تطور الرأسمالية وزيادة التفاوت الاجتماعي برزت مفاهيم وأطروحات إصلاحية لتحقيق نوع من العدل والتحسين في المستوى المعاشي للفئات الواسعة من السكان، في ظل فكر يمتد إلى الأبعاد الإنسانية والاجتماعية ويضمن رفاهية وسعادة وتطور الإنسان وكل ما يتصل بما يخدم إنسانيته، فكر يضع كل شيء في خدمة الإنسان هذا الكائن الذي كرمه الله وخلق له هذا الكون ليكون أداة في خدمته وسخر له كل مقدراته، فكر يعيد الاعتبار للإنسان الذي أهملته البرامج التنموية السابقة في غمرة قيامها بمختلف دول العالم منذ الثورة الصناعية إلى اليوم، حيث استخدم الإنسان وفي غالب الأحيان وقودا لها، دون أن ينعم بالكثير من عوائدها الإيجابية، ودون أن يحظى بالمكانة التي يجب أن يلقاها ومن هنا ظهر فكر التنمية الإنسانية الذي يحاول أن يعيد الإنسانية إلى رشدها وإنسانيتها بعد عقود من الضياع والتيه في المجهول.

غير أن الأمر قد لا يقبل التعميم في تجارب كل الدول التنموية فعندما نتحدث عن انفراد أفراد أو فئات قليلة في بعض الدول بالاستفراد بمعظم خيرات ونتاج الغالبية من السكان التي ساهمت في نمو وثراء الكثير من الأوطان ولم تحظى أغلبية تلك الأوطان إلا بالنزر اليسير من تلك الخيرات، وعادت معظم أو كل تلك الخيرات والنعم إلى فئات قليلة من مجتمعات الكثير من البلدان، لذا بات من الضروري أن يحظى الناس كل الناس بالمستوى

اللائق من العيش الكريم والرعاية الصحية الكافية والمستوى التعليمي اللائق الذي يؤهلهم إلى أداء الأدوار المنوطة بهم وبفاعلية في مجتمعاتهم ويفتح أمامهم العمل والإبداع في وسط يتسم بالحرية والمشاركة بكفاءة في التطوير والتقدم، إنه باختصار توسيع مساحات الخيارات للأفراد حتى يقدم كل فرد ما يكتنزه ويمتلكه من مؤهلات وقدرات تساهم في رقي المجتمع ككل، وبما ينعم هو مع أقرانه بالرفاه المادي والمعنوي الذي يحققه هذا المجتمع، وعند ذلك تتحقق غاية التنمية، وتتحول من تنمية اقتصادية بحته ذات بعد مادي دون تحديد آلية التوزيع وعدالته، إلى تنمية إنسانية توفر المتطلبات المادية والمعنوية للإنسان وتتيح له توسيع خيراته التي لا حدود لها لذا بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدءا من عام 1990 في نشر هذا الفكر التنموي الذي عبرت عنه وبإسرار تقاريره السنوية والتي تؤكد أهمية أن يحظى الإنسان بالمقام الأول في كل عملية تنمية، وبما يكفل له العيش الكريم، والمستوى الصحي اللائق، والتعليم المناسب والحرية والمشاركة وغيرها من المتطلبات المادية والمعنوية التي توسع من مساحة خياراته في وطنه وفي العالم الرحب.

إنه ببساطة قلب معادلة التفكير في الفكر الاقتصادي من الإنسان المورد إلى الإنسان الغاية، وكان الهدف إحداث تحول فكري كبير من الاهتمام بالإنسان كأحد الموارد أي المورد البشري، الذي يمكن أن يستخدم مثله مثل أية آلة في عملية التنمية، ثم يستغني عنه بعد استنزاف طاقته، وبعد أن تزول قوته يصبح معرض لأنواع الإهمال.

الخاتمة

إلى الإنسان الذي ينجز التنمية وينعم بخيراتها في نفس الوقت حيث توضع في خدمته لا في خدمتها.

هذا الفكر عبر عنه نخبة من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين خصوصا في الدول النامية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذين أدهشتهم تلك الفروقات التي تلحق بالبشر رغم الإنجازات المحققة على المستوى الدولي من نمو كبير في ثروة الكثير من الأمم بفضل سواعد شعوبها، غير أن عدد قليل من تلك الشعوب إستأثر لوحده بخيرات تلك الدول على حساب باقي شعبه، ففي الوقت الذي ينعم فيه القليل بخيرات لا تعد ولا تحصي وربما تنعم حيواناتهم معهم بأكثر مما تنعم الكثير من الشعوب حيث يموت الملايين بالجوع والمرض ويبيت ألاف في العراء ومعرضين لكل المخاطر.

إن تأمل هذا الموقف المتناقض دفع هؤلاء المفكرين والمنظرين إلى صياغة نموذج جديد للتنمية يرد الاعتبار للإنسان في هذا العالم حيث يجب أن يحظى الإنسان بالأولوية، حتى ولو أقتصر الأمر في البداية على الدراسات والبحوث لعلها تجد الصدى ولو بعد حين لتجد مجالا للاهتمام للتطبيق في الواقع، وهذا دفع الكثير من الدول إلى تغيير سياساتها محاولة منها رد الاعتبار للإنسان ومحاولة الإلمام أكثر بمتطلباته، وعرفت مساحة الاهتمام بالإنسان اتساعا أكثر عاما بعد عام في كل الدول على اختلافها ولكن بدرجات متباينة.

ولا نبالغ إذا قلنا أنه تحقق الكثير من الإنجازات منذ 1990، غير أنه مازال يتطلب الكثير من الجهد والعمل لتحقيق المزيد من الإنجازات، وتحقيق أكثر في رفاهية الشعوب

الخاتمة

ولاشك أن تحقيق تنمية الإنسان بقدر ماهي غاية في حد ذاتها فإنها وسيلة فالإنسان هو المبدع والمنجز والعامل، وسيكون دوره أكثر فاعلية عندما تتوفر لديه مساحة أكبر للخيارات، ويكون أكثر عملا وإبداعا عند ذلك.

واليوم الإنجازات الدولية في جانب التنمية الإنسانية كانت عظيمة غير أن المتطلبات أعظم، ويتطلب المزيد من الوقت والعمل والجهد لتحقيق الكثير من الأعمال، بيد أن ذلك يختلف من دولة إلى أخرى، فالانجازات في الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية وبعض الدول الأسيوية هي أحسن بكثير من تلك المحققة في إفريقيا وخصوصا إفريقيا جنوب الصحراء وبعض البلدان الأسيوية، لكن ما يهمنا هنا هو ما حققته البلدان المغاربية، فنلاحظ أنها حققت إنجازات جيدة، إلا أن هذه الإنجازات تختلف من بلد إلى آخر، فنلاحظ أن ليبيا والجزائر وتونس حققوا تنمية إنسانية مرتفعة فيما المغرب تنمية إنسانية متوسطة وموريتانيا تنمية إنسانية ضعيفة.

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 أن التنمية في الوطن العربي تتسم بالجسامة والتعقيد والتشابك، بحيث أصبح أي إصلاح لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن يمتد إلى جنبات المجتمعات العربية كافة، ويضيف التقرير أن الإصلاح الجزئي لم يعد كافيا مهما تعددت مجالاته، وربما يعد ممكنا من الأساس، كما أن الإصلاح الشامل لم يعد يحتمل الإبطاء أو التفاؤل، وهذا ينطبق على البلدان المغاربية.

الخاتمة

النتائج:

أهم النتائج التي خرج بها هذا البحث:

1. لقد تطور الفكر التنموي المتعلق بالتنمية الإنسانية نتيجة لجهود الكثير من الأطراف.
2. تحققت إنجازات كبيرة في مجال التنمية الإنسانية في البلدان المغاربية ولكنها تبقى إنجازات ناقصة.
3. أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطورا معترف به في طرحه لقضية التنمية البشرية أو الإنسانية عالميا.
4. حسنت الإنجازات التنموية للبلدان المتقدمة اقتصاديا من الإنجازات في مجال التنمية الإنسانية، إلا أن ذلك لم يسر في نسق زمني واحد، وكان الأمر لصالح التنمية الاقتصادية، وساهمت الجهود الإنسانية والمطالب الاجتماعية في التحسن التدريجي في التنمية الإنسانية.
5. يشكل المال عصب الحياة ولذا تبدو أهمية تمويل التنمية الإنسانية حيوية من خلال تكثيف جهود كل الأطراف التي يمكن أن تسهم في تمويلها.
6. إن التنمية الإنسانية لا تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية فقط وإنما تسعى إلى فتح خيارات لا محدودة أمام الناس.
7. ضرورة الاهتمام برفع المعرفة بأهمية التنمية الإنسانية وتوعية الناس حتى يتبنوها بعمق وحرص.

8 التنمية عملية متكاملة لا تقبل التجزئة والفصل، ولابد من إستعادة الإقتصاد لهويته الإجتماعية.

التوصيات:

لقد بدا لي أن نقترح بعض التوصيات نراها ضرورية وكفيلة في تحقيق المتطلبات التي توصل البلدان المغاربية إلى التنمية الإنسانية:

1 ضرورة استمرار ومتابعة وتكثيف الجهود الوطنية في كل بلد من بلدان المغرب العربي في تحقيق تحسين المؤشرات المكونة لدليل التنمية الإنسانية من صحة وتعليم وغذاء وحرية سياسية ومشاركة ...

2 تحقيق الإدارة المثلى معبر عنها في الحكم الرشيد والصالح وتفعيل الرقابة والمحاسبة في ظل كل المستويات.

3 -تفعيل التعاون بين البلدان المغاربية وتبادل المعارف والمنافع.

4 -العودة إلى صياغة خطط اقتصادية واجتماعية تمكن من الوصول إلى أعلى مراتب التنمية الإنسانية في هذه الاقتصاديات.

5 -تشكيل مؤسسات مجتمعية في شتى القطاعات وتفعيل دورها من أجل النهوض بالتنمية الإنسانية داخل هذه المجتمعات.

6 -يجب على المغرب وموريتانيا بذل جهود أكبر للحاق بالدول المغاربية والانطلاق بمسيرة تنموية ذات مرامي إنسانية خلاقة.

7 -وضع إستراتيجية تنموية شاملة ومتوازنة تشارك في صياغتها وتنفيذها كل الكفاءات بالبلدان المغاربية.

8 تنسيق سياسات إقتصادية فيما بين هذه البلدان وجعلها متكاملة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب:

أ -الكتب باللغة العربية:

1 -إبراهيم العيسيوي، التنمية في عالم متغير، دراية في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ط1، بيروت، 2001.

2 -إبراهيم مزاد مصطفى الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختارة مع إشارة خاصة للأردن، أطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2000.

3 أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، مصر، 2009.

4 -أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء ر، الجزائر، 1983.

5 أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، المنصورة، مصر، 2001.

6 أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، الطبعة الثانية، 1991، افريقيا الشرق، 1991.

7 أحمد عبد المجيد حراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، عام 2002.

8 إدريس عزام، مشكلات إدارة التنمية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.

9 -الجريتلي علي، خمسة وعشرون عاما: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

10 -جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، السنة 2009، عمان، الأردن.

11 -جورج القصفي، التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، بحث مقدم في الندوة الفكرية 5التنمية البشرية في الوطن العربي- التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الأسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.

12 -حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، القاهرة، دارين سينا للنشر، 1997.

13 -حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، القاهرة، دار ابن سينا للنشر، 1993.

14 -حامد عمار، دراسات في التربية الثقافية (مقالات في التنمية البشرية العربية)، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1998.

15 -حسن عبد القادر، الموارد وتنميتها، أسس وتطبيقاتها على الوطن العربي، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، 2002.

16 -خزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

17 -د.مدحت القريش، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

18 -رمزي زكي، التضخم في العلم العربي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، 1986.

19 -رمزي زكي، الراهن والمحتمل، في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على التنمية البشرية، الطريق، عدد1، شباط 1995.

20 -رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مطبوعات مكتبة مديولي، الطبعة الأولى، القاهرة.

21 -سالم توفيق النجفي، مراجعة الدكتور حميد الجميلي، سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الإقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

22 -سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار دجلة، العراق، 2008.

23 -السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2009.

24 ـ صالح صالحي، الاتحاد المغاربي، الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، في مؤتمر التجارة العربية البيئية والتكامل الاقتصادي، عمان، الجامعة الأردنية، 2004.

25 ـ صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

26 ـ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.

27 ـ عبد الغني عبود، التعليم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

28 ـ عبد الفتاح عبد الرحمن، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، دار النهضة العربية.

29 ـ عبد القادر رزيق المغادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

30 ـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 1999.

31 ـ عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.

32 -عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

33 -علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999.

34 -محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية مع الإشارة خاصة إلى الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1996.

35 -محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

36 -محمد عبد العزيز عجمية و د.محمد علي لليبي، التنمية الاقتصادية، مفهومها ونظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، 2001.

37 -محمد عبد العزيز عجيمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

38 -محمد عدنان، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1997.

39 -محمد عيسى عبد الله والدكتور موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

40 -محمد ولد أحمد سالم, الاقتصاد الموريتاني, ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج و الآفاق, دار القافلة للصحافة و النشر، انواكشوط، موريتانيا، 1992.

41 -محمود يونس وأحمد مندور وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، العام 2001.

42 -محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك، اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة، 1985م.

43 -مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

44 -مدني بن شهر، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

45 -مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء2، الجزائر، عام 1993.

46 -مصطفى عمر التير ، التحديث والتحضير والتنمية البشرية، الطبعة الأولى، 2005، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة، طرابلس، ليبيا.

47 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم، ديسمبر 1994.

48 -خادر فرجاني، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، دور التعليم العالي والبحث والتطوير الثقافي، مركز المشكاة للبحث، مصر، أغسطس، 1992.

49 -خادر فرجاني، نحو قياس أفضل للتنمية البشرية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002.

50 -هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود محمد الع ذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، نظرية وتحليل في دول مختارة، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

51 -هوشيار معروف، التكنولوجيا والتحول الاقتصادي، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن، 2003.

52 -هيثم صاحب عجام- علي محمود السعد، التمويل الدولي، دار الكندي، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

53 -واند سينغ، آثار التكيف، للتكيف آثاره، مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد 1، رقم 04، ك1، 1984.

54 -وديع محمد عدنان، مؤشرات التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2002.

ب - الكتب باللغة الأجنبية

1-A.N.A grawal, Economics of development, and ploning, Kundar lal scond Edition 1993.

2-Denison ,E.F. the Sources of Economic grouth in the united stated and the Alternatives before U.s. Allan &unwin 1962.

3-Hendrik van, Economic Growth and Development me gaw-Hill vk, 1998.

4-Leibenstein, H, (1957) Economic Back ward ness and Economic Growth, New-York.

II.الأطروحات والرسائل:

1 -محمد رشوان، سياسات التعديل الهيكلي ومدى فعاليتها للإحتلال الخارجي، التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000-2001.

2 -الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى الموازنة العامة في تنفيذها، معهد البحوث والدراسات العربية، بحث مقدم لنيل الماجستير في الاقتصاد، القاهرة، 1993.

3 -محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، بحيث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، القاهرة، 1994.

III. التقارير:

أ -التقارير باللغة العربية:

1 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996)، تقرير التنمية البشرية لعام 1996، نيويورك 1993.

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعلان الأهداف الإنمائية للألفية بنيويورك، 2000.

5 -البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1994، نيويورك، ص 90.

6 -التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

7 -تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، جامعة الدول العربية.

8 -تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، جامعة الدول العربية.

9 -تقرير التنمية البشرية، 1996، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1996.

10 - تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013.

11 -التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية في موريتانيا سنة 2005.

12 -التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية في موريتانيا، 2005.

13 -الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (CS,P)، انواكشوط، 2000.

14 -المركز الموريتاني لتحليل السياسات, عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا، 2005، انواكشوط.

15 -وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية ، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ، المجلد1، مراجعة مؤقتة، سبتمبر 2010.

16 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية، المكتب الوطني للإحصاء (ONS)، التقرير السنوي 2001.

ب -التقارير باللغة الاجنبية:

1-B C M : Rapport annuel, 2006.

2-B. C. M. Bulletin Trimestriel des statistique, Mars, 2000.

3-Initiative sur la transparence des industries extractives, Rapport national, 2006.

4-Les Determinants de l'inflation en mauritanie, Rapport Final, 2009.

5-Ministère du Plan assistance à la Mauritanie en matière d'évaluation et de la borations des Politiques d'ajustement structurel 1994.

6-O.N.S. Annuaire statistique 95/2005, Décembre 2006.

7-O.N.S. office national de la statistique, Mauritanie en chiffre, Juin, 2011.

8- PNUD, Muman Development Report, 1995.

9-Programme de redressement économique et Financier le groupe consultatif, Paris, 26-27 novembre 1985.

10- République islamique de Mauritanie, Bilan d'exécution du programme de consolidation et relance, 1992.

11- République islamique de Mauritanie, Ministère du Plan bilan d'exceptionnel, « P.R .E.F », 1989.

12- République islamique de Mauritanie, office national de statistique de la Mauritanie, Rapport annuel, 1995.

IV. المجلات ومواقع الانترنت:

1- HDR-2010. http://hdr.undp.org/en.

2- أوسرير منور، التنمية الإقتصادية في البلدان النامية الإستراتيجيات والأبعاد، Revue des reformes Econ omiques et intégration en Economie mondiale, n°3/2007, p06.

3- محمد ولد أعمر، دور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستراتيجية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أسطيف، أيام 07، 08، أفريل 2008.

4- مصطفى عبد الله الكفري، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مجلة الخور المتمدن، العدد 564، 21/8/2003 البريد الإلكتروني: gosomfasà@S.CS-NET.ORG.

5- نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية، المفهوم والقياس، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 283، بيروت، 2002.

6- نبيل مرزوق، تحديات التنمية البشرية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2000، على الموقع: www. Mofhoum.com.

الملحق رقم 01: مؤشرات التنمية البشرية في بعض البلدان العربية

الدولة	مؤشر التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	متوسط الالتحاق بالتعليم (السنوات)	معدل التعليم المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي معدل القدرة الشرائية (2008)
قطر	0.803	76.0	7.3	12.7	79.426
البحرين	0.801	76.0	9.4	14.3	26.664
الكويت	0.771	77.9	6.1	12.5	55.719
ليبيا	0.775	74.5	7.3	16.5	17.068
السعودية	0.752	73.3	7.8	13.5	24.725
تونس	0.683	74.3	6.5	14.5	7579
الأردن	0.681	73.1	8.6	13.1	59.56
الجزائر	0.677	72.9	7.2	12.8	8320
مصر	0.620	70.5	6.5	11.0	58.85
سوريا	0.589	74.6	4.9	10.5	4.760
المغرب	0.567	71.8	4.4	10.5	4.760
اليمن	0.439	63.9	2.5	8.6	2387
موريتانيا	0.433	57.3	3.7	8.1	2.118
السودان	0.379	58.9	2.9	4.4	2.051

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات تقرير التنمية البشرية، 2010، من الموقع الإلكتروني: http//hdr, undp.org/en statistics/ hdi